الفلسطينيون في الجدل الديموغرافي الإسرائيلي: التمثيل، الإقصاء، والأمننة

Palestinians in the Israeli Demographic debates (2005 - 2018): Representation, Exclusion, and Securitization

رسالة ماجستير مقدمة من عز الدين أعرج

إشراف د.هنيدة غانم. ود.علاء العزة

نوقشت في يناير/كانون الثاني 2019

أعضاء لجنة النقاش

علاء العزة (رئيسًا)

هنيدة غانم (رئيسًا)

غادة المدبوح (عضوًا)

عميد صعابنة (عضوًا)

2019

الفلسطينيون في الجدل الديموغرافي الإسرائيلي (2005 - 2018): التمثيل، الإقصاء، والأمننة

Palestinians in the Israeli Demographic debates (2005 - 2018): Representation, Exclusion, and Securitization

رسالة ماجستير مقدمة من عز الدين أعرج

إشراف: د.هنيدة غانم ود.علاء العزة

نوقشت بتاريخ 16 يناير/كانون الثاني 2019

أعضاء لجنة النقاش:

علاء العزة (رئيسًا).....

هنيدة غانم (رئيسًا).....

غادة المدبوح (عضوًا).....

عميد صعابنة (عضوًا).....

قُدمت الرسالة استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات الإسرائيلية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين.

الفهرس

شكر وإهداء..... 2
الفصل الأول
ملخص..... 3
Abstract.....5
الموقف المنهجي للبحث..... 7
إشكالية الدراسة..... 9
فرضية الدراسة..... 10
أهمية الدراسة..... 12
توطئة نظرية..... 13
الديموغرافيا والأمننة..... 25
لماذا لا يكفي نموذج الاستعمار الإستيطاني؟..... 31
حتميات الاستعمار الاستيطاني.....33
لماذا لا يكفي الاستعمار الاستيطاني لفهم الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي؟.... 39

الفصل الثاني: المشكلة الديموغرافية والسجال الأمني في إسرائيل
حرب حزيران لحظة حاسمة..... 42
السجال الديموغرافي وسياسية "اللا قرار..... 50
توقف الهجرة والانتفاضة الثانية.. تصعيد في القلق الديموغرافي..... 53
الانسحاب من غزة كلحظة مؤسسة..... 56

الفصل الثالث: تغير خطاب اليمين الإسرائيلي حول الخطر الديموغرافي بعد الانسحاب من عزة
خطاب اليمين الجديد: لماذا لم تعد الزيادة العربية "سيئة"؟.....62
تحول الزيادة العربية إلى مسألة يمين ويسار..... 67
الخطاب الديموغرافي و"حلول" الدولة الواحدة..... 87
لماذا لم تعد الخصوبة العربية "مزعجة"؟..... 96
الأخطاء الحسابية.. فرضية الفجوة..... 96
نحن نزيد أيضًا..... 99
الضم لا يعني إعطاء الفلسطينيين حق التصويت..... 108
إسقاط غزة من الحسابات..... 115

الفصل الرابع: السجال الديموغرافي والأمننة الشاملة
الأمننة والصراع بين النخب..... 123
الخصوبة والشأن العام..... 143
المصادر والمراجع..... 13

شكر وإهداء

إلى العزيزين هنيدة غانم وعلاء العزة على تحملهما للتقلبات الكثيرة في مسار هذا البحث، وعلى ملاحظاتهما المثمرة. وإلى منير فخر الدين على جهده في إدارة الإجراءات التقنية، وعلى نصائحه البحثية وكذلك العزيزة مواكب مساد. وإلى عميد صعابنة، الذي تبلورت في خضم النقاش معه فكرة هذا البحث.

إلى الأصدقاء والأحباء، الذين ساهموا في البحث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والذين جعلوا الحياة ممكنة أثناء فترة إعداده: عباد يحيى، محمد مفيد، عمر الخطيب، بلال شلش، رنتيا صباح، نور تيسير، ماتيلدا أليس، بدر عثمان، عبدالقادر ذويب، جيرالدين باروتولي، ضياء أبو سليم، محمد زيدان، وأنستازيا قرواني.

إلى أبي الذي ورثني نفس الأسئلة، لكنني اخترت طريقة أخرى سوى طريقته للإجابة عنها. هذا الجهد وسواه لا يكفي لتبرير الوقت الذي لم نقضه معًا. إلى أمهاتي؛ سلمى ونهى. وإلى أخواتي وإخوتي واحدًا واحدًا.

إلى العاملين في مقهى الفيشاوي، الذي أنجزت شطرًا من هذا الجهد فيه.

وإلى أولئك الذين كان لا بد لهم دائمًا أن يغيبوا من أجل أن تحضر المعرفة؛ المبحوثون. وإلى كل من حاول أن يكون عصيًا على الفهم.

ملخص:

تحاول هذه الدراسة استعراض وتفسير تغير صورة السكان الفلسطينيين والأرض الفلسطينية في الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي بعد الانسحاب من قطاع غزة عام 2005، مدعية أن هذه الصورة خضعت لعملية ديناميكية من التوظيف، وتأثرت بالاصطفافات السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي.

يعطي الجزء الأول من هذه الدراسة، تاريخًا موجزًا للخلافات حول المسألة الديموغرافية في السجالات الأمنية في إسرائيل، بدءًا من حرب حزيران عام 1967، باعتبار أن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة كان لحظة مؤسسة في هذا الجدل. كما يلاحق بإيجاز صورة السكان الفلسطينيين في الجدل الديموغرافي الإسرائيلي وفي النقاشات العلمية والعامة حول مسألة التوازن الديمغرافي، في هذه الفترة، وهي قضية تحتل موقعًا مركزيًا في النقاش الإسرائيلي العام، وتفرد لها الصحف والمؤتمرات والمجلات العلمية مساحة شبه دائمة، ويتسعرض تاريخًا موجزًا لاحتلال هذه القضية موضعًا متصدرًا في النقاشات الأمنية الإسرائيلية بعد حرب حزيران حتى الانسحاب من غزة في عام 2005.

في الجزء الثاني، يعالج البحث نشوء خطاب إسرائيلي جديد حول مسألة التوازن الديموغرافي في أوساط اليمين واليمين المتطرف، بعد الانسحاب من غزة، من خلال الاستشهاد بعشرات المقالات والتقارير في صحف ومدونات اليمين. يتخلى هذا الخطاب كما سيبين البحث عن التهويل من خطورة الزيادة العربية، ومن ربطها بمخاوف وجودية كبرى تتعلق بمصير إسرائيل، ويجادل القائمون عليه بأن الزيادة الفلسطينية لم تعد خطرًا على مستقبل اليهود في

إسرائيل. بينما يُظهر البحث كيف انشغل اليسار الصهيوني والنخب الأمنية التقليدية في تشكيل خطاب نقيض، يبالغ في التهويل من هذه الخطورة، لإثبات ضرورة الانفصال عن الضفة الغربية، والمطالبة بالتوجه نحو عملية تسوية مشروطة.

يتعامل البحث أيضًا مع الافتراض في بعض الأدبيات الفلسطينية والإسرائيلية، بأن التصورات الديمغرافية عن السكان الفلسطينيين شكلت جزءًا أساسيًا من الخطاب الإسرائيلي الأمني.

Abstract

This research seeks to explain and analyse the changing image of Palestinian population and territory in the Israeli demographic discourse after Israel's Withdrawal from Gaza in 2005, claiming that this image underwent a dynamic process of employment, and was influenced by political alignments in Israeli society.

The first part of the research presents a brief history of the disagreements over the demographic issue in the security debates in Israel, beginning with the June 1967 war, considering that the occupation of the West Bank and Gaza Strip was a critical moment in this track. It also briefly follows the image of Palestinian population in the Israeli demographic, scientific and public debates on the issue of demographic balance in this period, as it occupies a vivid space in the scientific discussions and prestigious conferences, academic journals, universities and research centres.

In the second part, the research addresses the emergence of a new discourse among the Israeli right-wing after 2005, citing dozens of articles and reports in right-wing newspapers and blogs. This new

discourse ignores the seriousness of the Arab increase and stops linking it to major existential concerns regarding the fate of Israel. It also shows how the Zionist left and some security elites were concerned with forming a counter-discourse that exaggerates the risk of Arab population growth for many political purposes.

The research also addresses the assumption, which was found in some Palestinian and Israeli literature, that the demographic perceptions on the Palestinian population have formed an integral part of the Israeli security discourse.

الموقف المنهجي للبحث:

في الجزء المتعلق بتغير صورة الفلسطينيين في الجدل الديموغرافي الإسرائيلي حول التوازن الديموغرافي، سيذهب البحث إلى تحليل هذا الخطاب في أدبيات وبحوث لعلماء سكان إسرائيليين، ويرصد مواقفهم في الجدل الديموغرافي، إضافة إلى عشرات المقالات والتقارير المنشورة في مدونات ومواقع وصحف اليمين الإسرائيلي. ولا يعتمد البحث على رصد هذا الجدل فقط داخل المجتمع العلمي الإسرائيلي، ولكنه أيضًا يتتبع وروده في الخطاب السياسي، من خلال مجموعة من التصريحات وحملات الدعاية والنشاطات، وكذا في النقاشات العامة.

لا يعتمد هذا التحليل على البيانات الكمية والجدل حولها، ولكن على طرائق تقديم هذه البيانات ومضامينها، وآليات توظيفها. أي أن البحث لا يسعى إلى تقديم نقد كمي للبيانات، ولكن إلى نقد للمضامين التي حملت هذه البيانات، مفترضًا أن هناك موقفًا سياسيًا أصلًا، في التعامل الكمي مع السكان وجمع المعلومات حولهم.

نظريًا، تستند الدراسة إلى مجموعة من الأدبيات، التي قدمت نقدا ابستمولوجيًا وسياسيًا للإحصاء بشكل عام، وللخطابات الديموغرافية وعلاقتها بالحقل السياسي بشكل خاص، كأداة من أدوات الدولة الحديثة لفهم السكان باعتبارهم مقسمين ومصنفين. ويحاول فهم التحولات في الخطاب الأمني المرتبط بالمسألة الديموغرافية، من خلال الاعتماد على مفهوم الأمننة (Securitization) الذي تبلور مع ظهور مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية في مطلع التسعينات.

لكن الدراسة، وإذ تنطلق من نفس الموقف الابستمولوجي، لا ترى أن التحليل القائم على نقد الدولة الحديثة، ونقد الإحصاء باعتباره أحد أدواتها، كافٍ من أجل فهم تجربة الخطاب الإحصائي والديموغرافي الإسرائيلي، على اعتبار أن التجربة الإسرائيلية فيها خصوصية أكثر تركيبًا، سيتم توضيحها خلال البحث، ولأن هذه المقاربات النظرية قد لا تصلح وحدها لفهم نماذج من دولة استعمار استيطاني.

وفي نفس الوقت، فإن الدراسة تتوخى الحذر من الاعتماد كليًا على نموذج الاستعمار الاستيطاني لفهم السجال الديموغرافي في إسرائيل، لاعتبارات تتعلق بكون هذا النموذج عاجز عن فهم بعض التغيرات الديناميكية داخل النخب الأمنية في إسرائيل.

إشكالية الدراسة

هناك ثلاثة أسئلة أولية، تحاول الدراسة الإجابة عنها، سيتفرع منها عدد من الأسئلة التفصيلية. وهي:

- كيف يمثل الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي السكان الفلسطينيين والأرض الفلسطينية؟
- ما هي التغيرات التي طرأت على هذا التمثيل في الفترة التي تلت الانسحاب من قطاع غزة عام 2005؟
- ما هي أسباب ودوافع هذه التغيرات؟

تنطلق الدراسة من هذه الأسئلة العامة إلى أسئلة إجرائية أكثر. منها مثلًا ما يرصد كيف تغير هذا الخطاب في الأوساط العلمية الإسرائيلية، تحديدًا فيما يتعلق بمسألة التوازن الديموغرافي والزيادة العربية التي لا تنفك تثير كثيرًا من الجدل في المجتمع الإسرائيلي. ومنها ما يسائل تغير صورة الزيادة العربية في خطاب اليمين الإسرائيلي بشكل خاص، ويستقصي أسباب هذه التغير في ضوء علاقته مع "الحلول" المقترحة للصراع العربي الإسرائيلي.

فرضية الدراسة

هناك مجموعة متنوعة من الفرضيات الفرعية التي يعتمد عليها البحث، تنظلق كلها من فرضية أساسية، هي نفسها مبرر القيام بالبحث، وهي أن الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي خطاب ديناميكي ومتغير، لا تمكن دراسته من خلال تصورات ميكانيكية عن "النظرية الأمنية الإسرائيلية" أو من خلال مفاهيم ثابتة مثل مفهوم "العقيدة الأمنية الإسرائيلية"، أو عن طريق فحص المبادئ التي وضعها منظرو الصهيونية الأوائل.

تنبثق عن هذه الفرضية العامة مجموعة من الفرضيات، تتوزع على أقسام البحث الأساسية.

1- هناك تغير في خطاب اليمين الإسرائيلي بخصوص مسألة التوازن الديموغرافي، بدأ يتبلور بوضوح بعد الانسحاب من غزة، تظهر من خلاله بعض أوساط اليمين أميل إلى إنكار خطورة الزيادة السكانية العربية، والتراجع عن كونها قضية مصيرية، مقابل الادعاء بأن الفلسطينيين لن يصيروا أغلبية مطلقًا. في موازاة ذلك، فإن خطابًا يسعى إلى التركيز على خطورة الزيادة الفلسطينية ينشأ في أوساط النخب الأمنية التقليدية واليسار الصهيوني، من أجل المجادلة بأن الفلسطينيين سيصيرون أغلبية قريبًا، وبالتالي فإن الحل الوحيد هو الانفصال عن الضفة الغربية ووقف الاستيطان، والذهاب إلى حل الدولتين قبل فوات الأوان.

2- في الحالتين تفترض الدراسة أن صورة الفلسطينيين بقيت مادة للمساجلة السياسية بين اليمين والمعارضة في إسرائيل، بدون أن يكون التساجل أخلاقيًا، أو متعلقًا بالفلسطينيين أنفسهم.

3- إن طبيعة السجال الأمني الإسرائيلي حول الزيادة العربية، تنطوي على نوع من "الأمننة الشاملة"، الذي يستند إلى الإيمان بوجود مخاطر وجودية تتعلق ببقاء الأمة أو بهويتها، سواء من خلال التأكيد على كون الزيادة العربية تهدد بقاء إسرائيل، أو من خلال إنكار خطورة الزيادة العربية، وربط الخطر الوجودي بالسماح بقيام دولة فلسطينية بحجة هذه الحسابات الديموغرافية.

أهمية الدراسة

تتميز هذه الدراسة بأنها من الدراسات القليلة، التي تعاملت مع الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي باعتباره خطابًا حيويًا ومتغيرًا باستمرار، لم يتوقف عند صورته التي نشأت مع "قيام" الدولة بعد النكبة.

في الشق الأول، فإن خصوصية الدراسة، مرتبطة بأنها تقدم مساهمة في فهم الخطاب الإسرائيلي فيما يتعلق بمسألة التوازن الديموغرافي، من ناحية موقع الفلسطينيين فيه، وهي كذلك مساهمة ضمن عدد شحيح من المساهمات التي ركزت على التغيرات في خطاب النخبة السياسية الإسرائيلية، لا باعتباره يستند إلى نموذج ثابت وعقائدي، خاصة وأنها تقدم تتبعًا عامًا وتحليلًا لهذه التغيرات.

في الشق الثاني، فإن تميز الدراسة يتمثل بملاحقة استمرار أشكال التهميش والتمثيل الإثني للفلسطينيين والأرض الفلسطينية في الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي الجديد، بينما اكتفى جل الدراسات الموجودة حول النقاش الديموغرافي في إسرائيل بالإشارة إلى نماذج أولية من هذه التصورات.

توطئة نظرية

لقد شهد القرن الأخير اهتمامًا متصاعدًا بالدراسة والتنظير حول الهويات الاجتماعية، وبدأ يتبلور بعد الحرب العالمية الثانية موقف نقدي صار رائجًا، يعتمد على كون الهويات سواء الإثنية أو القومية، هي بناءات اجتماعية تشكلت في سياقات تاريخية، وتحت ظروف محددة، على عكس التصور القديم الذي كان يرى في الهويات تصنيفات جوهرية لا تاريخية (Ahistorical). ومع أن مفهوم العرق بدأ يتراجع في التوظيف السياسي بعد منتصف القرن العشرين، إلا أن قضايا الهويات الإثنية والقومية ما انفكت تتقدم في صدارة النقاش الأكاديمي في العالم، خاصة مع تصاعد موجات الهجرة وتجنيس الأجانب وتصدر نقاشات الصراع الديموغرافي والعمالة الأجنبية، إلخ. وقد ارتبط تزايد الاهتمام بموضوع الإثنيات – مع تبلور الاعتقاد بأن هذه الهويات هي صياغات اجتماعية تساهم الدولة بشكل أو بآخر في تعريفها – بتزايد الاهتمام بدور السياسات الإحصائية في هذا كله. وبدأ التنظير لفكرة جديدة كليًّا، ستشكل لاحقًا ركيزة لمعظم النقود السياسية والابستمولوجية للديموغرافيا، وهي أن الإحصاء لا يقوم بعكس الواقع، ولكنه يقوم أيضًا، ضمن آليات متراكمة ومعقدة، بالمساهمة في صناعته[1].

ليست الهويات الاجتماعية أو الإثنية شأنًا من شؤون الدولة الحديثة، ولا يمكن الادعاء بأنها بدعة من بدع الحداثة، مع ذلك، فإن كثيرًا من نقود الدولة الحديثة، ترى أن الهويات القديمة

[1] Kertzer, D . and Arel, D (2002). Censuses, identity formation, and the struggle for political power.In'David I. Kertzer and Dominique Arel (Eds). Census and Identity: The politics of race, ethnicity, and language in national censuses'. Cambridge: Cambridge University Press.pp 1-42.

كانت أكثر سيولة، ولم تكن بحاجة إلى صفات استثنائية أو تمييزية فارقة[2]، إضافة إلى أن كون الهويات الثقافية ضرورية في الحياة العامة للناس، كانت فكرة غريبة تمامًا في الدول ما قبل القومية، التي احتاجت إلى إحصاء السكان وتصنيفهم من أجل حاجات عملية مثل الضرائب والتجنيد، ولكنها لم تكن مبالية بتسجيل هوياتهم. وعليه فإن مساهة الدولة الحديثة، تجسدت في تخليق نوع من الحدود الثابتة، التي يتم تثبيتها باعتبارها جوهرية ولا تاريخية، لهذه الهويات، وجرت هذه العملية ضمن مسار طويل من إنشاء التصورات الرسمية عن الأرض والسكان، إضافة إلى تصدير هذه الهويات باعتبارها موضوعًا سياسيًا يمس الشأن العام، والأمن القومي، ويتم توظيفه من أجل إنتاج رؤية لمحاصصة الدولة[3].

يلعب الخطاب الإحصائي دورًا حاسمًا في جعل المجتمع مقروءًا حسب جيمس سكوت، أي أنه يسهل عمليات إدارة وفهم السلطة للمجتمع. هذا الفهم، مرتبط بنزعة الدولة الحديثة إلى الإدارة العقلانية للمجتمع، التي تعتمد على خطوات ميكانيكية من أجل تحليل الناس، لكنه أيضًا فهم مرتبط بجعل الناس أكثر سهولة للتعريف، من خلال وضعهم دائما في فئات. ويوضح سكوت أن "بناة الدولة الحديثة، لا يقومون بمجرد الوصف أو الملاحظة أو التخطيط، ولكنهم يسعون جاهدين لتصميم الناس والمشاهد بما يناسب تقنيات المراقبة هذه"[4]. وبدون الاضطرار إلى التشكيك المبالغ به في فاعلية الأفراد، فإن مجموعة من المساهمات

[2] Gellner, E (1983), *Nations and Nationalism*, Ithaca: Cornell University Press.Pp 30-37.
[3] Anderson, M, and Fienberg, S. (1999). *Who Counts? The Politics of Census Taking in Contemporary America.*New York: Russell Sage.

[4] Scott, J. (1998),*Seeing Like a State*, New Haven: Yale University Press.Pp 82.

النظرية تتفق على أن الإحصاء يساهم من خلال نشر التصنيفات الرسمية والنقاش حولها، في رؤية الناس لأنفسهم كمجموعات متباينة. [5]

وكما ترتبط السردية المركزية للدولة الحديثة بتحديد مفهوم الأمة، وتعريف من ينتمي إلى هذه الأمة ومن لا ينتمي لها من خلال الإحصاء، وتشكيل مفهوم السيادة والمواطنة في ضوء ذلك، فإن الاستعمار أيضًا، باعتباره قائمًا على إنكار بنيوي للحقوق السياسية للسكان الأصليين، وعلى تمييز ضروري بينهم وبين المستوطنين، يحتاج إلى صناعة قائمة من الفئات، يتم تمثيل هذه التباينات من خلالها[6].

في الحالة الإسرائيلية، حيث يتيح النظام المعقد والمتنوع من السيادة الاستعمارية للإدارة حكم مجموعات مختلفة من الفلسطينيين والسيطرة عليهم بطرق مختلفة، نتيجة وقوع جزء من السكان تحت حكم الاستعمار المباشر، ووقوع آخرين تحت نمطين على الأقل من الحكم الذاتي الناقص في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن هذه الدراسة تنطلق من المجادلة بأن إسرائيل تحوز على صفتي الدولة الحديثة والاستعمار الاستيطاني، من حيث اهتمامها بإحصاء السكان.

وليس الأهم في سياق الاستعمار الإسرائيلي، الحديث عن مساهمة الإحصاء في تخليق الهويات الثقافية والسياسية، مع أن إسرائيل ساهمت في ترسيخ هويات ثقافية وتحويلها إلى

[5] Urla, J (1993), "Cultural Politics in an Age of Statistics: Numbers, Nations, and the Making of Basque Identity", American Ethnologist 20: 818–843.

[6] Appadurai, A (1993), "Number in the Colonial Imagination," in Carol A. Breckenridge and Peter van der Veer (eds.), Orientalism and the Postcolonial Predicament, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, pp 314–339.

ما يشبه الهويات القومية على غرار ما حدث مع الدروز، من خلال إحصائهم ومتحفة تاريخ خاص بهم، وصناعة روزنامة ومناهج تعليم وتصور جديد عن الهوية الإثنية إجمالًا[7]. مع ذلك فإن ما يبدو فيه تدخل الإحصاء أوضح في إسرائيل، هو تصدير التصنيفات الإثنية باعتبارها شأنًا سياسيًا يوميًا، وبالتأكيد اعتبار أعداد هذه الفئات قضية قومية ووجودية، يتحدد مصير إسرائيل من خلالها، وفوق ذلك، وهو ما ينشغل جزء من هذه الدراسة فيه، فإن هذه القضية تتحول إلى معيار تتوزع على يمينه ويساره الأحزاب والمجموعات السياسية الإسرائيلية.

ثمة سؤال نظري كبير يطرح إجمالًا عن جدوى عد الناس، وثمة أسئلة أكثر تخصيصًا حول جدوى إحصاء السكان حسب الهوية الإثنية أو الدينية. وإذا كان هناك إجابة أولية تنموية عن السؤال الأول، مرتبطة بسعي الدولة إلى استخدام عدد الناس في مشاريع التخطيط وتقدير الحاجات وسبل التنمية، واستشراف المشاكل التي سيواجهها المجتمع في المستقبل[8]، فإن الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بإحصاء الناس على أساس خلفياتهم الثقافية أصعب، واحتمال أنها ستكون منطقية أقل بالضرورة، فمعرفة عدد طائفة معينة، أو معرفة من هي المجموعة التي تشكل الأغلبية، لن تضيف أي منفعة لدارسي التنمية أو للمعنيين بالتخطيط.

[7]For more: Firro, k. (1999), The Druzes in the Jewish State:A Brief History. Leiden: Brill Academic Publishers.

[8]Hirschman, C. (1987), "The Meaning and Measurement of Ethnicity in Malaysia: An Analysis of Census Classification",*The Journal of Asian Studies*46: 555–582

إضافة إلى جعل المجتمع "مقروءًا" حسب وصف سكوت، وبالتالي تسهيل إدارته وضبطه، وتسهيل منح مجموعات امتيازات على حساب مجموعات أخرى، فإن هناك افتراض أساسي يقوم عليه صانعو الإحصائيات الرسمية، وهي أن الناس يتصرفون سياسيًا باعتبارهم أعضاءً في مجموعات إثنية أو قومية، وهذا الافتراض بالإضافة إلى أنه يتعامل مع الأفراد كذوات كمية وغير فاعلة، فإنه يسهل ضبط سلوك الناس، ويسهل صناعة الدعاية التي تعتمد على أثر النسب الديموغرافية، والأغلبيات والأقليات.

إن هذا الافتراض يعتمد إذًا على أن كل شخص ينتمي إلى مجموعة إثنية سيصوت لممثلها في الانتخابات، وبالتالي فإن الإحصاء قائم على نوع من تخيل الطوائف باعتبارها حصصًا في الدولة، تزيد أو تنقص حسب النسبة الديموغرافية لهذا المجموعات، وهذا عامل مركزي يقف وراء نشوء الطوائف السياسية بالمعنى الحديث، وهو على أية حال منطق غير ديمقراطي، يتصرف فيه الناس سياسيًا على أساس مصلحة المجموعة الإثنية لا مصلحة الأمة.[9]

ليس العرب في إسرائيل مجموعة إثنية، وإن أراد الخطاب الرسمي الإسرائيلي تصويرهم كذلك، فهم مجموعة قومية، لكن كل الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي حول الحلول المستقبلية للصراع، يعتمد على الافتراض المذكور عن السلوك السياسي للناس باعتبارهم "أجسادًا إثنية"، وبالتالي فإن حجم المخاوف والقلق من تأثير تحول العرب إلى أغلبية سيؤثر على مستقبل

[9] انظر الفصل الأول من كتاب: بشارة، عزمي (2018)، "الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

هذه الحلول. وهو نفس المنطق الذي يجعل فكرة الدولة اليهودية مرتبطة بوجود أغلبية يهودية، وتصوير أن وجود اليهود إجمالًا سيكون في خطر إذا انتهت أغلبيتهم في البلاد، لأن هناك تخيل مسبق، بأن أي "دولة واحدة" مثلًا، حتى وإن كانت ديمقراطية، ستكون عربية إثنيًا إذا كان العرب فيها أغلبية وستكون يهودية إذا كانت الأغلبية فيها يهودية، وهو على أية حال نفس التخيل القديم عن حل الصراع الذي لا يمكن من خلاله رؤية أي نموذج يتخلى فيه اليهود عن امتيازهم كمستوطنين[10].

على العموم، فإن المشكلة النظرية والابستمولوجية للدراسات الإثنية، تتجسد في قيامها على افتراضات أيدولوجية أولية، بأن الهويات الفرعية هي النموذج الذي سيؤثر على سلوك الناس، فالمسلم يفعل كذا لأنه مسلم، والمرأة تفعل كذا لأنها امرأة. وهذا الافتراض قائم على تجاهل العوامل البنيوية السياسية الأخرى، والظروف التاريخية التي تشكلت في خضمها هذه الفئات، مقابل الاعتماد فقط على تحليل ثقافي مبني فقط على انتماءات الناس الشخصية والدينية. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسات لا تجرد الظواهر من سياقاتها التاريخية والاجتماعية فقط، ولكنها أيضًا تنكر فاعلية الأفراد إنكارًا كاملًا، باعتبارهم ذوات يمكن تعريفها فقط من خلال هوياتها الفرعية، وبالتالي يمكن توقع سلوكها السياسي مثل الانتخاب، من خلال هذا الانتماءات.

عطفًا على ذلك، فإن الدراسات الإثنية والسكانية بشكل خاص، تتعامل كما اتضح في الحالة الإسرائيلية، مع الفئات السكانية والإثنية، كونها مواضيع للمساجلة السياسية والأمنية، أي

[10] الفصل الأول من كتاب: سفيرلسكي، مارسيليو. ترجمة سمير عزت نصار (2016)، ما بعد إسرائيل، ميلان: دار المتوسط.

كونها "أجسادًا للاستثمار" لتغليب خطاب على آخر، بغض النظر عن تعريفها لذاتها، والمعاني التي تعطيها هذه الفئات لسلوكها الاجتماعي[11]. ونلاحظ هذا بوضوح في تحول الأقلية العربية والفلسطينية في إسرائيل، ورقة للمساجلة السياسية بين اليمين واليسار، تحديدًا في ما يتعلق بالزيادة السكانية، فتكون الخصوبة العربية مثلًا، التي من المفترض أن تكون خيارًا شخصيًا وفرديًا، متعلقة بالأمن القومي للدولة، وتكون في حين موضعًا للتهديد وتبرير عمليات التهجير، وفي حين آخر ركيزة للخطاب الأمني الإسرائيلي، الذي يستخدمهم من أجل تمرير سياسات معينة. ويقابل ذلك استخدامهم من أجل المساجلة السياسية بأفضلية حل الدولتين أو ببطلانه، وبالوقوف ضد الاستيطان وضم الأراضي أو معه.

في هذا السياق، لا يقتصر تعامل الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي مع الناس بوصفهم أعدادًا، أو على تحويلهم إلى معلومات كمية قابلة للدراسة والتحليل فقط، ولكنه يتعامل مع هذه البيانات كمدخلات تشكل دعمًا لآراء في حين وضغطًا في حين آخر. ويبدو هذا التناقض في تعامل منظرين أنفسهم، على غرار الديموغرافي الإسرائيلي المعروف، بإثارته الدائمة للجدل، آرنون سوفير، حتى مع الزيادة السكانية اليهودية، خاصة في أوساط المتدينين الحريديم، فيبدو وكأنه يعول عليها من أجل مواجهة الخطر الديموغرافي العربي، ويهدد منها في مواضع أخرى.[12]

[11] Foucault, M. (2004) The Birth of Biopolitics: Lectures at the Collège de France1978-1979.Edited by Arnold I. Davidson, New York: Palgrave Macmillan

[12] يمكن من أجل توضيح الصورة، المقارنة مثلا بين المرجعين التاليين: بيستروف، يفغينيا وسوفير، أرنون (2011) إسرائيل ديمغرافياً 2010-2030: في الطريق نحو دولة دينية،المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية مدار: رام الله. وأيضا: أرنون سوفير(2001) اسرائيل ديمغرافيا 2000-2020 (مخاطر واحتملات). المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية مدار: رام الله.

إن إنتاج معرفة نقدية خالصة، ومتخلصة نسبيًا من الافتراضات الأيدولوجية حسب بيار بورديو، يتطلب إعادة النظر في المشكلات الاجتماعية المدروسة، باعتبارها من صنع الدولة وإداراتها المدنية، وخاضعة بالضرورة لعلاقات السلطة[13]. وفي نفس الوقت، فإن "أحد المبادئ الابتدائية للعلوم الاجتماعية، يقضي بأن لا نأخذ المشكلة كما هي، وإنما أن نرى المشكلات ذات إشكالية وتطرحُ هي نفسها كمشكلة، وأن ثمة ولادة أو نشوءًا تاريخيًا للمشكلات"[14]. وللتصورات في إسرائيل حول "مشكلة السكان" خصوصيات في هذا الشأن، لكونها حركة استعمار، تسيطر دولتها الحديثة على جزء من السكان الفلسطينيين، وهي بالتالي تحوز على صفتي الاستعمار والدولة الحديثة، وعلى رغباتهما بالسيطرة على السكان وتصنيفهم وتحويلهم إلى مواضيع للنقاش العام.

ولذلك، فإن أي حديث عن مشكلة "الخطر الديموغرافي" في إسرائيل، التي تعامل الخطاب السياسي الإسرائيلي معها باعتبارها قضية مصيرية، وتعامل معها الخطاب العلمي بعد ذلك، باعتبارها حقلًا كاملًا للدراسة، ويتعامل معها النشاطون السياسيون والأحزاب السياسية الإسرائيلية في الفترة الحالية، كأنها قضية رأي عام، يجب أن يكون – أي هذا الحديث – على إدراك كامل، بالسياق الذي نشأت فيه هذا المشكلة.

[13] أنظر فصل "روح الدولة" من كتاب: بورديو، بيار. ترجمة أنور مغيث (1988). أسباب عملية، إعادة النظر في الفلسفة. بيروت: دار الأزمنة الحديثة.

[14] بورديو، بيار. ترجمة نصير مروة (2016). عن الدولة.. دروس في الكوليج دو فرانس. ترجمة نصير مروة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص 43.

هناك نزعة لتشظية وتصنيف السكان العرب مرتبطة بالتأكيد بكون إسرائيل دولة استعمار استيطاني، لكن في نفس الوقت، فإن هناك تغيرًا مستمرًا في التصورات حول هؤلاء السكان، يجعل من فهم السلوك الديموغرافي باعتباره سلوك دولة حديثة جائزًا وضروريًا.

ولقد ساهم الارتباط التقليدي والمباشر بين الديمغرافيا والدولة، في وجود مجموعة من المساهمات النقدية التي أخذت هذا النوع من المعرفة في سياقات من النقد والمساءلة والتشكيك، بما يتضمن نقد التعامل معه كبيانات موضوعية مجردة. وإذ يجوز التأريخ لهذا الانشغال النقدي من خلال علاقته بظهور المدارس الاجتماعية النقدية، إلا أن الحديث عن خصوصية نقد الإحصاء يبدو ضروريًا، ومرتبطًا أكثر بخصوصية المعرفة النقدية المتأخرة عن الدولة الحديثة، بعد تشكل القوميات، التي قُدمت وقدمت نفسها كإطار طبيعي فوق تاريخي حسب وصف بيار بورديو[15].

لقد ارتبط نقد الديمغرافيا إذن بنقد الدولة الحديثة، ما يظهر واضحًا في اعتبار بندكت إندرسون[16]، في مداخلته عن المجتمعات المتخيلة، للإحصاء كبعد من الأبعاد الثلاثة الأساسية في صناعة حدود الهويات القومية الجديدة، إضافة إلى المتحف والخريطة. إن هذا الاعتبار يفترض أن الإحصاء يساهم ليس فقط في صناعة الهويات الكبرى، ولكن بموازاة ذلك في صناعة تخيلات الأفراد والمجموعات الاجتماعية عن أنفسهم وعن التباينات والخلافات الاجتماعية والسياسية. وهذا ما يتضمن رغبة السلطة من خلال الإحصاء

[15] بورديو، بيار. أسباب عملية، إعادة النظر في الفلسفة. مرجع سبق ذكره.

[16] اندرسون، بندكت. ترجمة ثائر ذيب (2009) الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها. دمشق: قدمس للنشروالتوزيع.

بصناعة الهويات الجزئية سواء الإثنية، السياسية، أو القومية. إضافة إلى أن الإحصاء وإذ يمثل تقديمًا متساويًا للأفراد والمجموعات، إلا أنه غطاء "علمي موضوعي" لأشكال مختلفة من اللا مساواة. في هذا السياق، فإن جزءًا أساسيًا من السردية القومية لإسرائيل قائم على نوع من الفهم السكاني، الذي يعطي امتيازًا لمجموعات على حساب مجموعات أخرى، بما يعطي انطباعًا أن هذا الامتياز سينتهي مع أي اختلال حتى لو كان طفيفًا في المعادلة الموضوعة للسكان.

لقد كان التحول الجديد، الذي يمثل أساسًا في تطور الدولة الحديثة حسب إندرسون، هو الانتقال من اهتمام السلطة بالأرض إلى الاهتمام بالسكان، والتبادل الجدلي بين هذه الاهتمامات، بما يخدم امتياز فئة سكانية. وهو ما يتفق معه ميشيل فوكو، الذي يعتبر بدوره أن موضوع السلطة تغير من دولة الأرض إلى دولة السكان[17]. وتبدأ هذه الدراسة، نقد الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي من وضع اهتمام الدولة بالسكان في هذا السياق، أي باعتباره اهتمامًا خاصًا وتقليديًا لا تنفك السلطة في الدولة الحديثة على اتباعه، إضافة إلى ميزات خاصة يأخذها هذا الاهتمام في دولة استعمار استيطاني.

إن النقد الأهم للإحصاء يتجاوز سؤال الموضوعية أو التعقب الابستمولوجي للبيانات الإحصائية، ولكنه يعالج الافتراضات الأيدولوجية الكلية التي تنطلق منها السلطة في التعامل مع السكان. إن فعل البحث الإحصائي قائم أصلًا بالنسبة لميشيل فوكو مثلًا، على افتراض

[17]Foucault, M (2007) security, territory and population. Lecture at college de france, 1977. Edited by Arnold I. Davidson,New York: Palgrave Macmillan.

أيديولوجي كامل بأن الأفراد هم ذوات بيولوجية تحتاج الدولة إلى دراستها، وتحتاج إلى دراسة صفاتها الخاصة، وتقديمها كصفات سياسية متعلقة بالأمن والأمن السياسي[18]. ويمكن هنا الإضافة أن هذا الاهتمام يقوم على تحويل الصفات الشخصية مثل الإيمان/ الدين إلى هويات سياسية مثل الطائفة التي تنشغل التعدادات في تقديمها ضمن أطر متجددة. إضافة إلى صفات شخصية مثل الإنجاب/ الخصوبة التي تم ربطها بالحداثة والتطور (خصوبة أقل، حداثة أكثر)، أو بمصير الأمة، من خلال النقاشات حول مسألة التوازن الديموغرافي. يظهر هذا واضحًا في النظريات الأولى في الديمغرافيا مثل نظرية التحول الديمغرافي مثلًا، التي تفترض أن هناك مخططًا واحدًا لكل المجتمعات الإنسانية، تقل فيه الخصوبة بعد مرحلة من وصول المجتمعات الإنسانية إلى الحداثة.

يسعى هذا البحث إلى معالجة نوع آخر من التقاطع بين ما قدمه اندرسون في تعريفه للجماعة، من خلال دورها الأساسي في تحديد صفات من يتم تصنيفهم خلالها، حيث إن الفرد إذ يولد في مجموعة ما، يتعرف على جزء من وظائفه ومراحل حياته وصفاته باعتبار أنها كلها مرتبطة بالجماعة التي ينتمي لها[19]، وبين ما ينطلق منه فوكو في وصف القوة الحيوية في أحد أنواعها كسيطرة على السكان، السيطرة التي تقوم السلطة من خلالها برسم المشهد السكاني الملائم لها، والذي يحقق مصالحها، حسب الأدوار المفترضة لهؤلاء الأفراد.

[18] Foucault, M. (1988) Technologies of the Self. Amherst: University of Massachusetts Press. Pp. 145 – 154.

[19] بندكت اندرسون. مرجع سابق.

إن ارتباط الإحصاء ببناء الخطط السياسية والقومية، هو ارتباطه نفسه بالاستثمار في الأجساد المرغوب فيها، وتحديد الأجساد غير المرغوب فيها، والسعي إلى تمثيل الفئة المرغوب فيها كأكثرية. لكن ما يهمنا أكثر في هذه المداخلة، هو دور الخطاب الإحصائي في الربط أو نفي الربط بين الأكثرية والسيطرة[20]. وكما بدا واضحًا في حالة إسرائيل، فإن وجود اليهود كأغلبية مُثّل باعتباره شرطًا لسيطرتهم واستمرار امتيازهم، وأحيانًا شرطًا لوجودهم. وسنرى أن هذا الخطاب "التقليدي" بدأ يتبدل لصالح التقليل من أهمية أن تكون أغلبية، لمجموعة من الأسباب المتداخلة.

تركز مجموعة من الأدبيات النقدية في هذا الحقل، على أن تأسيس المؤسسة الإحصائية يتزامن دائمًا مع صناعة خبراء في السكان، غالبًا ما يتبنى هؤلاء الخبراء منطق الدولة نفسها، ويتم بالتالي تحويل الأفراد إلى موضوع أساسي للبحث[21]. ومن المهم القول أيضًا إن هذه المقولة قد تؤخذ في سياقات غير مباشرة، إذ إن من أكثر مظاهر هيمنة الدولة على المعرفة بالنسبة لبورديو هو قدرتها من خلال الإدارات العامة على صناعة مواضيع البحث (القضايا التي يتم دراستها)، بينما يصادق الباحثون على هذه الصناعة ويشرعونها، بإدراك

[20] For example: Heclo, H (1974) Modern Social Politics in Britain and Sweden, New Haven and London:Yale University Press.

[21] For example: Kuhnle,S (1996) International modeling, states, and statistics: Scandinavian social security solutions in the 1890s. In: Skocpol, T. Rueschemeyer, D (1996). States, Social Knowledge, and the Origins of Modern Social Policies. New York and Princeton, NJ: Russell Sage Foundation and Princeton University Press. and: Theodore, T (1986) *The Rise of Statistical Thinking, 1820-1900*, Princeton: Princeton University Press. And: Hacking, I. (1986) Making Up People. In: Heller, T. & Sosna, M. & and Wellbery, D.(eds). Reconstructing Individualism: Autonomy, Individuality, and the Self in Western Thought, Stanford: Stanford University Press.

أو بدون، من خلال دراستها. ولا يقتصر تفكير الخبراء من نفس منطق الدولة حسب بورديو، على تبني وجهة نظرها فقط، إذ تقع بعض التصورات النقدية في نفس الفخ، حيث إن الدولة "ما تزال تفكر في نفسها عبر أولئك الذين يسعون جاهدين للتفكير فيها"[22]. لهذا نرى أن مشكلة "التوازن الديموغرافي" في إسرائيل، والانشغال بها، سواء كان من خلال التساوق مع الخطاب التقليدي للدولة، بالتهويل من خطورة هذا التوازن، أو من خلال الانشغال بنقد الادعاء بهذه الخطورة، كان جزءًا من خطاب أعم، يناقش مصير الدولة من خلال أجساد الفلسطينيين وتوظيفها.

الديموغرافيا والأمننة

لقد نشأ مفهوم الأمننة (Securitization) بالتزامن مع صعود مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية في مطلع التسعينيات، وقد ارتبط في صيغته الأولية، بالافتراض بأن الأمن هو بناء اجتماعي، يتعلق بشكل وثيق بالسياق الذي يتشكل فيه. يعتمد هذا الافتراض على مجموعة من المقولات الأساسية، التي تجمع على ارتباط هذا المعنى بالشرعية السياسية لسلطة أو جهة أو خطاب[23].

رغم الاختلافات الكبيرة بين التوجهات النظرية، التي قدمت تعريفات لهذه العملية، إلا أنه يمكن وصف الأمننة من خلال معاييرها المتفق عليها، بكونها عملية وضع مجمل التحديات

---

[22] بيار بورديو، مرجع سابق. ص19.

[23] Waever, O. (1995) Securitization and Desecuritization. In "On Security", edited by Ronnie D. Lipschutz. New York: Columbia University Press. pp. 46-86

والمشاكل التي يواجهها مجتمع ما، في سياق التهديدات الأمنية[24]. وبالتالي فإن الأمن (Security) وانعدام الأمن (Insecurity) ، وكذلك الأمني وغير الأمني، ما هما إلا نتيجة لعملية أمننة، خاضعة للسياق السياسي والاجتماعي.

في صورتها المباشرة، فإن نظرية الأمننة تسلط الضوء على تلك الأنواع من الخطابات القائمة على نشر مخاوف عامة، وتصويرها كأنها مرتبطة بوجود مجتمع أو نظام أو فئة ما، واعتبار أنها تهدد بقاءه. وقد ركز المنظرون الأساسيون لهذا النموذج، على غرار باري بوزان وأول ويفر، على الدور الذي تلعبه هذه المخاوف في تبرير النزوع نحو سياسات الطوارئ، من خلال القول بأن "مواجهة المخاطر أولًا"، وتبرير التدابير الصارمة في سبيل تحقيق هذه الغاية. ومع رواج هذا الخطاب، فإنه ينتقل من كونه تدبيرًا استثنائيًا أو طارئًا، إلى كونه جزءًا من المساومات العادية والنقاشات العامة في المجال السياسي[25].

وإذا كان مفهوم الأمنة يعني بشكل أو بآخر عملية تحويل قضايا اجتماعية أو سياسية وحتى شخصية إلى قضايا أمنية، أي إقحام القضايا الأمنية في حقول ومواضيع جديدة، فقد عنى ذلك بالتوازي، إقحام السلطة في هذه القضايا الجديدة.

في خضم النقاش الدائم حول هذا النموذج النظري، اقترح أوريل أبولوف مفهوم الأمننة العميقة (Deep Securitization) لمعالجة الطريقة، التي ينتشر فيها هذا الخطاب حول

[24] Albert, M., & Buzan, B. (2011). Securitization, sectors and functional differentiation. *Security dialogue*, *42*(4-5), 413-425.

[25] Buzan, B., Weaver, O., & De Wilde, J. (1998). *Security: a new framework for analysis*. Colorado: Lynne Rienner Publishers. Pp 4.

التهديدات الوجودية، ليس على صعيد السياسات العامة، ولكن تبيان كيف ينغمس في المجتمع بشكل عام، ويصبح مرتبطًا بمجمل قضاياه والنقاشات العامة فيه[26].

يركز هذا النوع من التتبع للتهديات العامة، على ما يسميه بعض الباحثين في نظرية الأمننة، فهمًا أدائيًا/ تطبيقيًا للغة أو الخطابات (performative understanding).[27] وهو قائم على محاولة استدراكية تتجنب انشغال المساهمات النظرية في الدراسات الأمنية، باللغة المتداولة بشكل حصري، وتجاهل التطبيقات الفعلية لنشر هذه التهديدات العامة على الأرض. وبالتالي فهو منهج قائم على تتبع هذه التهديات في لغة الناشطين والصحافيين والكتاب وفي سلوكهم السياسي في نفس الوقت.

ويعتمد تعريف الأمننة العميقة على نظاق ومدى تأثير انتشار هذه التهديدات الوجودية في المجتمع نفسه، حيث يتميز هذا النوع من الأمننة بأنه يشمل خطاباً عامًا واسع النطاق يستمر على المدى الطويل، يركز على التهديدات المتعلقة بوجود الأمة/ الدولة.

في نفس الوقت، وفي حين يركز هذا الخطاب على كون بقاء الأمة أو الدولة مهددًا، فإنه لا يزال مرنًا بحيث تتغير فيه القضايا التي تهدد هذا البقاء بشكل كبير. حيث يمكن للخطر على وجود الأمة أن يكون عسكريًا أو جغرافيًا أو ديموغرافيًا أو سياسيًا أو بيئيًا أو

[26] Abulof, U. (2014). Deep Securitization and Israel's "Demographic Demon". *International Political Sociology*, *8*(4), 396-415.

[27] Vuori, J. (2008) Illocutionary Logic and Strands of Securitization: Applying the Theory of Securitization to the Study of Non-Democratic Political Orders. European Journal of International Relations 14 (1):65-99.

اقتصاديًا[28]، و"عادةً ما تنطوي الأمننة العميقة على تفاعل ديناميكي بين هذه القطاعات المتنوعة"[29].

تتميز عمليات الأمننة العميقة، من ناحية كون أهدافها تتجاوز القبول الاجتماعي للقائمين على عمليات الأمننة، ومن كونها أيضًا أكثر شمولة من مجرد السعي إلى اتخاذ تدابير أمنية صارمة وتبريرها بحجة هذه المخاطر، ولكنها تتصل بمبررات وجود الجماعة نفسها. وغالبًا ما تتنوع التهديدات من ناحية مواضيعها، أي من ناحية من يُفترض أنهم يتعرضون لها، على غرار المخاطر على السلطة أو الهوية أو النظام السياسي، إلخ، غير أنها غالبًا ما تختار قضية مرجعية متفق عليها، كموضوع لهذه المخاطر[30].

يقترح أبولوف أربعة مستويات أساسية، يمكن من خلالها تمييز مفهوم "الأمننة العميقة"، وهي ما يلي:

1- يحتاج التسييس دائمًا إلى الأمننة. حيث إن تحويل المواضيع إلى مواضيع سياسية، يتطلب جعلها مرتبطة بالتهديدات الوجودية والأمن العام للمجتمع أو للأمة. وبالتالي فإن الأمننة، كما سبق وتمت الإشارة، هي في جزء منها عملية إقحام للسياسي في مواضيع وحقول جديدة باستمرار. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك تنافسًا في الغالب بين القائمين على هذا النوع من الأمنة (securitizers)، ولا يجب الافتراض بالتالي

[28] Bright, J. (2012). Securitisation, terror, and control: towards a theory of the breaking point. *Review of International Studies*, *38*(4), 861-879.

[29] Abulof, U. (2014). Op.Cit . PP 400 - 403.

[30] Vaughn, J. (2009). The unlikely securitizer: Humanitarian organizations and the securitization of indistinctiveness. *Security Dialogue*, *40*(3), 263-285.

أن أي خطاب مرتبط بتهديد وجودي عميق وعلى المدى الطويل، قد ينجح في إقناع الجمهور.

2- تكون التهديدات الوجودية داخل عمليات الأمننة العميقة متشابكة بشكل مركب. حيث إنها قد تكون على الصعيد السياسي أو السكاني أو الاقتصادي، إلخ. وتتشابك هذه القطاعات الأمنية، من ناحية الافتراض أن هناك ما يهدد وجود الوحدة الأساسية، أي المجتمع أو الدولة أو النظام السياسي. كما أن الأمننة العميقة، قد تتضمن خطابات متناقضة ومتصلة في نفس الوقت، على غرار التهديد من انتشار التهديدات نفسها، مثل خوف بعض الأوساط الليبرالية في بلد ما، من أن النظام السياسي الديمقراطي مهدد وأنه سيسقط بسبب تصاعد الشعبوية، أو الإسلاموفوبيا.

3- يكون النظام السياسي أو الهوية السياسية، هو نفسه موضوع الشرعية السياسية. وهو ما يعني أن الأنظمة تكتسب شرعيتها من خلال الافتراض أن الهوية السياسية تقع تحت خطر شامل، ومن خلال ربط وجودها بوجود الهوية أو النظام السياسي.

4- ليست خطوات أو إجراءات الأمننة خطية، كما أنها غير قائمة على ثنائيات واضحة. بمعنى أنها غير قائمة على تزايد عوامل محددة بشكل ثابت. تبين الدراسة المذكورة على سبيل المثال كيف إن تزايد مؤشر الأمننة في إسرائيل (الذي تم حسابه من خلال رصد عدد المقالات والخطابات حول التهديدات الديموغرافية الوجودية في

كل فترة زمنية)، لم يتأثر بشكل واضح بطريقة خطية، أو بعوامل محددة. وفي حالة التهديد الديموغرافي، لم يبد أن عوامل على غرار عدد الفلسطينيين أو نسبة خصوبتهم أو عدد المهاجرين إلى إسرائيل، كان لها تأثير حاسم[31].

مع صعود قضايا اللجوء والهجرة، وتحولها إلى صدارة النقاشات العامة في كثير من الدول الأوروبية، أصبحت قضايا التهديد الديموغرافي، واحدة من الركائز الأساسية التي تعتمدها الجماعات المعارضة للهجرة. بالإضافة إلى وجود هذا النمط في الدول التي تحكمها أغلبيات غير ثابتة. وقد ظهر عديد من الدراسات التي عالجت ارتباط عمليات الأمننة بقضايا الهجرة[32].

مع ذلك، فإنه تم الاستشهاد بحالة إسرائيل في عدد محدود جدًا من الدراسات[33]، على الرغم من وجود نزعة متطرفة نحو تحويل عدد من المسائل إلى قضايا سياسية ثم أمنية. وسيحاول الفصل الرابع من الدراسة مقاربة السجال الديموغرافي إسرائيل، من خلال مفهوم الأمننة العميقة، ومن خلال المقارنة مع شروطها المذكورة سابقًا.

[31] Ibid. PP 397.

[32] For example: Waever, O., Buzan, B. Morten Kelstrup, and Pierre Lemaitre (1993) "**Identity, Migration, and the New Security Agenda in Europe**". New York: St. Martin's Press. & Buonfino, A. (2004). "**Between unity and plurality: the politicization and securitization of the discourse of immigration in Europe**". *New Political Science*, *26*(1), 23-49. & Huysmans, J. (2000). "**The European Union and the securitization of migration**". *Journal of Common Market Studies*, *38*(5), 751-777.

[33] Abulof, U. (2014). Op.Cit.

لماذا لا يكفي نموذج الاستعمار الإستيطاني؟

كما تبين سابقًا، فإن الدراسة وبقدر ما تتوخى كثيرًا من الحذر من أخذ النموذج النقدي للدولة الحديثة بشكل كامل، لفهم الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي، باعتبار أنه نموذج غير كافٍ لفهم تجربة استعمارية استطاعت تأسيس دولة قومية، حيث إن للاستعمار أهداف أبعد من الضبط والمراقبة والهندسة الاجتماعية. فإن الدراسة أيضًا تتجنب الاعتماد بشكل كامل على النموذج النظري الرائج، الذي يعتبر هذا السلوك الإحصائي سلوك دولة استعمار استيطاني وحسب.

وفي محاولتها لتجنب "النزعة العقائدية" في فهم السلوك الديموغرافي الإسرائيلي، وتفادي الافتراض أنه مبني على نظام ثابت من الآراء والتوجهات، فإن الدراسة ترفض التعاطي الكامل مع مفهوم الاستعمار الاستيطاني لعدة أسباب، مرتبطة بهذا التوجه النظري نفسه، ومرتبطة أيضًا بموضوع الدراسة، وكذا بتلاؤمهما معًا وهو الأهم.

يصعب تحديد المصادر الأساسية التي نشأ من خلالها النموذج التحليلي الخاص بالاستعمار الاستيطاني في فلسطين. لكن المعروف أن هناك مجموعة من المحاولات المبكرة. ومن المعروف أيضًا أن هذا التوجه النظري صار رائجًا، بعد تطويره من قبل مجموعة من الباحثين في التجارب الاستعمارية المختلفة، خاصة تلك التي ما زالت عالقة بسبب وجود مجموعات من السكان الأصليين يناضلون من أجل حقوقهم. وقد بدا هذا الطرح النظري، أكثر ما بدا، كنوع من الدراسة المقارنة لتاريخ الاستعمار في أستراليا والأمريكيتين وفلسطين ومناطق أخرى من العالم.

لقد بدأ النقاش الرائج عن نموذج الاستعمار الاستيطاني في السنوات الأخيرة، من خلال مجموعة من المنظرين الذين اعتقدوا أن تحليل "ما بعد الاستعمار" قد لا يكون كافيًا لفهم تجارب استعمارية عديدة، وانطلق بشكل أساسي من التفريق الحاسم بين الاستعمار الذي يقوم على الاستغلال الاقتصادي، ويتم بطريقة مباشرة من خلال الدولة الأم، وبين نماذج يغيب فيها هذا الدور المباشر للدولة الأم، ويقتصر على تهجير مجموعة من الأسخاص غير المرغوب بهم، والمجرمين والذين لا يملكون أرضًا، واللصوص، إلخ، أو مجموعات أقل ارتباطًا بالدولة الأم، ويقعون على "تخوم" frontiers الولاء لها وسينتهي بهم المطاف إلى الصراع معها من أجل الاستقلال.

ورغم رواج هذا النموذج في الفترة الأخيرة، فإن هناك أمثلة مبكرة كانت قد استخدمته. ويعتبر فايز صايغ مثلًا، من أوائل من تطرقوا لهذا المفهوم فلسطينيًا، وتتم العودة إلى أفكاره والاستشهاد بها من جديد في النقاشات عن الاستعمار الاستيطاني. تكمن أهمية كتاب فايز صايغ "الاستعمار الصهيوني في فلسطين[34]" بالنسبة لرواد نموذج الاستعمار الاستيطاني، بأنه يتضمن معظم المحاور التي يشير هذا المفهوم لها.

على أية حال، فقد تكثف حضور هذا النموذج النظري من خلال مجموعة من المساهمات النقدية المقارنة للاستعمار، ثم ظهور مجموعة من المنظرين المتخصصين على غرار باتريك وولف ولورينزو فيرتسيني، ثم من خلال تأسيس مجلات مختصة، منها مجلة دراسات

[34] Sayegh, F. (1967).Zionist colonialism in Palestine. Cairo: Permanent Secretariat of the Afro-Asian Peoples' Solidarity Organization.

الاستعمار الاستيطاني الأكثر شهرة settler colonial studies، التي تأسست في عام 2010، وتضمنت أكثر من عدد حول الصراع العربي الإسرائيلي.

كان هذا النموذج ولا يزال منشغلًا بشكل حاسم في المقارنة، وهو ما يعطيه شرعيته بالأساس، فللقول إن الاستعمار الإسرائيلي ينطبق على هذه المعايير النظرية "الصارمة"، كان لا بد من التنقيب عن المشتركات بينه وبين الاستعمار في مناطق أخرى من العالم لاستنباط المعايير الواحدة لجميع هذه التجارب. لكن حتى النماذج المبكرة التي لم تبالغ في انشغالها بالمقارنة، فإن معاييرها لم تكن أقل صرامة. فلسطينيًا كانت محاولات فايز صايغ المؤسسة، تحتوي على جزء من المقارنة، لكنها كانت أيضًا غنية بشكل فج بكثير من المعايير الثابتة، التي اعتبرها فايز ضرورية لفهم طبيعة إسرائيل.

وهو ما استمر في كثير من الكتابات التي نشرها أصحاب هذا النموذج عن فلسطين لاحقًا على أية حال. وثمة مجموعة من المعايير التي تبرر الدراسة من خلالها عدم استخدام نموذج الاستعمار الاستيطاني، وهي مرتبطة بطبيعة الحال بنقده كحقل منفصل.

1- حتميات الاستعمار الاستيطاني

تجد الدراسة أن نموذج الاستعمار الاستيطاني أقرب إلى كونه نموذجًا جوهرانيًا (مستند إلى الإيمان بوجود جوهر ووظيفة ومحددات للاستعمار)، وسيجد المطلع على الشغل النظري لآباء هذا النموذج، أن جل الخلاف بينهما لا يعتمد إلا على طبيعة هذا الجوهر، وليس على وجوده أو عدمه. لم تتعلق إضافة باتريك وولف مثلًا في مفهومه الشهير "الإلغاء/المحو"

(Elimination) بمناقشة علاقة الاستعمار بالعنف، ولكنه اكتفى بتعريف العنف من جديد، باعتبار أن له صيغ جديدة، قد لا تكون مرتبطة بالإبادة العرقية بالمعنى الجسدي، ولكن بالمعنى الثقافي أو الحضاري. ودائمًا ما كان هناك جوهر بالنسبة له للاستعمار الاستيطاني، مثل العنف والسعي إلى استغلال الدين، والتركيز على الأرض، والتوسع إلخ.

"إن سؤال الإبادة العرقية لم يكن قط بعيدًا عن نقاشات الاستعمار الاستيطاني. الأرض هي الحياة، أو على الأقل، فإن الأرض ضرورية من أجل الحياة، لذلك فإن التنافس على الأرض، تنافس على الحياة". هكذا يفتتح وولف دراسته المعروفة والأكثر استشهادًا بعنوان "الاستعمار الاستيطاني وإلغاء السكان الأصليين"[35]. لذلك، وحسب الدراسة، فإن مفهوم الإلغاء/ المحو يقع بالضبط في منطقة التشابه بين الإبادة والاستعمار الاستيطاني، الذي هو "إلغائي" بشكل متأصل/جوهري (Inherently)، لكنه ليس إبادوي (Genocidal) دائمًا.

وفي خضم نقاشه لـ"جوهر" الاستعمار الاستيطاني، وسؤال "ما هو جوهري وما هو ليس جوهريًا في الاستعمار الاستيطاني" الذي سيأخذ مساحة واسعة من شغل وولف إجمالًا، يجعل المنظر المعروف الإبادة مرتبطة بالسكان، بينما المحو مرتبطًا بالأرض. قد يقوم الاستعمار الاستيطاني بإبادة جماعية بالمعنى الحرفي، لكن هذا لا يحدث بالضرورة، وهذا ليس جوهره، أما الأرض فهي متأصلة في قلب هذا النموذج. "فالمستعمر الاستيطاني جاء

[35] Wolfe, P. (2006). Settler colonialism and the elimination of the native.Journal of Genocide Research, 8(4), December, 387–409.P 387.

ليبقى، لأن الغزو بنية، وليس حدثًا"[36]، وهي الجملة التي صارت من الأكثر شهرة في التنظير لهذا النموذج النظري، وقد وصف بها وولف النكبة عام 1948.

بقدر ما كان فهم الاستعمار الاستيطاني كبنية مستمرة بدلاً من كونه حدثا تاريخيًا حصل في الماضي وحسب، يشكل أساسًا لديمومة قضايا تكاد تنتهي، ويعيق تحويلها إلى قضايا أرشيفية كما يحدث في أمريكا وأستراليا، إلا أن التعامل مع الاستعمار كبنية، يشكل في نفس الوقت حائلًا أمام التعامل مع مرونته، والتغيرات التي تؤثر عليه وعلى تعامله مع المجتمع والسكان الأصليين.

ومع أن فايز صايغ كان نموذجًا مبكرًا جدًا، وغير كافٍ بالتأكيد للحكم على منظور الاستعمار الاستيطاني، فإنه التزم بشيء من هذه المعايير الجوهرية في فهم الاستعمار الاستيطاني. لم يبحث صايغ كثيرًا في المشتركات بين الاستعمار الصهيوني في فلسطين وباقي الاستعمارات الأوروبية، فيما بدا أن هذا التشابه مفهوم ضمنًا، ولكنه ركز على الفروق في جزء كامل من الكتاب. مع ذلك، فقد اعتبر أن هناك "طبائعًا" للحركة الصهيونية، بمعنى ميزيات ثابتة، واستطرد في محور كامل من الكتاب في شرحها. ولعل هذا ما يجعل الكتاب مغريًا للاستخدام بالنسبة للموجة الجديدة من منظري الاستعمار الاستيطاني.

يرى صايغ أن هناك مجموعة من الحتميات التي لا يمكن الانفكاك منها، وهي متعلقة بطبيعة وجوهر الاستعمار.

[36] Ibid. Pp. 388.

هناك طبائع أساسية للحركة الصهيونية حسب صايغ، لا يمكن تجاوزها إلا بانهيار الصهيونية نفسها. وهذه الطبائع تتلخص أولًا بالسلوك العنصري، فالعنصرية صفة أصيلة في الدولة، لا يمكن أن تزول إلا بزوال إسرائيل. لأن الجامع المشترك بين يهود العالم ليس رابطًا لا دينيًا ولا لغويًا، ولكنه عرقي، وبالتالي فإن ما يجمع اليهود على أرض فلسطين، هو رابط عنصري. إضافة إلى أن الصهيونية تمثل حركة استعمار أوروبية. ولا يمكن تجاوز هذه العنصرية سوى بسقوط الإطار الاستعماري نفسه. وهو ما يرى صايغ أنه يشكل حائلًا أمام استخدام الفلسطينيين كعمالة أو محاولة دمجهم والتعامل معهم حتى باستعلاء مثل ما حدث في باقي التجارب الاستعمارية الأوروبية. وهذا ما توافق معه وإن بشكل جزئي، وولف وفرتشيني[37].

أما عن الطبيعة الثانية حسب الكتاب، فميلها الثابت للعنف. إن إسرائيل قائمة على نوع آخر من العنصرية، لا يتعلق بالفصل العنصري المتعارف عليه بالـ"الأبرتهايد" ولكنها عنصرية المحو، بالتالي ظل العنف عنصرًا بنيويًا ومؤسسًا في الحركة الصهيونية، ما دام هناك فلسطيني واحد. وبالتالي فإن العنف لا ينتهي إلا بانتهاء الصهيونية. ومع أن مفهوم الإزالة أو المحو أكثر مرونة بالنسبة لوولف، حيث يتضمن عمليات الدمج وعزل وتوطين السكان الأصليين في الدولة الجديدة، إلا أن هناك اتفاقًا واضحًا بين طرحه وطرح فايز بخصوص جوهرية الإزالة في الخطاب الاستعماري.

[37]Veracini L. (2010) The Imagined Geographies of Settler Colonialism. In: Mar T.B., Edmonds P. (eds) Making Settler Colonial Space, London: Palgrave Macmillan. pp129-154.

أما الطبيعة الثالثة حسب صايغ، فهي الرغبة بالتوسع، وهي صفة من صفات أي إمبرالية أو حركة استعمارية بشكل عام بالنسبة له، وبشكل خاص فإن الأرض هي عنصر أساسي من الاستعمار الصهيوني، ومن تعريفها لنفسها. وهذا الجزء هو الأكثر إثارة وجذبًا بالنسبة لأصحاب نموذج الاستعمار الاستيطاني الجدد.

إضافة إلى أن الأرض الصهيونية المحلوم بها والموعودة، ليست واضحة، وهناك دائما آفاق تتفتح من خلال النص التوراتي، مثل إدخال الأردن ومصر والعراق، عن طريق تأويلات توراتية جديدة. إن الدليل على كون التوسع من سمات الاستعمار الصهيوني بالنسبة لصايغ، هو أن الصهيونية حتى عام 1942 أنكرت رغبتها بتحقيق وطن قومي، وكانت تسعى فقط إلى مأوى. لكن بعد ست سنوات من ذلك أسست القومية. وأنكرت رغبتها بإقصاء العرب وتجريدهم من ممتلكاتهم وأرضهم، وهذا ما حصل عام 1948.

يتشابه طرح منظري الاستعمار الاستيطاني اليوم، مع طرح فايز في الانشغال بتحديد "الطبائع" التي يتميز بها الاستعمار الاستيطاني. لقد أقر باتريك وولف ومعه فرتشيني وباحثون آخرون في هذا الحقل بمعظم هذه "الطبائع". حيث اعتبروا العنف أصيلًا في الاستعمار مهما تغيرت أشكاله، واعتبروا أن الأرض هدف "جوهري" وثابت للمستعمر الاستيطاني[38]، وكذلك فقد أقروا بالنزعات العنصرية، التي لا تريد التعامل ولا حتى استغلال السكان الفلسطينيين.

[38] Veracini L. (2016) Facing the Settler Colonial Present. In: Maddison, S., Clark, T. and de Costa, R. (eds) The Limits of Settler Colonial Reconciliation. Singapore: Springer. Pp 35-48.

قد يصعب نقض كون العنف "بنيويًا" على حد وصف باتريك وولف، في الاستعمار الاستيطاني، وليس من المنطقي نفي صفة العنصرية عن الاستعمار كونه لا يزال استعمارًا، لكن الأزمة المنهجية ستتعلق بما يترتب على ذلك. لذلك، فإن نفي "الطبائع الراسخة" على وصف صايغ، أو "البنيوية" على وصف وولف، ليس مطلوبًا بشكل كامل من أجل نقد جوهرانية هذا النموذج، لكن عرض المآزق النظرية التي سيؤدي إليها يكفي.

إن القول إن هناك صفات راسخة وقطعية للاستعمار، فكرة مغرية سياسيًا، لكنها قد لا تكون منطقية منهجيًا. لقد تعاملت إسرائيل في لحظة ما بطبيعة الحال مع العمالة الفلسطينية في فترة ما بمنطق من الاستغلال الاقتصادي المجرد، وقد توقف ذلك نتيجة لظروف تاريخية محددة، وأسباب متغيرة. وكذلك فإن الخطاب الإسرائيلي لم يتعامل مع الأرض بشكل ثابت، باعتبارها الشيء الأكثر مركزية والأهم على الإطلاق. إننا نجادل أن الانشغال بفكرة الصراع الديموغرافي، يعطي انطباعًا إلى درجة ما، بأن إسرائيل تصرفت في العقود الأخيرة على الأقل، باعتبارها دولة حديثة، بالمعنى الذي يقول فيه إندرسون وفوكو بأنه يتضمن انتقال الاهتمام من الأرض إلى السكان، أو على الأقل، فإن السكان كما يوضح القلق الإسرائيلي حيال أن يكون العرب أغلبية، وكما يوضح جل الهوس الإسرائيلي بالصراع الديموغرافي، أًصبحوا جزءًا من الاهتمام الفاعل في الخطاب الاستعماري.

إن "الطبائع" أو "الصفات البنيوية" للاستعمار، تشكل عائقًا منهجيًا أمام فهم الظواهر المركبة والمتغيرة في المجتمع الإسرائيلي. وهو مبرر كافٍ لتجنب استخدام هذا النموذج في دراسة خطاب كثير التقلب مثل الخطاب الديموغرافي في إسرائيل.

لا تتوقف هذه الثقة بالقواعد الراسخة التي يسير من خلالها الاستعمار، عند تشخيص الحالة أو تسميتها، ولكنها وصلت إلى شيء من الادعاء بفهم مآلات هذه الاستعمار، من خلال الإيمان بأن هذا النموذج النظري يستطيع فهم حتى مستقبل الصراع. لقد انشغل منظرون للاستعمار الاستيطاني مثل فرتشيني، بالتفكير في مستقبل الاستعمار من خلال مجموعة من الاحتمالات المحصورة.[39].

ما يعنينا في هذا الطرح، أن الاستعمار الاستيطاني شكل بالنسبة لكثير من منظريه، ما يشبه لوحة إرشاد، فيها مسار ثابت ومعروف سلفًا من خلال التجارب السابقة.

يبدو أن الاستعمار الاستيطاني اهتم أيضًا بالتاريخ بطريقة ميكانيكية. بمعنى أن هذا الاهتمام كان قائمًا على افتراض مركزي بأن فهم التاريخ يكفي لفهم الحاضر، وأحيانًا حسب حالة فيرتشيني، يكفي للتنبؤ بالمستقبل. ولذلك، سنجد استشهادًا رائجًا بآباء الصهيونية الأوائل من أجل تلخيص "العقيدة" الإسرائيلية.

2- لماذا لا يكفي الاستعمار الاستيطاني لفهم الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي؟

تعتمد المجادلة الأساسية لهذه الدراسة، على البحث في التغيرات الحاسمة التي طرأت على الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي، وهذا يفترض أنه خطاب ديناميكي ومتغير. ويجادل البحث أن هناك انقلابًا كليًا على الأبعاد التقليدية، ما معناه أن أي اعتماد على وجهات نظر أحادية

[39] Veracini, L. (2015) Introduction: The Settler Colonial Present. In: The Settler Colonial Present. London: Palgrave Macmillan.

إلى حد ما، أو لديها فرضيات مسبقة عن "عقيدة" أمنية إسرائيلية، أو عن طبيعة بنيوية للاستعمار، لن يكون موفقًا.

تجادل وجهة النظر الذي تتبناها الدراسة، أن هناك نزعة ابستملوجية عند منظري مفهوم الاستعمار الاستيطاني، نحو جعل الواقع مفهومًا أكثر مما هو عليه فعلًا، بمعنى ترتيب الواقع وفق قواعد دقيقة مبالغ بها. إذ سيفعل الاستعمار الاستيطاني ما يفعله، بدون النظر إلى الطبيعة المعقدة التي تتحكم بمساره، أو إلى التحولات الحرجة داخل النخبة التي تسيطر عليه، ولا حتى إلى الظروف التاريخية التي تساهم في التأثير بشكل حاسم عليه.

ليست الزيادة العربية خطيرة دائمًا في الخطاب الإسرائيلي كما سنبين، وأيضًا فإن التعامل مع السكان الفلسطينيين لا ينطوي على فهم ثابت، وكذا فإن علاقة الخطاب الإسرائيلي حول الأرض والسكان علاقة شائكة، تحتاج إلى مرونة أكبر في الطرح. في سبيل تجاوز كل ذلك، تقر الدراسة أن ظاهرة مركبة ومتغيرة باستمرار مثل النقاش السكاني في إسرئيل، تحتاج إلى تداخل منهجي، وأن أي تعامل أحادي مع هذه الظاهرة سيؤول إلى نوع من القصور الأكيد في التحليل.

إن التعامل الإسرائيلي مع السكان، يظهر نوعًا من الاهتمام البارز بهم، وهو ما لا يحظى بتركيز كثير في أدبيات النموذج النظري للاستعمار الاستيطاني. لقد انسحبت إدارة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آرئيل شارون من قطاع غزة، فيما رجحت كثير من الآراء أن هذا الانسحاب كان بسبب المخاوف الكبيرة التي تعززت في العقود الأخيرة، من التوازن الديموغرافي، أو من أن يصبح العرب أغلبية داخل إجمالي الأراضي الفلسطينية. لأنهم إذا

أصبحوا كذلك، فإن إسرائيل لن تستطيع أن تكون ديمقراطية ويهودية في نفس الوقت، ويجب عليها الاستغناء عن واحدة من الصفتين. وبفعل ضغوط هائلة كان قد روج لها سياسيون وعلماء سكان إسرائيليون على رأسهم الديموغرافي المعروف أرنون سوفير.

لقد كانت هذه اللحظة، التي هي منطلق شق كبير من الدراسة، بمثابة استغناء إسرائيلي عن منطقة استراتيجية، استغرق بناء المستوطنات فيها فترة طويلة، إضافة إلى أنها مثلت صراعًا بين المستوطنين أنفسهم، وبين مؤسسات الدولة. وقد كانت بالتالي، موضعًا لتفوق المخاوف السكانية على النزعة نحو التوسع. وستبدأ بعد هذه اللحظة، كما سنجادل بالتفصيل، حوارات واسعة داخل المجتمع الإسرائيلي، من أجل تحديد الأوليات، والمفاضلة بين السيطرة على مزيد من الأرض وخسارة صفة الأغلبية، أو الانسحاب وضمان هذه الصفة.

لا يبدو الموقف من الأرض والسكان محسومًا إذن، إلى تلك الدرجة التي يصفها فيها منظرو الاستعمار الاستيطاني، ولكنه يجيء نتيجة عملية صراع ديناميكية ومتغيرة بين خطابات ونخب مختلفة. وهو ما يجعل استخدام خطاب أقل مرونة، ناجعًا بشكل محدود.

الفصل الثاني: المشكلة الديموغرافية والسجال الأمني في إسرائيل

لقد تطور في إسرائيل بعد حرب حزيران عام 1967، خطاب خاص متعلق بـ "المشكلة اليدموغرافية" أو بخطر التوازن الديموغرافي. ولهذا الخطاب أساسات واضحة في التاريخ الصهيوني. وفي حين أن مبررات مثل خطر وجود السكان العرب، وضرورة الحد من كثرتهم في "أرض إسرائيل"، كانت وراء حدث التهجير الأكبر في عام 1948. فإن إسرائيل وجدت نفسها من البدء، أمام حاضنة عربية متفوقة في عدد السكان، سواء في فلسطين أو في الدول العربية المجاورة لها، ما جعل هناك شعورًا دائمًا بالخطر، ومحاولات مستمرة لتعويض هذا الفرق، وهو افتراض كما يرى عزمي بشارة يشكل جزءًا أصيلًا من العقيدة الأمنية الإسرائيلية التقليدية. [40]

حرب حزيران.. لحظة حاسمة

ما يعني هذا البحث بشكل محدد، هو أن جديدًا في الخطاب الإسرائيلي نحو السكان ظهر مع حرب حزيران، يعتمد على مقولة "خطر السكان العرب المتزايد" وعلى فكرة أن توازنًا سكانيًا محتملًا وقريبًا، أو حتى على مخاوف من تحول اليهود إلى أقلية، سيحدد مسار التاريخ الإسرائيلي جميعه. وقد انشغل بحاثة إسرائيليون بشكل كامل في هذا الشأن، وخصصوا "جهدهم العلمي" في فحص هذه الظاهرة[41]. ولعل المؤلفات التي تصدر باستمرار،

---

[40] بشارة، عزمي (2005). من يهودية الدولة حتى شارون. القاهرة: دار الشروق.

[41] زريق، إليا. الخطاب الإسرائيلي حول التوازن السكاني، مجلة أبحاث فلسطينية الصادرة عن مؤسسة مدى الكرمل، العدد 1. ص7-30.

راصدة مستقبل السكان والخصوبة، حسب الفئات الإثنية والقومية، هي مثال إجرائي على هذا الهوس.

قامت إسرائيل بالمعنى العملي على تهجير السكان الفلسطينيين، وقد أدرك الآباء المؤسسون، بما في ذلك دافيد بنغريون، أن الترانزفير وتقليل عدد السكان العرب، هوا ما يتيح الإمكانية الوحيدة لإقامة دولة يهودية في فلسطين. ومنذ ذلك الوقت، فإن أي اختلال، وإن كان طفيفًا، في الأغلبية اليهودية داخل إسرائيل، كان يستدعي نفس "المخاوف الداروينية" حسب تعبير إيليا زريق، أي ذلك الشعور بأن "البقاء" اليهودي في خطر[42]. وبالتالي فقد أدى النقاش الديموغرافي منذ البدء، إلى نوع من التأثير الحاسم على مجمل السياسات الإسرائيلية[43].

مع حرب حزيران، وضم أراضٍ جديدة، أصبح السؤال الديموغرافي أكثر تعقيدًا، وبدأت مرحلة جديدة من توظيف خطاب الخطر السكاني، أي القول إن استمرار ضم الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى المناطق العربية الأخرى التي تم احتلالها، سيؤدي إلى القضاء على الأغلبية اليهودية، وهو ما قد يعني انتهاء الدولة الراسخة، التي كان الشعور العام بأنه تم إنجازها عقب هزيمة الجيوش العربية[44].

---

[42] Zureik, E. (2003). Demography and transfer: Israel's road to nowhere. *Third World Quarterly*, *24*(4), 619-630.

[43] زريق، إيليا. مرجع سابق.

[44] Yuval-Davis, N. (1989). National reproduction and 'the demographic race' in Israel. In Yuval-Davis, N., & Anthias, F. (Eds.) Woman-nation-state. Palgrave Macmillan, London. pp. (92-109)

نشأ في أعقاب هذه الحرب سؤال سيصبح ذا تأثير واسع، وأساسًا للمناظرات الأمنية الإسرائيلية، وهو: كيف يمكن الحفاظ على دولة يهودية وديموقراطية (دولة تحكمها الأغلبية اليهودية) في نفس الوقت من دون التخلي عن النزعة نحو التوسع؟ باعتبار أن التوسع وضم أراض جديدة، يضيف سكانًا غير يهود جدد للمعادلة الديموغرافية.

تنوعت الإجابات على هذا السؤال، بين نماذج تقتبس المنظرين الأوائل للصهيونية، للتأكيد على مركزية الترانزفير، أو بين تلك الآراء التي ترى أن النمو السكاني العربي لا يجب أن يكون حرًا بالكامل، ويجب على الإدارة الإسرائيلية أن تتدخل للتأثير عليه، في مقابل تشجيع الزيادة اليهودية في نفس الوقت، سواء من خلال القوانين أو الامتيازات. وستنشأ فكرة ستصبح رائجة داخل بعض الأوساط الإسرائيلية للإجابة على سؤال الخطر الديموغرافي، مفادها أنه لا يجب القبول بالواقع الديموغرافي كما هو، ولكن يجب صناعة الواقع اليدموغرافي الملائم.

وبالتوازي مع قوانين العائلة الكبيرة والامتيازات التي تم سنها لتشجيع الإنجاب، فقد عولت السياسات الإسرائيلية وما زالت تعول، على تفصيلات خاصة، من أجل تحديد الزيادة السكانية للعرب. وقد وصل الانشغال الإسرائيلي بخطر الزيادة العربية، إلى ملاحقة حياة الفلسطينيين اليومية، والتعويل على قوانين وجمعيات تنظيم الأسرة، و"التوعية" نحوها في

الأوساط العربية، إلخ.[45] في مقابل ذلك، فإن ثمة تباهٍ بالزيادة الحريدية، التي تصل إلى أرقام غير معهودة.

وعلى أية حال، فإن الفكرة التي بدأت تتبلور، ودقت ناقوس الخطر الديموغرافي بعد حرب حزيران، هي تلك التي تقول إن على إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي تم احتلالها عام 1967، والاستغناء عن الأرض مقابل الحفاظ على أغلبية يهودية قوية، في دولة أقل مساحة، لكنها أقل عربًا في نفس الوقت.

غالبًا ما تتم الإشارة، في الحديث عن التصورات الأمنية التي ترافقت مع حرب الأيام الستة، إلى التغيرات التي طرأت على "حدود إسرائيل"، حيث أصبحت تحاذي بشكل مباشر مجموعة من الدول العربية الكبيرة. مع ذلك، فإن تساؤلات أخرى، على غرار التوازن الديموغرافي الجديد، لم تكن أقل أهمية.

لا تنفك مواضيع مثل العلاقة بين السكان والأرض، تدخل في عمق التصورات الأمنية في المجتمع الإسرائيلي، وهي علاقة غالبًا ما تأثرت بطبيعة النخب الأمنية والتوجهات السياسية والحلول المقترحة للسلام. يقبع السؤال الذي يفاضل بين الأرض وبين التفوق الديموغرافي، وأيهما أهم للأمن الإسرائيلي، في قلب هذه التحولات، وعلى عكس ما هو رائج، فقد تغيرت الإجابات على هذه الأسئلة بشكل متواصل، ولم يكن ثمة إجابة واحدة وراسخة، تتشكل بموجبها عقيدة أمنية إسرائيلية.

---

[45] Kanaaneh, R. (2002) Birthing the nation: Strategies of Palestinian women in Israel. University of California Press.

لقد بدأت فكرة التنازل عن الأرض بسبب التهديد الديموغرافي، مبكرًا منذ تأسيس الدولة في إسرائيل بعد تهجير مئات آلاف الفلسطينيين. وهو ما كان قبل ذلك، دافعًا لقبول مقترحات الأمم المتحدة لتقسيم البلاد في عام 1947، وقرار وقف التقدم العسكري بعد ذلك بعامين. وقد عبر دافيد بن غوريون في مناقشة في الكنيست في الرابع من شهر إبريل/نيسان عام 1949، عن ذلك بشكل واضح، حيث قال إنه "يمكن لجيش الدفاع الإسرائيلي بسهولة احتلال كامل الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر، ولكن ما نوع الدولة التي يجب أن تكون لدينا؟ بافتراض أن هناك انتخابات وأن (مذبحة) دير ياسين لن تكون سياستنا، فإنه سيكون لدينا كنيست بأغلبية عربية. من بين خياري إسرائيل الكبرى ودولة يهودية، كان علينا أن نختار دولة يهودية"[46].

قبل ذلك، حدد جابوتنسكي الأهداف الديدموغرافية الأساسية لإسرائيل، من أجل تحقيق الغاية القصوى، أي "دولة يهودية على كل أرض إسرائيل". كان أهم هذه الأهداف هو تحقيق أغلبية حاسمة. وقد دعا بشكل واضح إلى التركيز على الهجرة، معتبرًا أن استجلاب ملايين اليهود الأوروبيين لإسرائيل، ضرورة وجودية. وقد أقر بشكل واضح أننا "في سباق مع العرب لنرى من يستطيع أن يتكاثر أكثر على هذه الأرض"[47].

بعد حرب عام 1967، كان من بين القادة الصهاينة الأوائل الذين فهموا الاحتلال وضم أرض جديدة وواسعة، كتهديد وجودي لبقاء إسرائيل وبقائها دولة يهودية وديمقراطية، بنحاس

[46] Abulof, U. (2015). *The mortality and morality of nations*. London: Cambridge University Press.Pp. 147.

[47] Jabotinsky, Z (1972) Jabotinsky's World (Hebrew). Tel Aviv: Dfusim. Pp. 278.

سابير، وزير المالية عن حزب العمل (1963–1974)، الذي قال: "أردنا دائمًا دولة يهودية، ولم نصل إلى هذه الأرض للعمل وبذل دمائنا من أجل دولة ثنائية القومية... أغمض عينيك لوهلة وسترى الصورة: عربي واحد يهودي واحد".[48]

توافق ذلك مع طرح العديد من المثقفين الإسرائيليين، مثل يشعياهو ليبوفيتش، الذي كتب أنه "إذا نشأت إسرائيل الكبرى مع 40% من السكان العرب، ستكون قريبًا دولة تسكنها أغلبية عربية، بينما لن تطبق السيادة اليهودية، إلا إذا تبنت نموذج الحكم الأبيض للسود والملونين في روديسيا (زمبابوي)، وبالتالي ستكون دولة غير جديرة بالوجود ولا يجب أن يتم تأسيسها"[49].

وبشكل عام، منذ انتهاء حرب حزيران في عام 1967، وضم إسرائيل لمساحات واسعة من الأراضي العربية، بدأ يتبلور إدراك داخل بعض الأوساط الأمنية، أن ثمة ما يهدد الاستقرار السكاني الإسرائيلي، في ضم هذه الأراضي، وكان هناك مخاوف واضحة، من أن "تطبيق السيادة" على هذه المناطق، أمر لا يتعذر تحقيقه فقط، ولكنه قد يعني دولة تسكنها أقلية يهودية. وقد تم تقديم مجموعة من الخطط، التي تحاول إنشاء نوع من التوافق بين الرغبة بالتوسع وبين الخوف من التداعيات الديموغرافية.

إجمالًا، زمنذ انتهاء حرب حزيران/يونيو، بدأت تتصاعد المخاوف الإسرائيلية بسبب الموازين الديموغرافية. مع ذلك، فإن هذا الرأي لم يكن مرتبطًا بالفرق بين السكان العرب واليهود على

[48] من أرشيف حزب العمل. على الموقع: http://www.archavoda.org.il. نقلًا عن {Abulof, U. (2015). Op.Cit. pp 147}.

[49] Abulof, U. (2015). Op.Cit. pp 148

المدى القريب، حيث إن الهجرة السوفييتية في التسعينيات لم تؤثر على حدة هذه المخاوف بشكل قاطع، واستمر "القلق الديموغرافي" كجزء من من المناقشات والخطابات السياسية العامة.

أدى ذلك إلى اقراح بعض الإسرائيليين مقاربات تمييزية صارخة وبشكل علني للتعامل مع الخصوبة الفلسطينية. في افتتاحية لـ"معاريف"، الصحيفة الإسرائيلية المعروفة، اقترح صموئيل شنيتزر، وهو صحفي بارز ومؤيد لفكرة "إسرائيل الكبرى"، في الـ29 من شهر أيلول/ سبتمبر عام 1967، تشجيع تأسيس أسر يهودية كبيرة، بموازاة ابتكار إجراءات لفرض تحديد النسل للفلسطينيين في إسرائيل والأراضي المحتلة، بالإضافة إلى تبني سياسة لتشجيع الفلسطينيين على الهجرة إلى الخارج[50].

ومنذ حرب حزيران، اعتبر الزعماء الإسرائيليون أن الزيادة الطبيعية للأقلية العربية في إسرائيل، تشكل عائقًا أمام الهجرة اليهودية، وتهديدًا للطابع اليهودي للدولة. في حين عزز انخفاض معدل المواليد اليهود هذا الخوف التقليدي من النمو الطبيعي المرتفع نسبيًا في الأوساط العربية.

بدأت وقتها المخاوف من ضم المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في الضفة الغربية وغزة، باعتبار أن هذا الضم سيكون نهاية حلم الدولة اليهودية. وحسب نور مصالحة، فإن ذرائع "التهديد الديموغرافي" التي وضعها حزب العمل الإسرائيلي، عززت من الفكرة القائلة بأن

[50] Masalha, N. (2000). *Imperial Israel and the Palestinians: the politics of expansion*. London: Pluto Press.P 200

الخيار الأفضل بالنسبة للحركة الصهيونية، طالما كان دولة يهودية مع القليل من السكان العرب.

يعد طرح يغال ألون، وزير الخارجية الإسرائيلي في مرحلة ما بعد حرب حزيران، واحدًا من الطروح المؤسسة في هذا المجال، والمبكرة جدًا. تقدم "خطة ألون" كما تم الاصطلاح عليها لاحقًا، نموذجًا تقيم فيه إسرائيل دولة درزية في الجولان المحتل، كما تعيد جزءًا من المناطق العربية التي تم احتلالها، في نفس الوقت الذي تحافظ فيه على المناطق الاستراتيجية، وغير المأهولة بعدد كبير من السكان. بمعنى أنها محاولة لضم أكبر قدر من الأرض مع أقل قدر من السكان.

حيث كان الهدف العام للخطة هو ضم معظم مناطق غور الأردن وبعض المناطق شرق الضفة الغربية، بالإضافة إلى القدس الشرقية وبعض المتسوطنات جنوبها. أما الأجزاء المتبقية من الضفة الغربية، التي تحتوي على معظم السكان الفلسطينيين، فقد اقترح ألون أن تتضمن منطقة فلسطينية ذاتية الحكم، أو أن تعود للخضوع تحت الحكم الأردني. أما بالنسبة لقطاع غزة، فكان المقترح الأول أن تدخل ضمن "السيادة الإسرائيلية"، لكن ألون عاد وغير رأيه، واقترح إدراجها ضمن مناطق الإدارة الذاتية تحت الحكم الأردني.

لقد أسس ألون لطرح جديد في السجال الأمني الإسرائيلي، يتبنى الفكرة القائلة بضرورة قيام إدارة فلسطينية (بشروط صارمة) من أجل التخلص من السكان الفلسطينيين وضمان أغلبية يهودية في المناطق التي تديرها إسرائيل. وعلى الرغم من أن الملك الأردني قد رفض المقترح، فإنه لاقى جدلًا واسعًا قبل ذلك، داخل النخبتين السياسية والأمنية في إسرائيل.

إذا كان هناك ميزة أساسية للسجال السياسي في هذه الفترة، وتحديدًا مع خطة ألون، فهي بداية طرح إقامة دولة أو تجمع حكم ذاتي فلسطيني كحل للمشكلة الديموغرافية، مقابل التركيز على نوع خاص من الضم، يتجنب المناطق المأهولة بعدد كبير من السكان الفلسطينيين. على الجهة الأخرى، فإن هناك من رفض إقامة دولة فلسطينية بشكل كامل، على اعتبار أنه سيضاعف المشكلة الديموغرافية، لأن إعادة اللاجئين وتوطينهم حتى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحت إدارة فلسطينية، سيسمح بانفجار ديموغرافي على حدود الدولة اليهودية، وهو ما يشكل عائقًا استراتيجيًا، وفق هذا الرأي.

السجال الديموغرافي وسياسية "اللا قرار"

على أية حال، بدأت ثنائيات على غرار الأرض مقابل السكان، والتوسع مقابل الأغلبية، تسيطر على السجال الأمني في إسرائيل منذ ذلك الوقت. وكان السؤال الشاغل لمعظم النخب الأمنية الإسرائيلية، هو كيفية ضم أكبر مساحة من الأرض، من دون هواجس ديموغرافية كبيرة.

مع ذلك، لم يكن الموقف المؤيد للانسحاب رائجًا داخل النخبة الإسرائيلية، حيث رفض البعض الآخر من زعماء حزب العمل نفسه المخاطر الديموغرافية، ولم يكن هذا التساجل واضحًا. جادل وزير الأمن موشيه ديان في عام 1973 مثلًا، بأن التهديد الديموغرافي يستحق التخلي عن الأرض، لكنه دافع عن فكرة أن هذا التهديد لا يبدو قريبًا كما يقول المدافعون عنه، وأضاف: "إذا كانت القضية التي أمامي الآن هي الاختيار بين منح الجنسية لمليون عربي أو التخلي عن المناطق (التي تم احتلالها)، فسأفضل ترك الأراضي، لكن هذا

السؤال ليس موجودًا اليوم".[51] أما شمعون بيرس، فقال قبل ذلك بعام إن "طريقنا وطريق أجدادنا، هو أن الإيمان دائمًا أقوى من الإحصائيات".[52]

إجمالًا، وجدت حكومات حزب العمل المتتابعة نفسها في حالة من الشلل، نتيجة الصراع داخل النخبة الأمنية في تحديد الأولويات، بين ضم أراضٍ جديدة واستيعاب المزيد من السكان العرب، ألذي يشكلون تهديدًا ديموغرافيًا، وبين الرأي الذي يفضل أرضًا أقل، مع ضمان أغلبية سكانية. وحسب ما يوضح إيان لوستيك، فإن هذه الخلافات أنتجت نهج القرار بعدم اتخاذ القرار، أي الحفاظ على الأمر الواقع، وإدارة المناطق الفلسطينية من دون ضمها[53]

حتى مع الانقلاب الذي حصل داخل المؤسسة الإسرائيلية، وصعود حزب الليكود، وتشكيل أول حكومة بقيادة مناحيم بيغن عام 1977، الذي كان من أكثر المتحمسين للضم، فإن المخاوف الديموغرافية، حالت دون تنفيذ ما يرغب به.

بعد سنوات، بدأ هذا التيار الذي يطالب بالانسحاب خوفًا من الخطر الديموغرافي، والتخلي عن فكرة إسرائيل الكبرى، يتعزز في مطلع ومنتصف الثمانينات داخل خطاب اليسار الصهيوني وداخل الأوساط الإسرائيلية إجمالًا، فيما راج بشكل لافت بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام 1987، وبدأ التشديد على خطر الفقدان الوشيك للأغلبية اليهودية، وتم اعتباره دافعًا وجوديًا للتسوية الإقليمية. في عام 1987، أقر شمعون بيرس، أن

[51] من أرشيف حزب العمل. على الموقع: http://www.archavoda.org.il. نقلًا عن {Abulof, U. (2015). Op.Cit. pp 148}.

[52] المرجع السابق.

[53] لوستيك، إ (2018). الارتباط المصيري بين إسرائيل والمعضلة الديموغرافية. مجلة قضايا إسرائيلية. عدد 71. ص 9-18.

"الديموغرافيا أكثر خطورة من الجغرافيا". وفي العام نفسه، خلال نقاش برلماني حول "الخطر الديموغرافي الذي يهدد الشعب اليهودي" ، حذر أعضاء في الكنيست مثل أميرة سارتاني (مابام)، من الاحتفاظ بالأراضي التي تم احتلالها، لأن إسرائيل لن تكون لا يهودية ولا ديمقراطية[54].

من اللافت أن هذا الخطاب لم يكن مرتبطًا فقط بالأوساط اليسارية في هذه الفترة. في عام 1987، نشرت صحيفة يدعوت أحرنوت في الصفحة الأولى، وهي واحدة من الصحف الأكثر انتشارًا في إسرائيل، عنوانًا عريضًا يفيد بأن "إسرائيل لن تكون يهودية بحلول عام 2000"، في إشارة إلى أن العرب سيصبحون الأغبية في إجمال أرض فلسطين الانتدابية. أرفقت مع الخبر، صورة للسياسية اليمينية جيئولا كوهين، جنبًا إلى جنب مع أرنون سوفير. وحسب ألون تال، فإن هذه المخاوف لم تكن مرتبطة بتيار معين داخل إسرائيل بشكل حصري، حيث انتشرت التهديدات الديموغرافية بشكل واسع في هذه الفترة، مع انتشار واستشهاد واسع بمقولة غير مؤكدة على لسان ياسر عرفات، تفيد بأن "رحم المرأة الفلسطينية هو سلاحها السري"[55].

لم يكن هناك إجماع عام رغم ذلك، على فكرة التنازل عن الأرض مقابل كسب الأغلبية السكانية، حيث رد رئيس الوزراء آنذاك يتسحاق شامير، على هذه الآراء بالقول: "يبالغ الناس

[54] Abulof, U. (2014). Deep Securitization and Israel's "Demographic Demon". *International Political Sociology*, *8*(4), 396-415. P 396

[55] تال، ألون (2018). التحول من الخلاف الديموغرافي إلى الاستدامة. مجلة قضايا إسرائيلية. العدد 71. ص 44- 56.

في ما يسمى المشكلة الديموغرافية... هذه المشكلة كانت معنا منذ آلاف السنين، منذ دخل الإسرائيليون أرضهم في وقت يشوع .لكننا رغم هذه المشكلة ما زلنا موجودين".

توقف الهجرة والانتفاضة الثانية.. تصعيد في القلق الديموغرافي

استمر هذا التصور بالتنامي داخل نخب اليسار الصهيوني بشكل ملحوظ خلال فترة التسعينات، مع تصاعد التوجه نحو حل الدولتين، وتبلور رؤى باتجاه عملية تسوية، والاتفاق على "منح" الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا. مع ذلك، فقد أثرت الهجرة السوفييتية على خطاب القلق اليدموغرافي بشكل ما، إلى الوقت الذي بدأت فيه الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

لقد ارتبط النقاش حول الخطر الديموغرافي العربي من البداية، بمفهوم "اللا خيار" أو بفكرة أن "الحرب ليست خيارا"[56]، وأن إسرائيل موجودة في محيط يعاديها، يتزايد باستمرار ويتفوق عليها سكانيا، وكان للحديث عن الزيادة السكانية العربية، سياقا واضحا، ومتعلقا بالحرب على العرب وضرورة إلغائهم. لكنه على ما يبدو، لم يستمر كذلك، إذ إن تحميلات جديدة أضيفت إلى مسار هذا النقاش. فقد صار الجدل الديموغرافي الإسرائيلي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحلول المطروحة أمام المسألة اليهودية والصراع العربي الإسرائيلي. ويبدو أن هذا الربط تطور تطورا ملحوظا بعد توقيع اتفاقيات السلام مع منظمة التحرير ودول عربية. وهذا على الرغم من أن توقيع اتفاقيات سلام يتناقض مع فكرة "الحرب الضرورية"، إلا أن التصور عن

[56] يشير هذا المفهوم إلى جدل أثارته بعض السياسات الإسرائيلة، مفاده أن الحرب ضرورة بالنسبة إسرائيل وليست خيارا، لأنها معرضة لمخاطر دائمة، نتيجة لوجودها داخل محيط يرفضها. وقد تبنت العديد من الأنظمة الإسرائيلية هذا الخطاب، من أجل تبرير اتخاذها قرارات متعلقة بإجراء حروب. وللاستزادة حول علاقة هذا التوجه بالزيادة العربية السكانية، ينظر: فصل العقيدة الأمنية في إسرائيل. عزمي بشارة. مرجع سابق.

الزيادة السكانية، بقي عالقا في فكرة التهديد وضرورة الإلغاء. فقد عزى رابين مثلا ضرورة الموافقة على اتفاقية أوسلو إلى الزيادة في عدد السكان الفلسطينيين[57].

وإذ إن الخطاب الأمني الإسرائيلي، أي ذلك الذي تتبعه الحكومات المتتالية لتمرير سياسات معينة، بحجج المخاطر الموجودة، كان بحاجة إلى مثل هذا الجدل، إلا أن الحكومات في إسرائيل، كما يرى بشارة مثلا، كانت على قناعة كاملة بهذا التهديد فعلا، ولم يكن مجرد مبرر[58]. وإجمالا فإننا نرى أن مسار النقاش أخذ حدة أكبر بعد توقف الهجرة اليهودية من العالم إلى إسرائيل تقريبا، خاصة مع الدفعات الأخيرة من الهجرة السوفييتية، حيث إن ازدياد عدد السكان اليهود في إسرائيل، أو حتى غير اليهود من غير العرب، صار مقتصرا على الزيادة الطبيعية، أي الفرق بين المواليد والوفيات، وفقدت إسرائيل عامل الهجرة الحاسم في الزيادة. وصار هناك ضرورة على ما يبدو، لحساب عدد السكان مستقبلا من دون هجرة، مع نسبة الخصوبة المتدنية نسبيا، خاصة عند العلمانيين، ونسبة الخصوبة العالية عند الفلسطينيين، ونشأ قلق خاص من وصول الفلسطينين إلى نفس عدد اليهود، أو من تحول اليهود إلى أقلية. وبدأت الحسابات بعد ذلك تأخذ بعدا متصلا بالسياسات الإسرائيلية الحاسمة من جديد، مثل قرارات الاستيطان وضم الأراضي.

مع بداية الانتفاضة الثانية، أصبح هذا الخطاب رائجًا، كنوع من ردة الفعل على فشل عملية السلام، وبدأت أصوات إسرائيلية تنادي بضرورة الانفصال من جهة واحدة عن الفلسطينيين

---

[57] Zanotti, J. (2010). *Israel and the Palestinians: Prospects for a two-state solution*. DIANE Publishing.

[58] عزمي بشارة. مرجع سابق

بسبب خطورة الوضع الديموغرافي، تحت ذريعة "الأمن أولًا" ثم المفاوضات. وقد قال رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، موشيه يعلون، بوصف خطر الفلسطينين بأنه "تهديد وجودي وشبه السرطان... لا أعتقد أن الفلسطينيين يواجهون تهديدًا وجوديًا، نحن الذين نواجهه"[59].

وأضاف في خضم حديثه عن الخطر الفلسطيني وعن اجتياح الضفة الغربية، إن "خصائص هذا التهديد غير مرئية، مثل السرطان (...) السرطان، من ناحية أخرى، هو شيء داخلي. لذلك أجد أنه أكثر إثارة للقلق، لأنه إذا كان التشخيص خاطئًا والناس يقولون إنه ليس سرطانًا، وإنما صداع، فإن الاستجابة لن تكون ذات صلة، لكني أصر على أنه سرطان. إن تشخيصي المهني هو أن هناك ظاهرة هنا تشكل تهديدًا وجوديًا". وعندما سئل، إن كان ما يقوم به كرئيس أركان، في الضفة الغربية وقطاع غزة، يطبق العلاج الكيميائي؟ أجاب أن "هناك جميع أنواع الحلول للمظاهر السرطانية. البعض سيقول إنه من الضروري بتر الأعضاء. لكن في الوقت الحالي، أقوم بتطبيق العلاج الكيميائي"[60].

---

[59] The Enemy Within. An interview with Moshe Ya'alon. Haaretz. 29/8/2002. https://www.haaretz.com/1.5000032

[60] Ibid.

الانسحاب من غزة كلحظة مؤسسة

بعد ذلك، ومع بداية أقول الانتفاضة الثانية، يمكن القول إن هذه المخاوف تجسدت بشكل في عام 2005، عندما قررت إدارة آرائيل شارون، الذي كان رئيسا للحكومة وقتها، الانسحاب من غزة، ومن المرجح أن هذا القرار كان بسبب تصور هذه الإدارة حول التهديد الذي يشكله عدد سكان قطاع غزة على النسبة الإجمالية لعدد الفلسطينيين مقابل عدد اليهود، بعد أن دفعه علماء ديموغرافيا مثل أرنون سوفير نحو هذا الرأي.

لقد ساهم الهوس الإسرائيلي الديموغرافي الإسرائيلي، بوجود رؤية للسكان، على أساس كونهم مقسمين دائما، وإعطائهم صفات على أساس هذه التقسيمات، وأدوار في الدولة، وتأثير على الخيارات الاستراتيجية. ومن اللافت مثلا، القول إن معظم الطروح حول حل الصراع العربي الإسرائيلي، من وجهة نظر إسرائيلية، يعتمد على هذا الاهتمام[61]. وعلى أساس الموقف من الزيادة العربية، تتشكل في إسرائيل خلال السنوات الماضية، مجمل المواقف من حل الدولتين أو من ضم الضفة الغربية، وحتى من الاستيطان.

بعد عام 2005، نشأت أنواع جديدة من الجدالات على هامش المسألة الديموغرافية، وهو ما سيوضحه الفصل الثالث بشكل مستفيض. ورعم أنه وغالبًا ما يسوق المحللون الإسرائيليون تفسيرات لنسب الزيادة غير العادية في الخصوبة اليهودية، تعتمد على فكرة أن الصراع السياسي يدفع كل الإسرائيليين إلى الإنجاب كفعل سياسي أو كجزء من الشعور القومي،

[61] إيليا زريق. مرجع سابق

بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى المتعلقة بالشعور بضرورة تعويض ضحايا الهلوكوست، والقلق من نقص عدد اليهود في العالم إلخ[62].

غير أن أي محلوة لفهم هذا المسار، لا يمكنها تجاهل التدخل الحكومي من الإدارات الإسرائيلية المتعاقبة، سواء من خلال رعاية الأطفال ودعم العائلات الكبيرة الذي تم إيقافه في وقت لاحق، وكذلك دعم العلاج والتسهيلات التي يحظى بها المتدينون[63].

لذلك، فإن حقيقة أن الزيادة بالمجمل، مرتبطة بأوساط المتدينين الحرديم، تثير مخاوف غير مرتبطة بالصراع السياسي، ولكنها مرتبطة بالصراع على الفضاء العام والسلطة داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، حيث يدافع علماء اليدموغرافيا من خارج أوساط اليمين، عن الفكرة القائلة بأن المغالاة في دعم الزيادة الحريدية، والتركيز على الأبعاد السياسية والقومية لتشجيع الخصوبة، سيحول إسرائيل إلى دولة دينية، من جهة، وإلى واحدة من الدول الأكثر كثافة في العالم من جهة أخرى.

بينما يرى الفريق المناصر للضم، أن الزيادة الحريدية ضرورية، للحداثة الإسرائيلية، ويسيطر على هذا الخطاب نوع من التناقض الظاهر والفج. لقد تبلور الانزعاج الإسرائيلي من

---

[62] **Steinfeld, R. (2011).** ***War of the wombs: the history and politics of fertility policies inIsrael,1948-2010*** **(Doctoral dissertation, Oxford University). And:** Tal, A. Israel's Looming Demographic Crisis. The New York times. 25/7/2016.

https://www.nytimes.com/2016/07/23/opinion/israels-looming-demographic-crisis.html

[63] Portugese, J. (1998). *Fertility policy in Israel: The politics of religion, gender, and nation*. Greenwood Publishing Group.

الخصوبة السكانية العالية في مناطق النقب مثلا، ومع البدو تحديدا، في مشروع قانون إسرائيلي لمنع تعدد الزوجات، على الرغم من أن إسرائيل لا تتيح زواجا مدنيا لجميع السكان[64].

تتبدل المواقف من مدينية الدولة والقانون الإسرائيلي إذن، حسب المواقف الخاصة تجاه الفئات السكانية، وحسب تقييم خطرها أو فضائلها، فتبدو الدولة دولة حديثة ومدنية تجاه الزيادة العربية بشكل خاص، لكنها تصر على كونها دولة دينية يهودية في مواضع أخرى، وبالنسبة للزيادة السكانية اليهودية إجمالا والأشكينازية بشكل خاص. ونلاحظ مثلا أن وصف الخصوبة يتبدل حسب الفئة السكانية، فتكون الخصوبة العالية بالنسبة للعرب والفلسطينيين في إسرائيل، مرادفا للتخلف[65]، وهو ما تسوقه نظريات ديموغرافية حداثية إجمالا، ترى أن التطور على سلم الحضارة الإنسانية، يستدعي انحدارا في الخصوبة[66]، وإن كانت هذه الرؤية الحداثية التقليدية للتاريخ، صحيحية جدلا، فإن الفلسطينيين يتطورون على سلم الحضارة المفترض، لأن خصوبتهم تقل، بينما ينحدر التفوق الإسرائيلي لأن الخصوبة تتزايد. لكن استخدام الخطاب الإسرائيلي حول "تفوق" أصحاب الخصوبة المنخفضة، و"تخلف" أصحاب الخصوبة العالية، استخدام استثنائي ضد الفلسطينيين. حيث تتناقض، حسب هذا المنطق،

---

[64] الحكومة تحظر تعدد الزوجات بالمجتمع العربي. موقع عرب 48. 29\1\2107

[65] Eyal, G. (1996). The discursive origins of Israeli separatism: The case of the Arab village. Theory and Society, 25(3), 389-429.

[66] Rowland, R. (2003). Demographic Methods and Concepts, , New York: Oxford University Press.

خصوبة العرب مع الحداثة وتترادف مع التخلف، ولكن التشجيع على زيادة الخصوبة الإسرائيلية التي تصل عند بعض المجموعات المتدينة إلى أرقام عالية للغاية، ليس مرتبطا لا بغياب الحداثة ولا بالتخلف، وإنما بنوع من الثمن الذي لا بد من دفعه لتجاوز معادلة سكانية غير مرغوب بها.

الفصل الثالث: تغير خطاب اليمين الإسرائيلي حول الخطر الديموغرافي بعد الانسحاب من غزة

يلاحق هذا الفصل تحول خطاب اليمين الإسرائيلي، ودارسي الديموغرافيا الإسرائيليين المحسوبين على اليمين، تجاه الزيادة السكانية العربية في "أرض فلسطين التاريخية". ويبين من خلال متابعة عشرات المقالات في صحفه ومدوناته، أن اليمين الذي تبنى مثله مثل مجمل التيارات الإسرائيلية، لفترة طويلة، المقولة الرائجة حول خطر الزيادة السكانية العربية، باعتبارها هاجسا وجوديا، صار يتبنى في الفترة الأخيرة خطابا نقيضا، يحاول نفي خطر الخصوبة العربية والتقليل من شأنها، ونفي المخاوف المترتبة عليها.

ويحاول هذا الفصل تبيان تغير هذه الصورة في الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي إجمالا، نتيجة تطور خطابات جديدة حول الحلول المفترضة للصراع العربي الإسرائيلي، وتطور خطاب أمني خاص تجاه الأقلية العربية في إسرائيل، تحديدا في الفترة الأخيرة من ولاية شارون، وصولا إلى فترة ما بعد الانسحاب من غزة وولاية أولمرت ثم عودة نتنياهو، وهو خطاب ينقسم إما إلى المبالغة في هواجس الزيادة العربية من جهة، وإلى التقليل من شأنها من جهة أخرى.

ويوضح أن الخطاب التقليدي لليمين، المبالغ في مخاوفه من الزيادة السكانية العربية، صار خطاب المعارضة فقط في هذه الفترة، بينما تخلى اليمينيون فعليا عنه، تحت مبررات متعلقة بالدفاع عن الاستيطان وضم مناطق جديدة. ويساجل كجزء من مجادلة الدراسة جميعها، أن صورة "الأجساد العربية" في الخطاب الإسرائيلي، بقيت رهينة للمناظرات السياسية والأمنية

بين اليمين واليسار حول الحلول المقترحة للصراع، وحول الموقف من حل الدولتين، والانفصال عن الضفة الغربية تحديدا.

خطاب اليمين الجديد: لماذا لم تعد الزيادة العربية "سيئة"؟

على الرغم من التراث الطويل من المخاوف والقلق بخصوص "المشكلة الديموغرافية" العربية، فإن هناك خطابا جديدًا يظهر في السنوات الأخيرة، بين أوساط اليمين الإسرائيلي، يسير باتجاه التخلي عن المبالغة في التهويل من خطر الزيادة العربية، ويذهب باتجاه المبالغة في التقليل من شأنها، بينما صارت أوساط المعارضة هي من يتبنى الخطاب "القديم" بشكل رئيس. وقد تنبهت بعض الأدبيات الإسرائيلية إلى هذا التغير[67]، لكنها بقيت محدودة.

بدأ هذا التوجه بالتبلور بعد قرار إدارة شارون الانسحاب من غزة عام 2005 والنقاشات المصاحبة له، واعتمد أول الأمر على نفي التهديد الديموغرافي من خلال إظهار أرقام تقوض إمكانية تحول العرب إلى أغلبية. ونُشر عدد من الأبحاث التي تجادل بأن في الحديث عن تحول العرب إلى أغلبية في كامل أراضي فلسطين التاريخية، مبالغة مبنية على مغالطات بيانية.

وقد وصل هذا النقاش إلى أوجه، مع دراسة نشرها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة بار إيلان، وعرفت القضية التي أخذت راواجا لاحقا، بقضية "فجوة المليون"، وهو اسم الدراسة المنشورة[68]، التي تحاجج أن مركز الإحصاء الفلسطيني يبالغ في أعداد الفلسطينيين

---

[67] For example: Lustick, I. S. (2013). What Counts is the Counting: Statistical Manipulation as a Solution to Israel's "Demographic Problem ."*The Middle East Journal, 67*(2), 185–205.

[68]Zimmerman, B., Seid, R., & Wise, M. L. (2006).*The Million Person Gap: The Arab Population in the West Bank and Gaza*. The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Mideast Security and Policy Studies No. 65. Bar-Ilan University.

عن قصد، وأنه اعتمد على مغالطات منهجية من أجل إضافة مليون شخص، من غير المعروف ما هو مصدر إضافتهم. وجادلت الدراسة أن بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني تتناقض مع البيانات الأميركية والدولية، وتستند فقط إلى تقديرات مرتفعة لمعدل النمو من أجل زيادة عدد السكان، وقد لاقت هذه القضية جدلا واسعا جدا، وتعرضت إلى ردود سواء من إسرائيليين، أو من عاملين في مركز الإحصاء الفلسطيني.

لعبت هذه القضية دورًا بارزا، ويمكن اعتبار أنها أسست للدعوات الجديدة التي تطالب بتقليل القلق حيال الزيادة العربية، ونفي الهواجس الكبيرة المحملة عليها، فيما بدا أن القائمين عليها سعوا من البدء إلى التحايل على الخوف الإسرائيلي من الاستيطان وضم الضفة الغربية، باعتبار أن هذه الخطوة لن تغير كثيرًا في الميزان الديموغرافي.[69]الأهم أن هذا النقاش تصاعد بشكل واضح، وبصيغة تشكيك أكبر في التفوق الديموغرافي العربي، أو في المخاطر المبنية عليه، واختفى على أقل تقدير في السنوات الأخيرة الزعم بالخطر الوجودي الذي تمثله الخصوبة العربية، من خطاب بعض أطراف اليمين[70].

كذلك، فإن الفترة التي تسلم فيها إيهود ألومرت رئاسة الوزراء في إسرائيل، مهدت لتطور هذه الرؤية اليمينية الجديدة، كرد على خطته التي طرحها تحت اسم "خطة الانطواء" والتي سعت في الفترة الأولى من توليه للسلطة، إلى استكمال مشروع الانفصال الأحادي الذي بدأه شارون عن غزة، لكن من الضفة الغربية، مع ضم التجمعات الاستيطانية الكبيرة وتفكيك

[69] Lustick.Op.Cit

[70] Zanotti, J. (2010) Israel and the Palestinians: Prospects for a Two-State Solution. congressional resarch service.

التجمعات الصغيرة، مع تعويض المستوطنين الذين يسكنون فيها، وقد قرر أولمرت أن هذه الخطة لم تعد أولوية بعد حرب عام 2006 مع حزب الله.[71]

تبين المؤشرات المتعلقة بدراسة فجوة المليون، والردود عليها، والآراء المتداولة في هذا النقاش على مدونات وصحف اليمين المعروفة في إسرائيل، أو الآراء التي بدأت تطرح حلولا جديدة في مؤتمر هرتسليا بدءا من عام 2006، أن موقفا بدأ يتبلور بالفعل، على النقيض مع الحلول التي تطرحها المعارضة الإسرائيلية بحجج الزيادة السكانية الفلسطينية، ومع حل الدولتين بشكل خاص. وكان على ما يتضح من التوقيت، للانسحاب من قطاع غزة دور في مثل هذا الانزياح، وفي نشوء مخاوف عند هؤلاء من أن خطاب خطر الزيادة السكانية صار يذهب إلى غير مراده الأول.

احتاج اليمين إلى طمأنة الجمهور الإسرائيلي من أن زيادة السكان العرب غير خطيرة، لأنها تحت السيطرة دائما، ولأن أرقامها التي تنشر غير حقيقية ومبالغ فيها، وأن الخصوبة اليهودية في زيادة. وقد تحولت الزيادة الفلسطينية التي كانت العنصر الأهم في معركة الضم، إلى قضية هامشية في هذا الخطاب.

لا يتناقض العداء ضد الخصوبة العربية مع الاستخفاف بخطرها، وربما يتكامل، حيث إن الإدارة اليمينية تطمئن جمهورها من "الزيادة غير الخطيرة"، من خلال إظهار كونها تحت السيطرة، وأن سياسات كثيرة تستطيع الحد منها. وهو ما تجسد مثلا في تباهي نتنياهو،

[71] سوفير، أرنون. بيستروف، يفغينيا. مرجع سبق ذكره.

بخصوص قرار منع وتجريم تعدد الزوجات في إسرائيل، الذي يستهدف فلسطينيي النقب خصوصا"، وفي غير تصريح له. [72]

لقد وجد اليمين الإسرائيلي خطاب "القنبلة الديموغرافية"، عائقا أمام إقناع الجمهور الإسرائيلي باستمرار الاستيطان، في الضفة الغربية والقدس، إضافة إلى العوائق أمام أي قرار محتمل لضم الضفة الغربية. فلجأ إلى مواجهة هذا الخطاب بنفيه، وبالتأكيد أن الوضع الديموغرافي في إسرائيل لا يهدد لا اليهود ولا الدولة.

وتشير دراسة للباحث الإسرائيلي أيان لوستيك، نشرت في العام 2013، إلى أن هناك تلاعبا واضحا من قبل صناع القرار الإسرائيليين في قضية الخطر الديموغرافي، بحيث يتم استخدام الخطر وتضخيمه وقت اللزوم، وكذا يتم تسخيفه والتقليل من أهميته عند الحاجة. وقد تشكل هذا التلاعب على الحدود المتشابكة وغير الواضحة للمسألة السكانية في إسرائيل، التي تعقدت أكثر مع ارتباطها بالانسحاب من غزة، وبقرارات استراتيجية أخرى.

وقد برز خلاف حاد حول هذه المسألة في أواخر الستينيات، وبعد حرب حزيران تحديدًا، عندما كان العديد من القادة الإسرائيليين يعتقدون أن السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة والضفة الغربية التي تم إقرارها حديثا، هشة ولا يمكن الدفاع عنها بسبب ارتفاع معدلات المواليد الفلسطينيين. فإذا اختارت إسرائيل ضم هذه المناطق، سوف تضطر إما إلى حرمان "سكانها الفلسطينيين" من حق التصويت والمشاركة السياسية، وهذا يعني جعلها دولة غير

---

[72] الحكومة تحظر تعدد الزوجات بالمجتمع العربي. موقع عربي 48.. 29/1/2017. http://cutt.us/G2hMJ

ديمقراطية، أو أن تتحول الأغلبية اليهودية إلى أقلية داخل النظام السياسي وهذا يعني جعلها دولة غير يهودية.

ولكي تظل إسرائيل دولة ديمقراطية ويهودية، حسب الزعم التقليدي، طالبت أصوات عدة في تلك الفترة بضرورة الانسحاب. ويعد طرح إيغال ألون عقب حرب حزيران، الذي دعا إلى ضرورة الانفصال عن المساحات المأهولة بالسكان في المناطق المحتلة عام 1967، تفاديا "لشر العرب" هو الطرح الأشهر، الذي ما زال يوظفه عديدون إلى الآن من أجل الدفاع عن حل الدولتين . وقد تبلورت هذه الفكرة بوضوح لاحقا، حيث كانت فكرة حل الدولتين، التي دفعتها المخاوف من الأغلبية العربية، منتشرة في الرأي العام الإسرائيلي في التسعينيات، وكان يمكن اعتبارها تمثيلا سياسيا للتخوفات السكانية الإسرائيلية. [73]

لكن الأوضاع تغيرت على ما يبدو بشكل سريع بعد الانسحاب من غزة، وما أحدثه من شرخ داخل مجتمع المستوطنين. ومع نهاية فترة شارون، بدأت فكرة حل الدولتين تتراجع، لصالح انتشار تيار رائج يعتقد بضرورة الحفاظ على الضفة الغربية، لنفس الأسباب الأمنية. وفي مجتمع لا توجد حدود واضحة فيه بين اليسار واليمين، صار الخلاف على النجاعة الأمنية للانفصال أو الضم، لا على الموقف السياسي أو الأخلاقي أو القانوني من هذه الخطوة. وأخذ نموذج غزة التي لم يكن الانفصال عنها ناجعا أمنيا، كما يرى جزء من النخبة الإسرائيلية، ينتشر باعتباره حجة ضد الانفصال، وبالتالي ضد حل الدولتين.

[73] Lustick.Op.Cit

تحول الزيادة العربية إلى مسألة يمين ويسار

لقد كانت هناك محاولات مبكرة من داخل أوساط اليمين والمعارضة في إسرائيل، قبل الانسحاب من غزة، للقول إن الخطر الديموغرافي لا يجب أن يدفعنا للانسحاب منالمناطق المحتلة بعد عام 1967، لأن هذا الانسحاب لن يغير من الخطر الأهم، وهو خصوبة العرب في إسرائيل[74]. وهو ما كان بنيامين نتنياهو نفسه سباقًا له منذ التسعينيات، حيث قال إنه "إذا كانت الإحصائيات تشير إلى أي خطر ديموغرافي، فإنه يجيء من عرب ما قبل 1967"[75]. لكن هذه الآراء لم تشكك نهائيًا بالخطر الفعلي الذي تشير إليه هذه الإحصائيات، وكانت مقتصرة على نوع هذا الخطر، وماذا يجب أن يترتب عليه.

كان موقف بعض أوساط اليسار، على النقيض من موقفها اليوم، ميالًا لنقد الهوس بالتهديد الديموغرافي، لكن ليس من وجهة نظر أمنية أو استراتيجية (مرتبطة بالحلول المقترحة للصراع)، ولكن من وجهة نظر حقوقية. حيث اعتبر بعضهم أن السلطات تستخدمه لتبرير انتهاكاتها. في تموز/يوليو من عام 2004، كتبت أوريت شوحط في صحيفة هآرتس، تعقيبًا على سن قوانين تتعلق بالتدقيق في يهودية أولئك الذين يريدون الانضمام إلى أقاربهم في إسرائيل، وإجراء فحوصات DNA لهم، بالإضافة إلى منع زواج فلسطينيي الداخل بفلسطينيي الضفة وقطاع غزة (إلا إذا غادر الزوجان إسرائيل): *"ينادي السياسيون في إسرائيل بانتظام بالتهديدات الديموغرافية المفترضة لصرف انتباه*

[74]Being Driven Out by Demography.Haaretz. 11/12/2003. https://www.haaretz.com/1.4784562

[75] Netanyahu, B. (1993). A Place Among the Nations. London: Bantam Press. p. 303.

المواطنين عن مآسيهم الحقيقية. من السهل إخبار العاطلين عن العمل بأن العمال الأجانب قد خطفوا وظائفهم. من السهل إخبار المواطنين الخائفين من الإرهاب بأن عرب إسرائيل الذين يتزوجون من الفلسطينيين يشكلون تهديدًا. فيما تشارك الأحزاب الدينية في جوقة التخويف هذه، وتبشر بمخاطر الزواج المختلط[76]".

وقد ظهر هذا النمط من النقد في عدة كتابات أخرى[77]، وسيجد المتابع أن النقاش الحقوقي حول مسألة التوازن الديموغرافي أو "التهديد الديموغرافي" سيختفي بشكل شبه كامل، بعد الانسحاب من غزة. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، منها أن الحجة القائلة بأن المسؤولين يبالغون بتخويف الناس من الزيادة العربية، من أجل إشغالهم عن قضاياهم الحقيقية، لم تعد ذا جدوى، لأن اليمين الإسرائيلي الذي عاد بعد سنوات إلى السلطة، كان ينتهج خطابًا مختلفًا كليًا، ينتقد فيه أصلًا الانشغال بالخوف من التغيير الديموغرافي، ويدعو إلى التوجه بقوة نحو الضم والاستيطان، من دون قلق. بينما صار من يبالغ بالانشغال في النقاش الديموغرافي هم المعارضون للحكومة أنفسهم.

---

[76] Sohat, O. A Democratic, Not Demographic, Threat.Haaretz. 23/7/2004. https://www.haaretz.com/1.4765216

[77] For example: Avnery, U. *Shalom,Gush.* Israel, the Jewish Demographic State. Counterpunch.11/10/2002. https://www.counterpunch.org/2002/10/11/israel-the-jewish-demographic-state/

And: Galili, L. Jewish Demographic State. Haaretz. 27/6/2002. https://www.haaretz.com/1.5182148

في مطلع 2006، أظهر استطلاع للرأي، تزامن مع التخطيط لبناء جدار الفصل العنصري، وتلى بطبيعة الحال فترة تكررت فيها العمليات العسكرية الفلسطينية في المدن الإسرائيلية، أن ثلاثة أرباع اليهوديعتبرون أن الحكومة يجب أن تضحي بالأراضي مقابل تضمين أقل عدد ممكن من الفلسطينيين داخل الحدود التي سيرسمها الجدار، بينما اعتبرت الأغلبية أن الأولويات الأمنية أهم من "الخط الأخضر" من أجل تحديد المناطق التي سيضمها أو سيستثنيها الجدار. وقد بدا في هذه الفترة أن هناك استقطابات جديدة داخل المجتمع الإسرائيلي تتعلق بخطط الانفصال، التي رفضتها الغالبية داخل مجتمع المستوطنين، بينما بدأ يميل إليها إسرائيليون كثيرون، بعد الخروج من الانتفاضة الثانية. وفي اللحظة التي عادت خطط الانفصال الأحادي وحل الدولتين، لتكتسب شعبية بين أوساط الإسرائيليين، بدأ يتبلور شعور عند المناصرين للضم، بأنه يجب مناهضة فكرة "القنبلة الديموغرافية"[78].

لم تكن قضية فجوة المليون التي خرج بها يورام إيتنغر ورفاقه في المجموعة الأميركية الإسرائيلية للأبحاث الديموغرافية، واضحة باعتبارها قضية تناظر بين اليمين والمعارضة، ولا حتى بين مناصري الضم ورافضيه، حتى أن عدة منصات وصحف غير يمينية نشرت أول الأمر مقالا لمؤلفي الدراسة يشرحون فيه نتائجهم، رغم أن ميل إتنغر وزملائه في الفريق نحو اليمين واضح، وكذا مواقفهم من الانفصال عن الضفة الغربية[79].

[78] Lustick. Op.Cit

[79] Bennett Zimmerman, Roberta Seid, Michael L. Wise.The Million-and-a-half Person Gap.Haaretz. 9/9/2005. https://www.haaretz.com/1.4940728

لاحقًا، فإن استثمار الأوساط اليمينية بفريق إيتنغر وربط استنتاجاته بالقضايا السياسية المصيرية، جعلهذا التساجل سياسيًا بشكل فج، وبدأ المتجادلون الإسرائيليون حول خطورة الزيادة السكانية العربية أو عدمها، يعترفون أنفسهم بأنهم يتصرفون باعتبارهم فرقاء سياسيين. ويكرر العاملون في الديموغرافيا من غير اليمين، الاتهام لكل شخص يقلل من خطورة الزيادة العربية، بأن موالٍ لإدارة نتنياهو، ويتهمونهم أحيانا بالانتفاع من الحكومة من أجل التقليل قصدًا من شأن الزيادة السكانية العربية وخطرها، والانجرار وراء سيايات الليكود "المتهورة".

واتهم علماء ديموغرافيا عديدون ايتنغر نفسه، أنه ينشر معطيات غير علمية للرأي العام الإسرائيلي، مدفوعا من الحكومة الإسرائيلية. يقول سيرجيو ديلا برغولا، وهو محاضر وباحث ديموغرافي في الجامعة العبرية، ومن عرابي فكرة القنبلة الديموغرافية، إلى جانب أرنون سوفير، إن ادعاء ايتنغر ليس علميا. ويضيف في مقابلة مع موقع "تايم أوف إسرائيل" البريطاني، أن "ايتنغر يعيش في الأوهام لرفضه مواجهة أهم واقع ديمغرافي: الفلسطينيون يتكاثرون أسرع بكثير من اليهود. (...)لأن ايتنغر يتلقى الأموال ليقول إن على إسرائيل عدم ترك الأراضي الفلسطينية أبدا، يحاول معارضة هذه المعطيات، والادعاء أن نسبة الولادة سوف تتغير في المستقبل. هذا ممكن، ولكن في الوقت الحالي، إنه على ما هو عليه. إن إيتنغر يبيع مستقبلا وهميا بصورة غير مهنية بالمرة، لأنه لم يدرس علم الديمغرافيا أبدا. إنه مجرد دجال".[80]

[80]Right-wing annexation drive fueled by false demographics, experts say. The time of Israel. 5/1/2015. https://www.timesofisrael.com/right-wing-annexation-drive-fueled-by-false-demographics-experts-say/

بينما اعتبر أرنون سوفير أن إيتنغر يساهم في تضليل سياسيين وقادة عسكريين مع نتائج كارثية. واعتبر أن ايتنغر وطاقمه "يبتكرون المعطيات لتمكين ضم الأراضي. إنه من دون الشأن حتى مناقشة هؤلاء المهرجين، الذين لا يضمون أي عالم ديمغرافي، وجميعهم يتبعون لليمين المتطرف. في دولة طبيعية، الأشخاص الذين يريدون ضم الأراضي سيعلمون أنهم يقومون بالانتحار، ويقضون على دولة إسرائيل، إنه جنون. أشخاص مثل بوجي (موشيه يعلون) وبيبي (بنيامين نتنياهو) يعلمون الحقيقة. ولهذا لا يتجرؤون على ضم الضفة الغربية"[81].

واعتبر سوفير في مقابلة أخرى مع صحيفة جيروزاليم بوست، أن إيتنغر لا يعتمد في عمله على البحث الأكاديمي، وأن استنتاجاته تخدم فقط أجندته اليمينية السياسية. مضيفًا:"إن المستوطنين يؤمنون بهذه المعلومات، ليستمروا بالاعتقاد أن الوضع عظيم". فيما يؤكد مجادلته التقليدية، بإنه إذا لم يكن هناك انفصال بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية، "في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات سيكون الفلسطينيون هم الأغلبية"[82].

في المقابل، فقد اتهم المناصرون للضم، اليسار الإسرائيلي بإنتاج بروبغاندا، من أجل إجبار الدولة على تقديم تنازلات لصالح الفلسطينيين.

يقول ماثيو هواسمان، وهو كاتب يميني يكتب بشكل مستمر في موقع القناة الإسرائيلية السابعة Israelnationalnews المقرب من المستوطنين، إن ما يقرب من 60٪ من الضفة

[81]Ibid
[82]ibid

الغربية يقع في "المنطقة ج"، التي يزيد عدد سكانها اليهود عن 300.000 وتخضع حاليًا للسيطرة الإسرائيلية. وعلى النقيض من ذلك، لا يبلغ عدد السكان العرب حسب زعمه سوى عشرات الآلاف. وبالتالي، فعلى الرغم مما يسميه"البروبغاندا العربية الإسلامية واليسارية"، بخصوص وجود قنبلة ديموغرافية عربية، فإن اليهود يشكلون في الواقع الأغلبية في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

ويضيف في نفس المقالة، أن هناك أغلبية يهودية تبلغ الثلثين عندما يتم الجمع بين اليهود في "إسرائيل والأراضي التي تسيطر عليها". وعلى أساس تزايد المؤشرات السكانية اليهودية وتراجع المؤشرات عند العرب، يرجح أن تزداد الأغلبية اليهودية في المستقبل. وكما يفعل في معظم مساهماته في هذا الموضوع، فإنه يستشهد بفريق إيتنغر،وتحديدًا بمقابلة أجرتها صحيفة جيروزاليم بوست مع بينيت زيمرمان في 2007، قائلًا إنه "لأول مرة منذ عام 1967، تتمتع إسرائيل بأغلبية يهودية ثابتة 2–1 (...) ومن ثم، فإن التهديد الديموغرافي لا يعدو كونه مجرد بروبغاندا ذات دوافع سياسية، لا سيما أنها تعتمد على التخمينات، وعلى إحصاءات مشكوك فيها، تبالغ في تقدير عدد السكان الفلسطينيين بمقدار النصف"[83].

وسريعًا، بدأ هذا النوع من التساجل يبرز باعتباره تساجلا بين يمين ويسار، وعندما خرج إيتنغر وطاقمه بفكرة نشر مركز الإحصاء الفلسطيني لبيانات خاطئة، اعتبر كثيرون في الأوساط اليمينية أن هذا "الكشف" يمثل مناصرة لفكرة ضم الأراضي، وطمأنة للجمهور

---

[83] Hausman, J.D. Annexation Wins Hands Down over a Two-State Solution. Israel national news 4/7/2012. https://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/11863#.US5NL6I3tqx

الإسرائيلي من عواقب هذه الخطوة. وعلى العموم، فإن فكرة الانفصال عن الفلسطينيين باعتبارها ورقة في يد الأحزاب غير اليمينية، نشأت مبكرا، قبل حتى أن يتم الاستثمار بشكل مباشر بموضوع التهديد الديموغرافي باعتباره رافعة للانفصال. وقد كتب دان شفيتان، وهو من مؤسسي فكرة "الانفصال الضروري" أن على الأحزاب غير اليمينية أن تستثمر في توجهات الناخب الإسرائيلي غير المسيسية، والتي تعتمد فقط على البحث عن أكبر قدر ممكن من الأمان الشخصي، وادعى أن هذا الأمان مرتبط بالانفصال كليا عن الفلسطينيين[84]. وقد جادل في غير مرة، أن "الجمهور الإسرائيلي يريد أن ينفصل تماما عن الفلسطينيين، ولذلك فإنه لا يمكن لأي شخص أن يكون رئيس وزراء بدون الذهاب بهذا الاتجاه. إن هذا ليس خيارا إذا أرادوا البقاء في السلطة[85]".وستصبح هذه الفكرة ما بعد 2005، ركيزة مؤيدي الانفصال في أوساط المعارضة.

تكمن أهمية كتاب شفيتان المؤسس بخصوص فكرة فك الارتباط أو الانفصال، بأنه يجسد بوضوح نزعة جديدة ظهرت في نهاية التسعينيات، تبلورت في الانفصال عن غزة لاحقا، وهو أن العضو المصاب بمرض خطير يجب أن يقطع، من أجل سلامة الجسد الإسرائيلي الكامل، على حد وصفه[86].وهذا يعني بوضوح أن فكرة الانفصال، التي صارت في السنوات الأخيرة المعيار شبه الوحيد للتفريق بين ما يسمى يسارا وبين اليمين في إسرائيل، هي فكرة

---

[84] Schueftan, D. (1999), *"Disengagement: Israel and the Palestinian Entity"*. Tel-Aviv: Zmora Bitan. (Hebrew)

[85] Craig Horowitz. Separate Peace.. New York Magazine. 2/2/2004. http://nymag.com/nymetro/news/features/n_9786/

[86] ibid

أمنية لا أكثر. وكان على هذا التباين في التقديرات الأمنية، الذي تجسد في التنافس في الانتخابات، أن يتفاعل مع القضية الأمنية الأكثر رواجا في إسرائيل، أي التوازن الديموغرافي.

في شهر آذار/مارس من عام 2018، نشرت الإدارة المدنية الإسائيلية المخولة بإدارة الأوضاع في الضفة الغربية، بيانات قالت إنها تظهر شبه تكافؤ بين عدد السكان اليهود والعرب الذين يعيشون بين البحر الأبيض ونهر الأردن. وأثار التقرير مناقشات حول التهديد الديموغرافي المحتمل للدولة اليهودية وما إذا كان من الضروري الانفصال عن الضفة الغربية، للحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل. في نفس الشهر، عرض مندوبون عن الإدارة المدنية هذه البيانات في جلسة خاصة في الكنيست، ما أحدث خلافات بين أعضائه. تظهر هذه النقاشات الحديثة، قوة هذا الاصطفاف ووضوحه.

وحيث قال نائب قائد الإدارة المدنية، حاييم مندز، في جلسة الكنيست المذكورة، إن هناك خمسة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. من دون أن يشمل هذا الرقم مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية، أو 1.8 مليون عربي في إسرائيل، وذلك مقابل 6.5 يهودي، شكك نواب ووزراء يمينيون، ومؤيدون لضم الضفة الغربية، بصحة هذه البيانات، واتهموا الإدارة المدينة بالاستناد إلى البيانات الفلسطينية، من دون حتى التشكيك في مصداقيتها.

وجادل النواب اليمينيون الذين حضروا الجلسة أن البيانات خاطئة، وقالوا مستشهدين بدراسات إتنغر والمجموعة الأمريكية اليهودية للأبحاث الديموغرافية، إن مندز لم يقدم الوثائق

اللازمة لدعم ادعائه. جادل عضو الكنيست موتي يوغيف مثلًا من البيت اليهودي، خلال المناقشة، أن مندس يضخم الأعداد عن قصد، من خلال الإشارة إلى أن أعداد الوفيات في الإحصاء الفلسطيني غير منطقية[87].

وأضاف: "للأسف، لا تتحمل الإدارة المدنية مسؤوليتها عن العد والاطلاع على عدد الفلسطينيين في يهودا والسامرة، أو على الأقل في مناطق ج الواقعة تحت سلطتها، وهي تعتمد على تقارير السلطة الفلسطينية". مضيفًا: "أطلب من وزير الدفاع أن يأمر الإدارة المدنية بإحضار أرقام دقيقة (لعدد الفلسطينيين) في يهودا والسامرة، وعدم السماح باستمرار الواقع غير الدقيق في مثل هذه المنطقة الديموغرافية الهامة".

وادعى يوغيف مستندًا إلى تقرير ناقشه في اللجنة الفرعية للضفة الغربية التي يترأسها، أن السلطة الفلسطينية تقلل بشكل مقصود من عددالوفيات، إلى درجة أصبح فيها "المدى المتوقع للحياة" في الضفة الغربية وقطاع غزة، أعلى من أي مكان آخر في العالم[88]، ويواصل الادعاءبأن هناك فجوة بنسبة 20٪ بين الولادات وعدد طلاب المدارس الذين يلتحقون بالصف الأول، وهو طرح بدأته دراسته فريق إيتنغر.

---

[87] Figures Presented by Army Show More Arabs Than Jews Live in Israel, West Bank and Gaza. Haaretz. 26/3/2018. https://www.haaretz.com/israel-news/army-presents-figures-showing-arab-majority-in-israel-territories-1.5940676

[88]حسب مقابلات أجراها الباحث مع مسؤولين في مركز الإحصاء الفلسطيني، فإن هذا الادعاء ليس مفهومًا. لأن العامل الأهم الذي يحدد المدى المتوقع للحياة، ليس عدد الوفيات السنوي بالضرورة. بمعنى أن مجتمعًا شابًا مثل المجتمع الفلسطيني، حتى لو كان المدى المتوقع للحياة فيه منخفضًا نسبيًا، فإن هذا لا يعني، أن عدد الوفيات فيه سيكون أكبر من المجتمع الإسرائيلي (الذي تغلب على سكانه الأعمار الكبيرة).

بالإضافة إلى ذلك، تذرع يوغيف، من أجل رفض هذه البيانات ورفض استخدامها للمجادلة بضرورة الانفصال، بأن "معدل المواليد الطبيعي للشعب اليهودي في أرضه أكبر من معدل السكان العرب من حولنا".

فيما قال عضو الكنيست عوفر شيلح من حزب "ييش عتيد"، إن الحجج اليمينية ضد الأعداد المقدمة إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع "غريبة". حيث "إننا لسنا بحاجة إلى مركز الإحصاء الفلسطيني. اقرأ أي خبير إسرائيلي، مثل البروفيسور أرنون سوفير: يقول الجميع إن هناك بالكاد غالبية يهودية بين نهر الأردن والبحر. حتى لو أخذنا مليونين من غزة من المعادلة، سنحصل على أرقام تعني شيئًا واحدًا: إذا لم ننفصل عن الفلسطينيين، فلن تكون إسرائيل قادرة على أن تكون يهودية"[89].

وبدوره، قال الحاخام إيلي بن داهان، وهو نائب في الكنيست وكان في ذلك الوقت نائبًا لوزير الدفاع، إن دراسة التركيبة السكانية ليست علمًا دقيقًا. "كان هناك علماء ديمغرافيون تنبأوا قبل بضع سنوات بأن إسرائيل لن تضم في وقت قريب أغلبية يهودية، وقد تبين أن هذا غير صحيح". فيما شكك بالمصادر الفلسطينية التي يتم استخدامها[90].

ورفض بن داهان الفكرة القائلة بأن هذه البيانات تعيق الضم، أولًا لأنها غير صحيحة، وهي "مجرد أرقام" لا تؤثر في الواقع حسب ما يقول، وثانيًا لأن ضم الضفة الغربية لا يعني

[89] Higher than expected idf count of palestinians reignites demographic dispute. Jerusalem post. 26/3/2018. https://www.jpost.com/arab-israeli-conflict/reported-spike-in-palestinian-population-sparks-debate-reveals-ignorance-547121

[90]Sovereignty is not the granting of an immediate right to vote. Arutz Sheva (Israel National News). 27/3/2018. https://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/243702

إعطاء السكان العرب حق التصويت في الكنيست الإسرائيلي، مستشهدًا بنموذج القدس الشرقية[91].

ووصف أفي ديختر، وهو نائب عن حزب الليكود الحاكم ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع ، هذا الرقم بأنه "صادم" وطلب توضيحًا.

وذهب موتي يوغيف، وهو نائب من حزب "البيت اليهودي" المؤيد للمستوطنين، إلى أبعد من ذلك، متهمًا الإدارة المدنية بتعمد استخدام بيانات فلسطينية لأهداف سياسية، وطالبها بالكشف عن الأرقام الحقيقية[92].

في المقابل، قال آفي غباي من المعسكر الصهيوني إن البيانات يجب أن تكون بمثابة راية حمراء توجه إسرائيل إلى عملية السلام. مضيفًا: "نحن نتحدث عن 5 ملايين فلسطيني غير ذاهبين إلى أي مكان. على الرغم من الدعم الرائع الذي قدمه ترامب وبنس وبولتون الآن، فإن مسؤولية الانفصال (عن الضفة الغربية) هي مسؤوليتنا فقط". فيما صرحت تسيبي ليفني من المعسكر الصهيوني، مستخدمة الأرقام لمهاجمة فكرة ضم الضفة الغربية، قائلة إنه إذا لم نستيقظ من أوهام الضم، فسوف نفقد الأغلبية اليهودية. "الأمور بهذه البساطة"[93].

---

[91] Ibid

[92] Expert confirms Jews and Arabs nearing population parity. Time of Israel. 27/3/2018. https://www.timesofisrael.com/expert-confirms-jews-and-arabs-nearing-population-parity/

[93]Report: 4.7M Palestinians live in W. Bank, Gaza. Ynetnews. 28/3/2018. https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5205565,00.html

أما وزير الدفاع الإسرائيلي السابق من المعسكر الصهيوني أيضًا، عمير بيريتس، فأكد أنه بغض النظر إن كان هناك مليونان أو ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية، فمن الواضح أنه في هذا المعدل لن تظل إسرائيل دولة يهودية. بينما هدد: "نحن نتحرك نحو حل الدولة الواحدة، وإن والفصل بين الدولتين فقط سيضمن الأمن والنمو الاقتصادي في دولة ديمقراطية ذات أغلبية يهودية"[94].

وتعليقًا على النقاش الذي جرى في الكنيست، قال الديموغرافي سيرجو ديلا برغولا: "هذه هي الأرقام. يمكنك أن تقبلها أو ترفضها. بالنسبة للبعض، قد يكون الأمر غير مريح لذا يقولون إنها غير دقيقة، ولكنهم حقًا صبيانيون". وأضاف أنه في حين أن معدلات الولادة اليهودية تقترب من معدلات العرب، بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة بين اليهود المتدينين، فإن معدل أعمار السكان العرب أصغر من اليهود بكثير، وبالتالي فإنهم يموتون بمعدل أبطأ[95].

لقد أخذ هذا النقاش صدىً واسعًا في مدونات اليمين الإسرائيلي أيضًا. وقد هاجم مؤسسو حركة "نساء بالأخضر" الإدارة المدنية بسبب المعلومات التي نوقشت في الكنيست، و"نساء بالأخضر" هي حركة استيطانية يمينية، تدعو بشكل منظم إلى ضم الضفة الغربية، ويتم الاستشهاد بها بشكل واسع داخل أوساط المؤيدين للضم. تجادل مقالة كتبتها نادية مطر،

[94] Jerusalem post. 26/3/2018. *op. cit.*

[95] Israeli expert backs stats pointing to Arab-Jewish parity. Ynetnews. 27/3/2018. https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5202187,00.html

بالتشارك مع إيهوديت كازيفر، وهن من مؤسسات هذه المجموعة أن هذه الأرقام لا تؤثر أبدًا على خطة ضم الضفة الغربية.

واستشهدت المقالة المنشورة عل مدونة "سيادة" (ריבונות) التابعة للمؤسسة والمتخصصة بالدعوة إلى ضمن الضفة الغربية، بنماذج قديمة، تثبت أن التهديد الديموغرافي مجرد "وهم" للتحريض على تقديم تنازلات. حيث "إذا تفحصنا التاريخ الصهيوني، فإننا نجد أمثلة قليلة على هذا النوع من التعامل مع الوضع. أحد هذه الطرق هو الطريقة التي تعامل بها رئيس الوزراء يتسحاق شامير، بتشجيع "العلياه" (الهجرة)، وليس فقط من خلال استيعابها. في هذا الوقت، نحن بحاجة إلى حكومة تضع لنفسها هدفًا استباقيًا لل"علياه". لتشجيعها، واستيعابها وخلق الظروف المحتملة لها. هناك إمكانية لهجرة ملايين من اليهود: 700.000 في الاتحاد السوفياتي السابق، 300.000 في ألمانيا، 500.000 في فرنسا. يجب تشجيع إخواننا من فرنسا على القدوم إلى إسرائيل وليس الذهاب إلى كندا؛ وبالإضافة إلى ذلك، هناك 200.000 آخرون ينتظرون في الأرجنتين، و250.000 في بريطانيا، و6.000.000 في الولايات المتحدة وأكثر.

بالنسبة لأولئك الذين حاولوا ثني قيادة اليشوف عن فكرة تأسيس دولة، أجابهم بن غوريون: القادة لا يقبلون التركيبة السكانية، إنهم ينشئونها!"[96].

[96]ihudit kazover & nadya matar.Why is the Coordinator of Government Activities in Judea and Samaria publishing the Palestinian CBO's distorted and tendentious data, which adds more than a million and a quarter people to Palestinian demographics?Ribonut. 29/3/2018. http://new.ribonut.co.il/BlogPostID.aspx?BlogPostId=188&search=Demography&lang=2

فيما أثار ما حدث بطبيعة الحل سخط المدونين اليمينيين، وبدأ اسم إيتنغر يتكرر بشكل كبير في هذه المدونات والصحف والمواقع الإخبارية. وكتبت كاتبة العمود في صحيفة واشنطن بوست، كارولين غليك، اليمينية المعروفة، التي لا تنفك تستخدم إيتنغر بين الفينة والأخرى، ما يقوله فريق المجموعة اليهودية الأمريكية للأبحاث اليدموغرافية، بطريقة شبه حرفية. لكن الأهم أن الصحفية المؤيدة للضم والاستيطان، اتهمت الإدارة المدنية بشكل واضح، بالتعمد في تزوير هذه الأرقام[97].

واستشهدت غليك بما تقول إنه تزوير قامت به وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا في لبنان، عندما تبين أن هناك فرقًا واسعًا بين تقديراتها وتقديرات مركز الإحصاء اللبناني، لتدعي أن الإدارة المدنية مثل الأونروا تستفيد من هذه الأخطاء البيانية للحصول على مساعدات وميزانية أكبر. وادعت أن الإدارة المدنية في عام 2016، رفضت تزويد يورام إيتنغر ببيانات كان يطلبها بشكل دوري منذ سنوات، مثل معلومات عن عدد المواليد الفلسطينيين والصادرات والواردات. وحسب المقالة، فإن الإدارة المدنية قد تذرعت بأن العلاقات الإسرائيلية الخارجية قد تتضرر بسبب تزويد المعلومات، كما أن الاتفاقيات تنص على عدم تزويد "مواطن عادي" بمثل هذه المعلومات. لكن غليك تصر أن هذه المبررات

[97]GLICK, CAROLINE B. Column one: time to end demographic fear-mongering. Jerusalem post. 29/3/2018. https://www.jpost.com/opinion/column-one-time-to-end-demographic-fear-mongering-547482

غير مقنعة، وأن الإدارة المدنية تفعل ذلك متعمدة، من أجل إغلاق الطريق أمام "من يقولون الحقيقة" مثل فريق إيتنغر[98].

لقد فتح عرض هذه القضية أمام الكنيست، نقاشًا يطل على مجموعة مختلفة من القضايا، لكن المطلب الأبرز، الذي لا ينفك وزراء اليمين يكررونه، وكذا الكتاب والمدونون اليمينيون بشكل عام، هو عدم الاعتماد على الإحصاء الفلسطيني، وإجراء إحصاء إسرائيلي خاص في الضفة الغربية.

تقول غليك مثلًا: "المشكلة هي أنه حتى مع أفضل النوايا ، بدون بيانات ديموغرافية موثوقة ، لا تستطيع الحكومة وضع خطط طويلة الأمد. على المستوى الوطني، لا تستطيع اتخاذ قرارات استراتيجية حول الوضع الإداري طويل الأمد في يهودا والسامرة. على مستوى السياسة اليومية الأساسية، لا يمكنها وضع خطط لتلبية متطلبات السكان الحاليين أو المستقبليين للمناطق (...) في ضوء الاضطراب الذي حدث مع ماندس هذا الأسبوع، فإن أول أمر يجب على الحكومة أن تعطيه لـ"أبو روكن" (مدير الإدارة المدنية) هو العمل بشفافية مع المكتب المركزي للإحصاء، وتقديم تقديرات موثوقة للسكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة بشكل عام وللسكان الفلسطينيين، في مناطق جيم على وجه التحديد. يمكن لإسرائيل فقط مع البيانات الموثوقة تطوير استراتيجيات طويلة المدى لحكم يهودا والسامرة. وفقط بهذه البيانات تستطيع الحكومة تقييم احتياجات الميزانية للإدارة المدنية"[99].

[98] ibid
[99] ibid

تظهر هذه المطالبات التعامل التقليدي عند اليمين الإسرائيلي، مع السكان الفلسطينيين باعتبارهم مجموعات تحت التصرف، وبأنه يمكن استخدامهم في أي لحظة من أجل تعزيز السجالات الأمنية. وحتى بالنسبة لنقاش يتعلق بالانفصال عن الضفة الغربية، يبقى الحديث عن استخدام البيانات الإحصائية من أجل مشاريع تخطيط على المدى البعيد.

لقد انشغلت المعارضة الإسرائيلية بدورها، بتقمص دور اليمين التقليدي، واستعارت من الحكومات الخطاب الأمني المباشر. فعولت عشرات المقالات الناقدة لسياسات نتنياهو في السنوات التي تلت عودته إلى إدارة الحكومة في عام 2009، في صحف ومواقع إسرائيلية مختلفة، على تصاعد أعداد العرب في الضفة الغربية، للقول إن نتنياهو بمشاريع الاستيطان يأخذ إسرائيل إلى الخراب. وتتوالى استطلاعات الرأي في صحف ومراكز أبحاث المعارضة، التي تدعي أن موقف الإسرائيليين يفضل وجود أغلبية يهودية على حدود ما قبل حرب حزيران 1967، على خيار ضم الضفة الغربية[100]. وكان الفلسطينيون داخل هذا المنطق، الورقة التي تساجل بها المعارضة إدارة نتنياهو. بينما لم يكننقد الاستيطان وسياسات التوسع لموقف أخلاقي أو قانوني، ولم يتعامل مع الفلسطينيين كمجموعة من الناس الذين لهم حقوقهم في الأرض والمكان، ولا حتى كمجموعة من الناس الفاعلين، ولكن فقط ككتل بشرية ترجح كفة التوجه نحو حل الدولتين، أو كجموعات يجب الانفصال عنهم لتجنب شرهم، أو للحفاظ على السلطة اليهودية للدولة.

[100]For example: Poll: Jewish Majority More Important Than West Bank Sovereignty. Haretz 6 October. http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.550838

في أواخر شهر أكتوبر من عام 2014، أرسلت مجموعة من القادة والضباط السابقين في المؤسسات الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية، رسالة إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووقع عليها 103 ضابطًا رفيعا في الجيش الإسرائيلي، والشرطة والشاباك والموساد. وطالبت هذه المجموعة نتنياهو باعتماد مبادرة السلام العربية التي اقترحتها السعودية، كأساس للمفاوضات ولتحريك عملية سلام مع الفلسطينيين، لأن عليه مراعاة الظروف الجيواستراتيجية والديموغرافية الحالية[101].

لاحقًا، تبلورت عن هذا التجمع، حركة مكونة من هؤلاء الضباط، أعطت نفسها اسم "ضباط من أجل أمن إسرائيل" (Commanders for Israel's Security)، أطلقت مجموعة من النشاطات، التي تدعو إلى الانفصال عن الضفة الغربية، معتبرين أن الانفصال يجب أن يجيء أولًا، ثم يتم نقاش عملية السلام، لأن الأولوية الأكبر هي للأمن. وحسب الموقع الإلكتروني للمجموعة، فإنه ومنذ توقيع الرسالة إلى تنياهو، انضم إلى الحركة أكثر من 100 من كبار الضباط من جميع أجهزة الأمن الإسرائيلية. وفي الأشهر التي تلت ذلك، قام أعضاء الحركة بصياغة عدد من المبادرات الأمنية والسياسية، وقدموا مجموعة من المقترحات إلى صانعي القرار في إسرائيل وعامة الجمهور[102].

وحسب الموقع، فإن المجموعة تعرف نفسها كالتالي: "نحن مسؤولون رفيعون متقاعدون من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. نمثل معًا سنوات عدة من الخدمة للدولة في صفوف الجيش

---

[101] 106 Retired Israeli Generals, Spy Chiefs Urge Netanyahu to Push for Peace. Haaretz. 3/11/2014. https://www.haaretz.com/ex-spies-urge-bibi-to-pursue-peace-1.5323633

[102] من الموقع الرسمي للمجوعة: http://en.cis.org.il

الإسرائيلي والموساد والشاباك والشرطة الوطنية. نتفق في رغبتنا في العيش في دولة يهودية وديمقراطية آمنة وتوفير مستقبل مناسب للأجيال القادمة. نحن نؤمن بأنه من المحتم، والقابل للتحقيق، والعاجل، إطلاق مبادرة إقليمية إسرائيلية لترسيم الحدود التي تضمن الأمن لمواطني إسرائيل، وتضمن الأغلبية اليهودية الراسخة". وتستخدم المجموعة نفس نبرة التهديد الديموغرافي المعهودة، والصيغة القائلة بأن الوقت قد يداهم إسرائيل، ويجعلها في خطر لا يمكن تداركه، فـ"نحن في مفترق طرق فيما يتعلق بمستقبل دولة إسرائيل. إن مجرد السعي إلى إدارة النزاع واحتواء التهديد، قد يؤديان إلى دولة ثنائية القومية وإلى نهاية الرؤية الصهيونية"[103].

في عام 2017، وصلت نشاطات هذه المجموعة ذروتها مع حملة قامت بها في شوارع تل أبيب، حيث تم رفع ونشر لافتات كبيرة مكتوب عليها بالعربية: "قريبًا سنكون الأغلبية"، مع صور لفلسطينيين وأعلام فلسطينية، بالإضافة إلى كلمة "فلسطين" بخط عريض بالإنجليزية. ووفقًا للقائمين على الحملة، فإن الهدف كان إثارة اهتمام الإسرائيليين بحقيقة أنه في السنوات القادمة، سيصبح العرب أغلبية في إجمالي البلاد، وهو ما سيضع حدًا لكون إسرائيل دولة يهودية. وعند الاتصال على الأرقام الموضوعة على اللافتات، فإن المتصل يسمع صوت الجنرال السابق المعروف، وقائد الحملة، آرنون ريشيف يقول: "هل تضايقك اللافتات؟ تضايقني أيضًا. إنها مجرد إعلانات وستختفي قريبًا، لكن ما لن يختفي أبدًا هم ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). إنهم يريدون أن يكونوا

[103] المصدر السابق.

الأغلبية هنا، وإذا لم نتخل عنهم، فسيكونون جزءاً من دولة إسرائيل، التي ستكون أقل يهودية وأقل أمانًا.[104]

تلقت مجموعة الضباط رفيعي المستوى، مجموعة من الردود من صحف وكتاب يمينيين، خاصة مع انضمام مسؤولين معروفين إلى الحملة، مثل المديرين السابقين لجهاز الموساد، زيفي زامير وشبتاي شافيت، ورئيس أركان الجيش السابق دان هالوتز.[105]

تتجسد أهمية هذه الحملة، وجهود المجموعة إجمالًا، في أنها إشارة واضحة إلى تحول المخاوف من "الأغلبية العربية"، إلى ورقة في يد المعارضة، والمجموعات الضاغطة ضد الحكومة، وأن أسلوب ضغطها ضد الاستيطان يعتمد على التخويف من الزيادة غير المرغوب فيها للعرب. ولم يعد بعض المعارضين لنتنياهو ينكرون أن النقاش لا يتعلق بحقوق العرب، ولكنه يتعلق بمستقبل إسرائيل.[106]

إن هذا الانشغال الفريد، يحاول تشكيل مجموعة ضغط للمساهمة بحزمة من القرارات السياسية الحساسة، على غرار ما حدث في الانسحاب من مستوطنات قطاع غزة، الذي لم يقتصر على إنهاء وجود المستوطنين هناك، ولكنه انتقل إلى التصور الرسمي الإسرائيلي

---

[104] "We will soon be the majority": Who is behind the campaign that is causing a storm? Walla. 15/1/2017. (Hebrew) https://news.walla.co.il/item/3031638

[105]for example: sherman, martin. into the fray: my saddest column ever - selling surrender as strategy. Jerusalem post. 5/3/2015. https://www.jpost.com/opinion/into-the-fray-my-saddest-column-ever-selling-surrender-as-strategy-393105

[106]Time to decide: A Jewish Israel or an Arab Israel? Ynet. 25/1/2017. https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4912102,00.html

حول الجغرافيا والأرض. حيث إن الخوارط التي تنشرها المؤسسة العسكرية لـ "أرض إسرائيل" تستثني بوضوح قطاع غزة.

وعلى أية حال، فقد أيد الزعماء التقليديون لأحزاب المعارضة هذه الخطوة، على غرار ما قام به إيهود باراك، الذي لا ينفك يكرر نزعات شبيهة من التهديد الديموغرافي.

وفي شهر أيلول/سبتمبر من عام 2016، نشرت مجموعة تدعو إلى الانفصال عن الضفة الغربية، إعلانًا على صفحة كاملة في صحيفة نيويورك تايمز، للتحذير من أنه سيكون هناك "أغلبية فلسطينية" في إسرائيل خلال أقل من 10 سنوات، إذا لم يتم إنشاء دولة فلسطينية. جاء الإعلان المدعوم من "مركز دانييل أبراهام للسلام في الشرق الأوسط"، تحت عنوان "الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين جوهري"، مستعرضًا المخاطر الديموغرافية، التي تحيط بإسرائيل في حال لم يتم الفصل، وقد حظيت الحملة بإعجاب قيادة المعارضة الإسرائيلية أيضًا[107].

[107] Save Israeli apartheid, says New York Times ad. Electronic intifada. 23/9/2016 . https://electronicintifada.net/comment/47616#comment-47616

الخطاب الديموغرافي و"حلول" الدولة الواحدة.

بينما بدأت أصوات فلسطينية جديدة بالمطالبة بتمكين حل الدولة الواحدة من جديد، لكن بصيغة مختلفة أكثر وأميل إلى الواقعية السياسية منها إلى الحل النهائي الذي يضمن حياة ديمقراطية ومتساوية للجميع، وحيث أُستخدمت المسألة الديموغرافية والتفوق السكاني الإسرائيلي في بعض المناطق، باعتبارها دليلا على نهاية حل الدولتين، وضرورة إحياء حل الدولة الواحدة[108]، كانت فكرة حل الدولة الواحدة تسقط في الجهة المقابلة، حتى من خطاب اليسار الإسرائيلي، مقابل التركيز على حل الدولتين. وللمفارقة فإن دعاة حل الدولتين، الذين صاروا يمثلون التيار "الأكثر تقدمية ومرونة" في المجتمع السياسي الإسرائيلي، يعتمدون على نفس فكرة التفوق الديموغرافي، لكن للفلسطينيين هذه المرة.

حيث إن هناك ادعاءات إسرائيلية بأن حل الدولتين الذي يريد اليمين تجميده على الأقل، هو الحل الوحيد والمتاح، لكن من وجهة نظر تريد الحفاظ على يهودية الدولة وديمقراطيتها في نفس الوقت. حيث إن دولة ثنائية القومية لن تتيح هذا الخيار، إذ يحاجج هؤلاء أن الفلسطينيين أو "غير اليهود" سيصيرون أغلبية، وبالتالي ستضطر إسرائيل إلى حرمانهم من

[108]for more about the new Palestinian advocates of one-state solution: Ghanim, H. (2016). Between Two "One-State" Solutions: The Dialectics of Liberation and Defeat in the Palestinian National Enterprise. *Constellations*, *23*(3), 340-350.

المشاركة السياسية، بطريقة غير ديمقراطية، أو ستضطر إلى خسارة يهوديتها إذا منحتهم هذا الحق.[109]

في المقابل، فإن هناك صياغة جديدة لنموذج الدولة الواحدة، بدأ يتبلور في السنوات الأخيرة داخل بعض الأوساط اليمينية، يستعيض بالضم، باعتباره "حلًا إسرائيلًا" على حد وصف كارولين غليك، يمثل الدولة الواحدة. يتبنى هذا الطرح مجموعة من المعايير التي يسعى من خلالها كما يقول القائمون عليه، إلى المحافظة على دولة ديمقراطية ويهودية آمنة في نفس الوقت.

تمثل الصحفية والمدونة اليمينية المعروفة، كارولين غليك، أبرز الدعاة لهذا التيار، من خلال المساهامت العديدة لها في الصحف والمدونات اليمينية، وكذا في كتابها الصادر في عام 2014، بالإنجليزية تحت عنوان "الحل الإسرائيلي: خطة الدولة الواحدة من أجل السلام في الشرق الأوسط"، وبالعبرية تحت عنوان "الضم الآن" في نوع من المعارضة لفكرة "السلام الآن".

تجادل غليك، أن على إسرائيل ضم الضفة الغربية بالكامل، مستشهدة بشكل حصري بالأبحاث والمقالات التي أعدها فريق إيتنغر، وتحاجج أنه ليس على الإسرائيليين أن يشعروا بأي قلق حيال "الوحش الديموغرافي"، لأن العرب لن يصيروا أغلبية أبدًا.

[109] Jews, Arabs Nearing Population Parity in Holy Land-Israeli Officials. Reuters. 26/3/2018. https://www.reuters.com/article/us-israel-palestinians-population/jews-arabs-nearing-population-parity-in-holy-land-israeli-officials-idUSKBN1H222T

,يأتي كتاب الصحفية اليمينية المعروفة، في سياق متواصل من المناظرات الإسرائيلية المستمرة عن ضم الضفة الغربية أو الانسحاب منها، وهو بالتالي جزء من النقاش العام عن حل الدولتين. تركز مساهمة غليك مثلها مثل معظم المساهمات على طرفي هذا النقاش، على النجاعة الأمنية لهذه الحلول، وعلى قدرتها على الحد من المخاطر الوجودية التي تهدد بقاء إسرائيل، كدولة يهودية وديمقراطية في نفس الوقت.

تنتقد المؤلفة، ما تقول إنه هوس أمريكي وغربي بحل الدولتين، باعتباره نموذجًا يمكن أن ينهي الصراع العربي الإسرائيلي إلى الأبد، وهو ما تحاول طوال الكتاب نفيه من خلال عدة محاور.

أولًا، فإن إعطاء دولة للفلسطينيين، هو الأخطر على الإطلاق على إسرائيل، لأن الفلسطينيين، مع تاريخ طويل من معاداة السامية كما تقول، سيصبحون أكثر قدرة على تهديد أمن إسرائيل، وتستشهد غليك بالنموذج الفاشل أمنيًا للانسحاب من غزة، الذي لم ينه التهديدات الأمنية القادمة من هناك. في المقابل فإن إعطاء دولة مستقلة، سيفتح الطريق أمام عودة عدد هائل من اللاجئين الفلسطينيين، الذين سرجحون الكفة الديموغرافية لصالح الفلسطينيين، وسيضاعف خطورتهم.

ثانيًا، فإن التوجه نحول حل الدوتين، بالنسبة لغليك، يعتمد بالأساس على "أسطورة" القنبلة الديموغرافية، التي ينظر لها اليسار الإسرائيلي، ويصدقها الغرب.

في محاولة للرد على هذا الادعاء، تستخدم غليك مجموعة من المحاور:

1- تستخدم فرضية "فجوة المليون"، ومعظم طروحات فريق إيتنغر، وتجادل استنادًا إلى هذه الفرضية، ومن خلال استعراض أرقام عن الخصوبة اليهودية التي ترتفع مع الوقت، أن العرب لن يصبحوا أغلبية أبدًا، وبالتالي فإنه لا يوجد أي قنبلة ديموغرافية موقوتة، ومن وجهة نظرها، فإن الخطر الديموغرافي قد يجيء إذا لم يتم الضم، أي بسبب اللاجئين الذين سيعودون.

2- إن العرب معجبون بإسرائيل، لأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وبالتالي فإنهم يرغبون بالعيش فيها، تحت أوضاع اقتصادية وحقوقية أفضل من أي مواطن في دولة عربية محيطة، بما في ذلك السلطة الفلسطينية. وتدعي أن معظم الفلسطينيين سيختارون العيش في إسرائيل، حتى من دون مواطنة كاملة.

3- لا يعني ضم الضفة الغربية، إعطاء حق التصويت الفوري للعرب، حيث إن هناك عدة شروطمن أجل الحصول على الجنسية الإسرائيلية، منها أن الشخص لم يكن منتميًا في أي وقت من حياته لأي "جهة إرهابية"، وأنه لا يحمل أي أفكار عدائية ضد إسرائيل، مع مجموعة من الشروط الأخرى.

في مقابل نموذج الدولتين الذي ترفضه، تقترح غليك فكرة الدولة الواحدة من طرف واحد، بمعنى الدولة الواحدة التي تقوم على ضم الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وإنهاء السلطة الفلسطينية، مع أقلية عربية "صالحة" تحمل ولاءً كاملًا لإسرائيل، ومجموعات

من "غير الصالحين" الذين لن يحصلوا على الجنسية الإسرائيلية، أي حل للدولة الواحدة من دون فلسطينيين.

يحتوي الكتاب على كثير من التناقضات، والرؤى التوراتية للصراع العربي الإسرائيلي، ورغم أن المؤلفة تدعي، من دون أي دليل، أن معظم الفلسطينيين معجبون بإسرائيل ويريدون العيش فيها، فإنها لا تنفك تؤكد في أكثر من موضع في الكتاب، أنهم يظهرون عداء واضحًا للسامية، غير أن أهمية الكتاب في أنه يشير إلى تبلور صيغة جديدة لحل الدولة الواحدة في بعض الأوساط اليمينية الإسرائيلية، ليست إلا تغطية لصيغة للضم والاستيطان، بهيئة "حل إسرائيلي"، كما يشير عنوان الكتاب، لا رأي للفلسطينيين فيه، ولا وجود لهم كمجموعة قومية، داخله.

إن مشكلة الطرحين، أي طرح المعارضة الذي يستخدم "المشكلة الديموغرافية" للدفع باتجاه حل الدولة الواحدة، وكذلك طرح غليك، أنهما قائمان على نزعة طهرانية، لا تستطيع تخيل أي حل للصراع، بدون امتياز يهودي، وهو ما يتمثل بادعاء كل طرف من الطرفين المتساجلين، أنه يدافع عن بقاء الطابع اليهودي للدولة. لقد اتهم إيهود باراك نتنياهو في أكثر من مرة، أنه يدمر الطابع اليهودي للدولة، بسبب رؤية مسيانية[110]، مع تجاهل كامل للأساس التوراتي التي تقوم عليه فكرة الطابع اليهودي للدولة نفسها.

[110]Israeli ‘left’ hero Barak celebrates Trump’s racist warning about ‘Mohammed’ becoming Prime Minister. Mondoweiss. 20/8/2018. https://mondoweiss.net/2018/08/celebrates-mohammed-becoming/

إن الطرحين، أي طرح الدولتين أو الدولة الواحدة، يتضمنان نقاشًا عن الأمن قبل كل شيء، بالمعنى الذي يتصدر فيه السؤال "من هو النموذج الأنجع أمنيًا"، اهتمام المتساجلين، كما أن موضوع الأغلبية اليهودية التي ستضمن السيطرة "اليهودية" على مؤسسات الدولة، يمثل الاهتمام الثاني، في حين يغيب أي نقاش جدي عن ديمقاطية الدولة، إلا من خلال التحايل على مفهوم الديمقراطية نفسه، واعتبار أن حرمان جماعات من حق التصويت، لأسباب أمنية، لا تقوض النظام الديمقراطي.

توضح بعض الردود التي تلقاها الكتاب، الذي حظي باهتمام بالغ في الأوساط اليمينية، أن الخطاب المناهض للضم، لا يقل عنصرية، حيث اعترض بعض الرافضين لنموذج "الدولة الواحدة/ الضم، لأنه ينطوي على مخاطر "إفساد النسيج الاجتماعي" في المجتمع الإسرائيلي، كما أنه سيعرض الحريات في البلاد إلى الخطر، بما أن التخلي عن يهودية الدولة ليس واردًا، وبالتالي فإن ذلك سيسبب، حسب هذا الزعم، تآكلًا في للقيم اليهودية التي تقوم عليها الدولة؛ الحرية والديمقراطية والمساواة، كما أنها ستضع حلفاء إسرائيل التقليديين، وأي إدارة أمريكية مهما كانت متعاونة، في موقف محرج، ربما تتخلى فيه عن هذا التحالف. [111]

لا يشكل هذا الطرح اعتراضًا على الانتهاكات بحق الفلسطينيين، ولكن على انتهاك القيم اليهودية، وهو بالتالي دفاع عن صورة إسرائيل، لا دفاع عن ضحاياها. وحسب هذه الرؤية،

[111]For example: Barjosef, A.,Comments on a one-state plan for peace – The Israeli solution. Time of Israel. 24/1/2017 https://blogs.timesofisrael.com/comments-on-a-one-state-plan-for-peace-the-israeli-solution/.

And: SHERMAN, M., My New Year appeal to Caroline Glick: Rethink the 'Israeli solution. Jewish News Syndicate (JNS). https://www.jns.org/opinion/my-new-year-appeal-to-caroline-glick-rethink-the-israeli-solution/

فإن الديمقراطية ليست عملية تمثيل الأغلبية بالمطلق، ولكنها عملية تمثل الأغلبية بشرط أن تكون يهودية.

ويتجاهل هذا التساجل بطبيعة الحال، النموذج الفلسطيني لحل الدولة الواحدة، كما طرحته منظمة التحرير في أواخر الستينيات، مقابل اختزال حل الدولة الواحدة باعتباره دولة ثنائية القومية يتنافس فيها العرب واليهود على طبيعة الحكم وإثنيته. وهو قائم بطبيعة الحال، على افتراض طائفي واضح لطبيعة الدولة المستقبلة، سيصوت فيه كل اليهود لصالح دولة بطابع يهودي، بينما سيصوت فيه كل "العرب" لصالح دولة بطابع عربي، بينما يحسم التفوق الديموغرافي هذا التنافس، وهو كما وضحنا، مأزق ابستملوجي للتخيل الإثني حول السكان. وهو كذلك نمط غير قادر على تصور أي نموذج مبني على تفكيك الامتياز اليهودي، أو امتياز المستعمرين.

وقد استخدم بعض المنادين الإسرائيليين بالضم، الآراء الفلسطينية التي تنادي بحل الدولة الواحدة والتي تقول إن حل الدولتين قد فشل على أرض الواقع بسبب الزيادة الديموغرافية للمستوطنين. ويجادل هؤلاء المناصرون للضم، أن الفلسطينيين أنفسهم قد تخلوا عن حل الدولتين، مستشهدين بمجموعة من الاستطلاعات، مشيرين بنوع من المغالطة الفجة، إلى حل الدولة الواحدة المرادف للضم، أي دولة واحدة للإسرائيليين واليهود، يعيش الفلسطينيون على هامشها.

وعلى الرغم من أن الداعين إلى هذا النموذج، لا ينفكون يطمئنون الجمهور الإسرائيلي من أن هذا لا يعني إعطاء الفلسطينيين حق التصويت بشكل فوري وكامل – لذلك فإن زيادتهم

الديموغرافية ليست خطيرة – فإنهم يحاججون أن نموذج الضم/ الدولة الإسرائيلية الواحدة، هو النموذج الأفضل حتى أخلاقيًا، لأن الفلسطينيين الذين جاؤوا من دول عربية مضطربة ومتخلفة، سيحظون بفرصة نادرة للعيش في دولة متطورة وديمقراطية، حتى لو لم ينالوا حق التصويت في الكنيست[112].

وتتذرع نادية مطر مثلًا، أن العديد من الفلسطينيين قد أخبروها أنهم لا يريدون العيش في دولة تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، ويفضلون العيش تحت السيطرة الإسرائيلية بسبب الفساد والاستبداد، بالإضافة إلى أن الإدارة الإسرائيلية ستوفر لهم المزيد من الاستقرار والفرص الاقتصادية. وتقول إن العديد من الفلسطينيين يتشاركون حتى من دون التعبير عن ذلك، بنفس هذا الموقف[113].

في المقابل، فإن نموذج حل الدولتين، يمثل نوع من الخلاص النهائي من الفلسطينيين، بالنسبة لكثير في المعارضة. يقول هيليك بار، النائب في الكنيست، وشغل نائب رئيسه، من حزب المعسكر الصهيوني، إنه "لا يوجد خلاف حول الحق التاريخي لليهود في هذه الأرض من منظور توراتي أو تاريخي أو سياسي"، لكنه يبرر اعتراضه على الضم، من وجهة نظر براغماتية، تعتمد على الظروف الواقعية اليوم، حيث إننا "لا نحتاج لأن نكون أقلية في

[112]Jewish population report in West Bank raises critical questions regarding two-state paradigm. 31/5/2018. Jewish website. https://jewishwebsite.com/opinion/jewish-population-report-in-west-bank-raises-critical-questions-regarding-two-state-paradigm/29841

[113] With 'peace' in doubt, Israelis search for alternatives to two-state solution. Jewish website. 3/7/2018. https://jewishwebsite.com/featured/with-peace-in-doubt-israelis-search-for-alternatives-to-two-state-solution/31079/

دولتنا". ويشير بار إلى أنه "في المستقبل، يمكن أن نكون في زواج كاثوليكي مع الفلسطينيين، في دولة واحدة يملك الجميع فيها حق التصويت"، وهو ما سيهدد يهودية الدولة، أما الخيار الثاني الذي يفضله القيادي في المعسكر الصهيوني، فهو " أن نحصل على طلاق محترم، مع دولة إسرائيلية قوية ودولة فلسطينية صغيرة منزوعة السلاح"[114].

[114]ibid

لماذا لم تعد الخصوبة العربية "مزعجة"؟

هناك مجموعة من الثيم الأساسية، التي انبنى عليها نشوء هذا الخطاب داخل الأوساط اليمينية، من أجل المجادلة أن العرب لن يصيروا أغلبية أبدًا، أو أن تحولهم إلى أغلبية لن يؤثر على مستقبل يهودية الدولة ولا ديمقراطيتها. بدءا من الحسابات الديموغرافية الجديدة، التي تشكك في عدد السكان الفلسطينيين وفي أرقام مركز الإحصاء التابع للسلطة الفلسطينية، وحتى في خطط الإدارة المدنية الإسرائيلية للضفة الغربية، وصولًا إلى الادعاء أن حساب غزة ضمن المعادلة ليس ضروريًا، بعد الانفصال عنها، بالإضافة إلى القول بأن "الإسرائيليين يزيدون أيضًا"، ثم أن ضم الضفة الغربية لا يعني بالضرورة إعطاء سكانها حق التصويت، ما يعني أن الضم لن يؤثر على يهودية الدولة ولا على ديمقراطيتها، وأخيرًا أن "الإدارة الحكيمة" للأوضاع، لا تكتفي بالتعامل مع الوضع الديوغرافي، ولكن بصناعته.

1- الأخطاء الحسابية... "فرضية الفجوة"

في عامي 2005 و2006، وبعيد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، بدأت "مجموعة الأبحاث الديموغرافية الإسرائيلية الأميركية" (AIDRG) تصعد إلى الضوء في إسرائيل بسرعة، وبدأ الاسم الأشهر في هذه المجموعة، والدبلوماسي الإسرائيلي السابق ومسؤول شؤون الكونغرس في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، يورام إيتنغر، يتحول إلى نجم في الإعلام الإسرائيلي، متنقلا بين مؤتمرات "رفيعة" عدة، على غرار مؤتمر هرتسليا وغيره، مبشرا الرأي العام

الإسرائيلي بأن اليهود سيظلون أغلبية، وأن الحسابات الديموغرافية التي تتحدث عن توازن ديموغرافي أو تفوق عددي عربي، غير صحيحة ومبنية على أخطاء إحصائية. وتبلورت هذه الجهود في الدراسة التي نشرها إيتنغر ورفاقه باسم "فجوة المليون"، بعد أن تعرضوا لنقود من علماء ديموغرافيا إسرائيليين، طالبوهم بنشر منجزات علمية عن هذه الأطروحة[115].

ما كان مفاجئا، أن إيتنغر ورفاقه الذين كانوا المساهمين الأساسيين في نشر الدراسة لم يكونوا ديموغرافيين، بمعنى أن أيا منهم لم يكن مختصا بهذا الحقل، لكن هذا لم يمنع مئات الصحف والمواقع الإسرائيلية والأميركية من الاستشهاد بهذا الطرح، من أجل الحديث عن التصور الجديد حول الزيادة العربية. أثار القائمون على "فجوة المليون" أو "فجوة المليون ونصف[116]" نقاشا واسعا، واستخدمت مقالاتهم التي تضمنت نفس المحتوى، في مواضع كثيرة، ولقيت إعجابا شديدا في أوساط اليمين الإسرائيلي.

جادل إيتنغر وزملاؤه أن هناك أكثر من مليون شخص، أضيفوا إلى العدد الإجمالي للسكان الفلسطينيين بين النهر والبحر، عن قصد من مركز الإحصاء الفلسطيني. ودافعوا عن فكرة أن السلطة الفلسطينية تتعمد التهويل في عدد السكان الفلسطينيين، من أجل إثارة المخاوف

[115] Lustick.Op.Cit. p189.

[116] Many articles of The study were published on the internet with different titles. For example: Zimmerman, B., Seid, R. "Arab Population in the West Bank and Gaza: The Million and Half Person Gap," at the American Enterprise Institute.10/1/2005.

الإسرائيلية، وإجبار إسرائيل على الخضوع لحل الدولتين وتقديم "تنازلات إقليمية"، وتحريض العالم على دعم هذا الحل لأسباب ديموغرافية.[117]

توزعت هذه الافتراضات حول "خطأ" مركز الإحصاء الفلسطيني، على مجموعة من المحاور الأساسية. أولا فإن هناك عدا مزدوجا لفلسطينيي القدس حسب معدي الدراسة، الذين يدعون أن مركز الإحصاء الفلسطيني قام بإحصاء 210 آلاف شخص يعيشون في القدس كجزء من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم أضاف عدد الفلسطينيين في إسرائيل المنشور في بيانات الإحصاء الإسرائيلي، الذي يتضمن أصلا فلسطينيي القدس. وبالتالي فإن المشككين بأرقام مركز الإحصاء الفلسطيني، يعتبرون أن هناك زيادة على العدد الكلي لسكان المناطق المحتلة عام 1967، تساوي عدد أولئك الذين يعيشون في القدس وحسبوا مرتين. ويدعون أيضًا أن هناك حوالي 100 ألف شخص دخلوا إلى "حدود إسرائيل" قبل عام 1967 وتتم كذلك مضاعفة عددهم[118].

عطفا على ذلك، يقول القائمون على الدراسة إن الإحصاء الفلسطيني لم يأخذ بالحسبان الهجرة العكسية إلى الخارج ولم يحسب صافي الهجرة بشكل علمي، ما تسبب بزيادة 310 آلاف شخص وهمي. وسوى ذلك، وحسب هذا الادعاء، فإن مركز الإحصاء الفلسطيني أضاف ما يقارب 325 ألف نسمة بقوا خارج البلاد لأكثر من عام.

---

[117] experts clash over Palestinian demographic statistics. The Jerusalem post. 1\1\2015. Http://www.jpost.com/middle-east/experts-clash-over-palestinian-demographic-statistics-386443

[118] حسب مقابلات أجراها الباحث مع مسؤولين في مؤسسة الإحصاء الفلسطينية، فإن الادعاء الإسرائيلي ليس صحيحًا. حيث إنه تم حذف عدد سكان القدس من إجمالي العدد الكلي، حتى لا يحسبوا مرتين.

وتضيف الدراسة أن هناك فرقا بين عدد المواليد الذي يورده مركز الإحصاء الفلسطيني وبين عدد المواليد المسجل من قبل وزارة الصحة، يصل إلى 238 ألف بين عامي 1997 و2003. إضافة إلى أن الفلسطينيين يستمرون بإحصاء أبناء أؤلئك الذين يعيشون في الخارج، والذين ضمنوا لعدد السكان من دون مبرر، ما تسبب بإضافة غير صحيحة لـ100 ألف نسمة.

ترافق هذا الادعاء مع جدل واسع في الأوساط العلمية والسياسية الإسرائيلية. وتنوعت الردود بين من ينفي هذه الفجوة بالكامل، باعتبارها محاولة للتقليل من شأن خطر التوازن الديموغرافي القريب، وبين من يرى أن هناك فجوة فعلا، ولكنها لا تصل إلى الأرقام المذكورة، وأنها مرتبطة حصرًا بإشكاليات في حساب الهجرة العكسية، لا في العد المزدوج أو في تفاصيل أخرى.

2- نحن نزيد أيضًا

"كلما آذوهم كلما تضاعفوا". بهذه الآية من سفر الخروج، يفتتح أوفر هيفري، المؤرخ الإسرائيلي ونائب معهد هرتزل في القدس، مقالًا طويلًا، عن ميزة تجاهلها المحتفلون بالذكرى الـ70 لـ"استقلال إسرائيل"، حسب وصفه، أي الزيادة اليهودية.

لقد أصبحت إسرائيل دولة قوية، عسكريًا واقتصاديًا، لكن هيفري يرى أن ثمة ما هو أهم من ذلك، وما يستدعي الاحتفال أكثر، وهو انتهاء المشكلة الديموغرافية. وفي خضم المقارنة بين إسرائيل في الثمانينات وإسرائيل في 2018، يتوصل إلى خلاصة، "أننا لسنا بحاجة إلى

تقديم تنازلات بعد الآن". فبعد أن شكلك الحقائق السكانية مصدر قلق كبير، لم يكن من قبيل المصادفة حسب وصفه، أن هذه السنوات شهدت أيضًا تكثيف الدعوات إلى السلام بأي ثمن، والانسحاب من الأراضي المحتلة في حرب عام 1967. وهو تحدٍ لم يعد موجودًا[119].

لم يقتصر الجدل الديموغرافي الإسرائيلي على صحة البيانات الفلسطينية، ولكنه ارتبط أيضًا بطريقة فهم الزيادة السكانية اليهودية، والخصوبة التي ترتفع بشكل فريد بالنسبة لدولة صناعية، وحتى بالنسبة لدول الشرق الأوسط.

استخدمت صحف ومدونات اليمين، والمجموعات المناصرة للاستيطان والضم، هذه المعلومات للقول إن هذه الزيادة تعبر عن انتهاء التهديد الديموغرافي. ومع تلميحات إيهود أولمرت في السنوات التي تولى فيها إدارة الحكومة، بأن الانسحاب قد يكون هو الحل، لمواجهة الهاجس الديموغرافي، استخدام يورام إيتنغر، الزيادة اليهودية لمواجهة هذا الطرح. في عام 2007 مثلًا، وكرد على أحد مقترحات أولمرت، قال إتنغر إنه وعلى عكس ما يقوله "أنصار الشيطان الديموغرافي"، فإن الزخم السكاني أصبح يهوديًا، لا عربيًا، مستشهدًا بنتائج بحوث مجموعة الأبحاث الديموغرافية الأمريكية الإسرائيلية برئاسة بينيت زيمرمان.

يكمل إيتنغر موضحًا ما يقول إن المجموعة قد كشفت عنه، قائلًا إن معدل الولادات اليهودية السنوية قد ارتفع بنسبة 36 في المائة بين 1995 (84.000) و2006

[119] Haivry, O. Israel's Demographic Miracle. Mosaic magazine. 7/5/2018. https://mosaicmagazine.com/essay/2018/05/israels-demographic-miracle/

(109.000) ، بينما استقر العدد السنوي للولادات العربية داخل الخط الأخضر عند 39.000 منذ عام 1995[120].

وفي عام 2011، تداولت صحف إسرائيلية معلومات نشرتها هيئة الهجرة والسكان الإسرائيلية Population and Immigration Authority، تبين أن عدد المواليد اليهود في إسرائيل قد زاد بنسبة 20٪ تقريبًا بين عامي 2001 و2011، بينما انخفض عدد المواليد المسلمين والمسيحيين خلال هذه الفترة بنسبة 5٪ و 10٪ على التوالي[121].

ووفقا لهذه الإحصاءات، كان 69٪ من جميع حديثي الولادة في إسرائيل يهودا في عام 2001 ، في حين كان 28٪ منهم مسلمين و1.9٪ مسيحيين. ومع ذلك، في عام 2010، كان 76٪ من جميع الأطفال المولودين في إسرائيل يهودًا، بينما كان 22٪ منهم فقط مسلمين و1.3٪ مسيحيين. ومع إصدار هذه البيانات، تم نشرها على نطاق واسع في المواقع والصحف الإسرائيلية المحسوبة على اليمين، تحت مضمون واحد تقريبًا، أن الخوف من أن يصير اليهود أقلية في كامل الأراضي الفلسطينية، لم يعد موجودًا[122].

وفي عام 2017، عادت نفس الأصوات تتباهى بالخصوبة اليهودية، التي أصبحت أعلى من أي وقت مضى، فيما ادعى كثيرون على أساسها أن هذه الأرقام تقوض ديستوبيا

[120]Ettinger, Y. Demography becoming an asset. Ynetnews. 12/6/2007. https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3479497,00.html

[121]يبقى مفهوم "المسيحيون" غامضًا في الخطاب الديموغرافي الإسرائيلي، حيث إنه يتضمن المسيحيين العرب أحيانًا ويستثنيهم أحيانًا أخرى، حسب المردود السياسي للخطاب. في التعداد الإسرائيلي عام 2008، هناك فئة مخصصة تحت اسم "المسيحيون العرب".

[122]Demographic threat? Not according to statistics. Ynetnews.12/7/2011. https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4158271,00.html

اليسار، وكل "أسطورة" القنبلة الديموغرافية، وفي حين كان إيتنغر يقول إن هناك مشكلة ديموغرافيًة، لكنه لا يوجد قنبلة ديموغرافية أبدًا، فإنه كتب في 2017، مدعيًا أن الحسابات الديموغرافية لا تقوض فكرة "المشكلة الديموغرافية" فحسب، ولكنها تظهر قوة إسرائيل كدولة متقدمة وكاقتصاد قوي، لن يكون بحاجة إلى عمالة أجنبية من أجل تعزيز التنمية، كما هو الحال في الدول الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن "الديموغرافيا المزدهرة في إسرائيل تعزز الأمن الوطني (فئات أكبر من المجندين) وسياسة خارجية أكثر ثقة"[123].

يضيف إيتنغر أنه في في بداية عام 2017، وللمرة الأولى، تجاوز معدل الخصوبة اليهودية في إسرائيل (3.16 مولود لكل امرأة) معدل خصوبة الإسرائيليين العرب (3.11). بالإضافة إلى أن معدل الخصوبة في إسرائيل أعلى من معظم البلدان العربية (السعودية 2.1 مولود لكل امرأة، الكويت 2.4، سوريا 2.5، المغرب 2.1 ، إلخ). ويتوصل كالعادة إلى خلاصة مفادها أن الديموغرافيا ليست خطرًا يواجه إسرائيل، وأن الفلسطينيين سيبقون أقلية إلى وقت طويل.

وبدون أي شعور بالتناقض، فإن إيتنغر وفريقه، يعتبرون في غير موضع، أن الانخفاض المنتظم للخصوبة العربية، من 9.5 ولادات لكل امرأة في عام 1960 إلى 3.11 في عام 2016، جاء نتيجة الاندماج المتسارع للعرب في الحداثة الإسرائيلية، والحقوق التي تحظى بها النساء الفلسطينيات في إسرائيل، حيث إن جميع الفتيات العرب في إسرائيل يكملن

[123] Ettinger, Y. The Jewish-Arab demographic about-face.Israpundit. 10/11/2017 https://www.israpundit.org/the-jewish-arab-demographic-about-face/

دراستهن الثانوية، ويتزايد عددهن في الكليات والجامعات، مما يحسن وضعهن داخل مجتمعاتهن. وقد وسعت هذه العملية من استخدام وسائل منع الحمل، مما أدى إلى تأخير سن الزواج والإنجاب، من سن 15–16، إلى سن 20 سنة وما فوق. وبالإضافة إلى ذلك، "تندمج المرأة العربية بشكل متزايد في سوق العمل في إسرائيل (..) كما أدت عملية التمدن المكثفة إلى تحويل عدد متزايد من عرب إسرائيل من وظائف زراعية ذاتية إلى وظائف مدنية"[124].

غير أن إيتنغر، لا يرى أن المجادلة التي يسوقها بعض المعارضين الإسرائيليين، عن كون الزيادة العالية في الخصوبة اليهودية (الحريدية بشكل خاص) تهدد المجتمع المتقدم والحديث في إسرائيل، وعلى العكس فإنه يرى كما تبين سابقًا، أن هذه الزيادة تعزز من التنمية في مجتمع متقدم.

في العموم، فقد كشفت النقاشات عن الزيادة العربية، حتى قبل هذا الاصطفاف ،عن خطاب انتقائي قائم على ازدواجية فجة فيما يتعلق بربط الخصوبة بالحداثة في إسرائيل، وهي علاقة صاغتها بعض النظريات الديموغرافية المؤسسة. يصف هذا الخطاب الخصوبة باختلاف الموصوف، ويبدو هذا واضحا في الاحتفاء بالخصوبة المتزايدة لليهود، وفي التحذير من خطر الخصوبة العربية العالية، مع أنها في تناقص، والتأكيد على ضرورة ضبطها، فيما تزامن ذلك مع وصف المجموعات العربية كمجموعات متخلفة، يتم تحديثهم من خلال الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. وقد دأبت الدولة على تعيين نفسها مسؤولة عن "تحديث"

[124] ibid

المجموعات العربية، وتحديد خصوبتها، فكان هناك مجموعة من الوسائل العملية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عبرت عن العداء تجاه الخصوبة عند المجموعات العربية، مثل تمويل جمعيات تنظيم الأسرة وتقديم مقترحات لقوانين متعلقة بتنظيم النسل، إلخ[125].

وعلى أية حال، فإن الادعاء الذي يسوقه المناصرون للضم حول الزيادة اليهودية، وإن كان صحيحًا رقميًا، فإنه قائم على إنكار عام لطبيعة الزيادة داخل المجتمع الإسرائيلي، التي يرتبط معظمها بالخصوبة العالية داخل مجموعات الحرديم المغلقة. ولا ينفك ديموغرافيون كثر في إسرائيل، منهم أرنون سوفير، يكررون التحذير بأن إسرائيل ذاهبة لتكون دولة دينية في وقت قريب، بمعنى أنها ستحظى بأغلبية حريدية. وعلى النقيض تمامًا من زعم إيتنغر، فإن هذه الزيادة لا تضيف إلى نسب العمالة الإسرائيلية زيادة حاسمة، فتشكل اقتصادًا متطورا بلا حاجة لمهاجرين، وكذلك فإنها لا تقدم فئات أكبر من المجندين بالضرورة على حد وصفه، لأن النقاش ما زال متداولًا حول المتدينين المتفرغين للتعليم، الذين لا يعملون ولا يخدمون في الجيش، ويشكلون بطبيعة الحال عالة على الاقتصاد الإسرائيلي.

إن النقاش عن الزيادة السكانية اليهودية، باعتبارها وسيلة لردع الزيادة العربية، وتأكيدًا على عدم الحاجة للانفصال عن الضفة الغربية، يأخذ أبعادًا أخرى، غير حسابية. ويرى الفريق "المتشائم" من المستقبل الديموغرافي، أن "الخصوبة السياسية" التي يتم تعزيزها داخل المجتمع الإسرائيلي، بمعنى تعزيز الإنجاب أكثر لأهداف سياسية، قائمة على تجاهل

[125] Kanaaneh, R. A. Birthing the nation: Strategies of Palestinian women in Israel. University of California Press2002.

لخطورة القضايا الطبيعية، ليس على صعيد التحول إلى مجتمع ديني فحسب، ولكن حتى على صعيد النقاش عن مسألة الكثافة السكانية.

على سبيل المثال، وبمقدمة طويلة عن ضرورة كسر التابوهات والمحظورات في مجتمع "منفتح" مثل المجتمع الإسرائيلي، وبرجاء ألا يتلقى اتهامات على غرار الخيانة أو الفاشية أو معاداة السامية، وبتأكيدات متكررة على أنه "صهيوني ملتزم"، يقدم ألون تال لكتابه بعنوان "الأرض مليئة"[126].بمجرد فتح هذه القضية، "كن مستعدًا أن تتهم من اليمين بأنك ضد الصهيونية، ومن اليسار بأنك فاشي". هكذا يحذر الديموغرافي الإسرائيلي المعروف أرنون سوفيرمؤلف الكتاب وغيره ممن يكتبون في هذا الشأن[127].

لا تمهد هذه المقدمة عن "المحظورات" وضرورة الانفتاح وتقبل النقد، أمام كتاب في نقد الصهيونية، ولا في إعادة التأريخ لها، وليس الكتاب المذكور كتابًا في إعادة الاعتبار للفلسطينيين أو روايتهم. إنه مجرد كتاب، وللمفارقة، عن الكثافة السكانية في إسرائيل وخطرها على المستقبل البيئي للدولة. احتاج المحاضر في جامعة تل أبيب إلى كل ما سبق، من أجل أن يقول إن الإنجاب المتزايد يضر بالأوضاع البيئية في البلاد.

يتفق كل من سوفير و يفغينيا بيستروف مع هذا الطرح، إذ يضعان مشكلة الكثافة السكانية والاكتظاظ، كواحد من المشكلات الأهم التي ستواجهها في إسرائيل في هذه السنوات

[126]Tal, A. (2016). *The land is full: Addressing overpopulation in Israel*. Yale University Press.

[127]Ahituv, Netta. Forget Iran. Is the Fertility Rate the Real Threat to Israel's Existence? Haaretz. 16/4/2017. https://www.haaretz.com/israel-news/forget-iran-is-the-fertility-rate-the-real-threat-to-israel-s-existence-1.5461149

بالإضافة إلى مشكلة تحول الحرديم إلى نسبة طاغية في البلاد، حيث إن عدم تعديل قوانين "العلياه"، أي العودة الصهيونية، التي تتيح لأي يهودي أن يسكن في إسرائيل، بمجرد وصوله إليها، سيجعل مع دعم "الخصوبة السياسية"، الاكتظاظ مشكلة مصيرية للمستقبل الإسرائيلي. وفي ظل سيطرة الحرديم على "الأطراف" فإن الهجرة الداخلية باتجاه تل أبيب، ستجعل توزيع السكان غير طبيعي نهائيًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الديموغرافيين الرائدين في التنظير للانفصال عن الفلسطينيين، يؤكدان أن هذه الزيادة، التي تهدف إلى محاربة الفلسطينيين، ستقوم على محاربة المجتمع الإسرائيلي لنفسه، من خلال تعزيز الشروخ بين الفئات العلمانية والدينية، كما أنه سيؤدي إلى نوع من الاصطفاف الذي سيؤثر سلبًا على الديمقراطية الإسرائيلية، كما ستؤدي هذه الزيادة إلى استفحال الفقر ومغادرة العلمانيين الذين ليس باستطاعتهم التكيف مع النمط الديني الصارم في الحياة[128].

وفي حين أن المؤشرات الديموغرافية، تكفي ليكون هناك اهتمام أكاديمي بعلاقة النمو السكاني بالموارد والكثافة السكانية، والمستقبل التنموي، وهي كلها مواضيع شاغلة في الأوساط الاكاديمية في العالم، إلا أن أيا من ذلك لا يحدث في الوسط العلمي الإسرائيلي، حسب ما يوضح أورنستاين، بسبب الحمولة السياسية بالغة الحساسية، التي يحظى بها هذا الموضوع.[129] وهو ما يتفق معه أرنون سوفير على أية حال[130].

---

[128]سوفير، أرنون. بيستروف، يفغينيا. مرجع سبق ذكره.

[129] Orenstein, D. E. (2004). Population growth and environmental impact: Ideology and academic discourse in Israel. *Population and Environment*, *26*(1), 41-60. p.42

[130]بيستروف، يفغينيا وسوفير، أرنون (2011)

يقدم سوفير وبيستروف للطبعة الخامسة من مؤلفهما المذكور، بالقول بنزعة متشائمة واضحة: "يبدو أن انعدام القدرة على الحكم أصبح قاعدة، لكن المشكلات كبيرة وتتطلب حلولًا ثورية. والتشبيه الذي أوردناه في الطبعة السابقة ثبتت صحته في العام 2010: التيتانيك– إسرائيل تبحر نحو جبل جليدي كبير وفتاك، بينما تتواصل الاحتفالات في قاعات الرقص (في تل أبيب) وسط رفض عنيد للإصغاء إلى التحذيرات ("أنتم أنبياء غضب"). وبينما نحن، حاملو جواز السفر الإسرائيلي فقط، لا نملك وطنًا آخر لنا، اكتشفنا أن جوازات سفر أجنبية كثيرة مخبأة في جيوب جزء كبير من الراقصين النخبة الإسرائيلية، وهم يتهيأون للقفز من السفينة"[131].

ويعتبر جزء من الفريق الرافض للضم، أن محاولة إنكار وجود خطر ديموغرافي، والتستر على وجود هذه "القنبلة الموقوتة"، دفع باتجاه التحريض على الإنجاب، والزيادة الحريدية، التي ستؤدي في آخر الأمر إلى تحول إسرائيل إلى دولة دينية. لم يكن هذا هو الحال دائما، وفقًا للأستاذ في الجامعة العبرية جورام ميشار مثلًا، خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، حيث كانت الخصوبة بين قطاع اليهود الأرثوذكس المتطرفين متطابقة تقريبًا للخصوبة لدى اليهود العلمانيين، وكان متوسط عدد الأطفال أقل من ثلاثة. ورغم أن إدارة نتنياهو تراجعت عن قانون تمويل العائلات الكبيرة، وخففت من الدعم الكبير لعدد الأطفال العالي، إلا أن ميشار مثله مثل آخرين من الرافضين للزيادة الحريدية، يعتقدون أن الحكومة

[131] المرجع السابق.

تتحمل المسؤولية، منذ سنت هذه القوانين، وخلقت نوعًا من الاحتفاء بالعدد الضخم من الأبناء[132].

3- الضم لا يعني إعطاء الفلسطينيين حق التصويت

لقد نحت بعض الآراء التي تسعى إلى التقليل من شأن الزيادة العربية، إلى القول إن هذه الزيادة لن يكون لها ثقل داخل النظام السياسي في حالة الضم، لأن ضم الضفة الغربية لا يعني إعطاء الفلسطينيين الساكنين فيها، حق التصويت في الكنيست. وقد ظهرت هذه الآراء في السنتين الأخيرتين بشكل ملحوظ. خاصة في أوساط المؤسسات غير الحكومية المناصرة للضم، مثل "نساء بالأخضر" الرائدة في هذا السياق، بالإضافة إلى بعض النواب والوزراء من الأحزاب الأكثر تطرفًا، مثل حزب البيت اليهودي، وبطبيعة الحال في بعض الأوساط الحريدية.

كان هناك إقرار داخل هذه الأوساط، أن من القضايا التي يتعين نقاشها في حالة الضم، ما إذا كان ينبغي تزويد سكان الأقاليم العربية بفرصة الحصول على الجنسية أو منحهم إقامة دائمة أو تعويضهم من أجل الانتقال إلى مكان آخر. وتعددت الآراء، لكن معظمها يتفق على عدم إعطاء حق التصويت للعرب، في المدى المنظور. وبينما تذرعت بعض الأصوات بأنه من الطبيعي أن يكون هناك عملية طويلة من الإدماج، قبل إعطاء المواطنة، مثل ما يحدث في دول كثيرة، فإن آخرين نادوا بأن الفلسطينيين، الغارقين بنعم الحرية والديمقراطية

[132] Tal, A., Racing toward disaster: Israel's unsustainable population bomb. Jerusalem post. 23/9/2017. https://www.jpost.com/Jerusalem-Report/Racing-toward-disaster-Israels-unsustainable-population-bomb-504249

الإسرائيلية، لا يستحقون هذا الحق، ويمكنهم الاكتفاء بالحقوق المدنية الأخرى. وعلى أية حال، فإن رأيًا بدأ يتبلور داخل هذه الأوساط، يرفض مستشهدًا بنموذج القدس الشرقية، أن عدم إعطاء حق التصويت في الكنيست للفلسطينيين سيهدد ديمقراطية الدولة، فهذا مجرد "نقص بسيط" لا يكفي للحكم على هوية الدولة.

فيما اعتبر آخرون أن وجود العرب نفسه في هذه "الأرض اليهودية" هو حق تعطيه إسرائيل للفلسطينيين من دون أن تكون مجبرة على ذلك. وكما يدعي ماثيو هواسمان، فإنه و"بالنظر إلى أن القصد الأصلي لسان ريمو والانتداب كان إعادة اليهود إلى وطن أجدادهم، وأن دولة عربية في الأردن تم إنشاؤها على ثلاثة أرباع الأراضي الواقعة تحت الانتداب، يمكن المجادلة أنه لا يوجد على إسرائيل أي التزام أخلاقي أو ثانوني لمنح أي جنسية، تحديدًا لأولئك الذين يرفضون وجودها كدولة يهودية. بغض النظر عن الأساليب المستخدمة، فإن لدى إسرائيل بالتأكيد مزاعم تاريخية وقانونية صحيحة فيما يتعلق بيهودا والسامرة. إن الطريقة التي يتم اختيارها للتعبير عن هذه الادعاءات هي أمور يجب أن تحددها هي وحدها. لقد أظهر المجتمع الدولي أنه لا ينوي دعم حقوق إسرائيل التاريخية أو مصالحها القانونية، بل يسعى بدلاً من ذلك إلى فرض إنشاء دولة فلسطينية على حساب تلك الحقوق والمصالح ذاتها. لذلك، يمكن لإسرائيل أن تعتمد فقط على نفسها في صياغة حل يجعل من المعنى القانوني والتاريخي والمعنوي منطقيًا، ويضمن أمنها واستمراريتها كدولة ديمقراطية يهودية"[133].

[133] Matthew M. Hausman, J.D.. Op.cit.

تستند هذه الآراء كما هو واضح، إلى نوع من الافتراضات المتناقضة عن الديمقراطية. ومن دون النقاش عما ورد عن الاعتماد على رواية مسيانية من أجل المجادلة بأن الضفة الغربية هي أرض يهودية، أو حتى المجادلة القانونية المنقوصة، فإن هناك تعريفًا متناقضًا للديمقراطية. في الوقت الذي يجادل فيه الكاتب أن إسرائيل ليست مضطرة أخلاقيًا أو قانونيًا لإعطاء جزء كبير من العرب بعد الضم، أي حق للتصويت أو المشاركة السياسية، فإنه يقول إن فعل ذلك، أي تجريد الفلسطينيين من حقوقهم الديمقراطية هو ما يحافظ على إسرائيل كدولة ديمقراطية، بالتوازي مع كونها دولة يهودية. وهو ما معناه، أن المحافظة على العملية الديمقراطية والاتخابات بمعزل عن الفلسطينيين، هو الحل.

يذكر هذا النموذج الذي يقترحه هواسمان ببعض التجارب الأولية للديمقراطية، التي نادت بأن يكون المواطنون متساوين أمام القانون، وفي الحق بالمشاركة السياسية والترشح والتصويت، لكنها أعادت إنتاج الإقصاء من خلال صفة المواطنة نفسها، التي تضمنت فقط الذكور المالكين والبيض، بحيث لم تكن النساء ولا العبيد ولا الفقراء ضمن لائحة المواطنين. وفي نموذج "هواسمان"، فإن ديمقراطية الدولة، لا تتعرض لأي خطر، جراء إقصاء الفلسطينين، لأنهم أصلًا ليسوا ضمن المواطنين الكاملين الذين تشملهم العملية الديمقراطية.

يتفق مع هذا الطرح كل من دانيا مطر وإيهيدوت كازوفر، الثنائي المؤسس لجمعية "نساء بالأخضر" ولمدونة "ريبونوت" (سيادة) التي أنشئت للمطالبة بضم الضفة الغربية، وفرض "السيادة" الإسرائيلية عليها. وتقولان في مقالة منشورة في نفس المدونة المذكورة، إن الإسرائيليين يعرفون كلهم أن كل القصص عن "الشعب الفلسطيني" مجرد خيال.

"أن العرب تسللوا إلى إسرائيل نتيجة للعودة الصهيونية، من أجل العثور على عمل. تسللوا كأفراد وليس كشعب له أي نوع من أنواع الحقوق الوطنية على الأرض"، وادعتا أن هذه الرواية لم تُخترع إلا في السبعينيات. وباستخدام هذه الرواية الصهيونية الكلاسيكية "الأرض التي بلا شعب"، فإن الكاتبتان المتطرفتان، يقولان فيما يتعلق بفرض السيادة على الضفة الغربية:

"هؤلاء العرب هم الآن في بلادنا. بعد تطبيع السيادة على يهودا والسامرة، سيتمكن السكان العرب الذين يرغبون بالبقاء هنا، من التمتع بالسلام والأمن في ظل السيادة الإسرائيلية مع إعطائهم حق الإقامة، وفرصة للمواطنة إذا ما استوفوا معايير الولاء". بينما تضيفان بسخرية:

"أبرتهايد أبرتهايد"، سوف تزعق القلوب المنفطرة، لكن هذا أيضا، مجرد ديماغوجية رخيصة. العرب أنفسهم يعرفون أن الظروف التي سيعيشون فيها كمقيمين في إسرائيل أفضل بكثير مما لدى أي عربي آخر في الشرق الأوسط. وبالمقارنة مع كثير من الحقوق المهمة التي سيحصلون عليها، فإن عدم قدرتهم على التصويت للكنيست يعد انتهاكًا لا يذكر للحقوق المدنية، وليس علينا الاعتذار عنه. يوجد في جميع أنحاء العالم قطاعات من السكان تتمتع بوضع مماثل والعالم هادئ. نعم، "فقراء مدينتك هم الذين يجب أن تكون لهم الأفضلية". يجب أن نهتم بشعبنا. هذا هو التزامنا.

فيما ستكرران نفس الخطاب عن "الأغلبية اليهودية"، مع شكر بارز لـ"الباحث والسفير إيتنغر" قائلتان إنه يمكننا أن نكون متفائلين. فهناك بالفعل أغلبية يهودية في "أرض إسرائيل" ومع السياسة الصهيونية المناسبة للسيادة والحكم، ستكون حكومة إسرائيل قادرة على تحقيق

أغلبية يهودية صلبة بنسبة 75٪. بالنسبة لأولئك الذين يحاولون تخويفنا بما يسمى الشيطان الديموغرافي، بإضافة أكثر من مليون عربي إلى بياناتهم لأسباب سياسية، نقول: لقد نجونا من فرعون. سنبقى على قيد الحياة أيضًا[134].

من جهته، فإن نائب وزير الدفاع الإسرائيلي، وعضو الكنيست الحاخام إيلي بن داهان، صرح بعد نشر الإدارة المدنية لأعداد الفلسطينيين في الكنيست في 2018، أن هذه التهديدات غير صحيحة، لأن "تطبيق السيادة على يهودا والسامرة لا يعني منح التصويت الفوري للفلسطينيين".

وقال إن إسرائيل "وحدت" جميع أجزاء القدس، لكن سكان القدس الشرقية لا يحق لهم التصويت للكنيست. إنهم يصوتون فقط للبلدية. واعتبر أنه حتى مع ضم الضفة الغربية، فإن "الحقوق المدنية الكاملة لا تعطى، وبالتأكيد ليس في اليوم الأول"

فيمتا يستشهد بنموذج القدس الشرقية، متسائلًا بطريقة استنكارية، إنت كانت إسرائيل أقل ديمقراطية بعد "الأوضاع الممنوحة" للفلسطينيين في القدس الشرقية؟. "الحقيقة هي أننا لا نتحدث عن المواطنين الذين يذهبون إلى صناديق الاقتراع كل أربع سنوات. كانت الانتخابات الأخيرة (التي أجرتها السلطة الفلسطينية) قبل 13 عامًا. إنهم بعيدون عن ديمقراطية ذات معنى كما نعرفها. هناك العديد من الأمثلة من المواطَنة التي تُمنح بالتدريج ، حتى في

[134] ihudit kazover & nadya matar. Ribonut. 29/3/2018. Op.cit.

الولايات المتحدة، هناك إقليم كبير، غوام، حيث لا يتمتع المواطنون بالجنسية الكاملة (ولا يمكنهم التصويت في الانتخابات الرئاسية)، فهذه الأمثلة موجودة[135].

وفي مؤتمر أقامته حركة "نساء بالأخضر"، ومدونة سيادة، بخصوص ضم الضفة الغربية، اتفق عدد من المتحدثين اليمينيين على أن الضم لا يعني إعطاء سكان الضفة حق التصويت.

وقال بتسلئيل سموتريتش، النائب عن حزب البيت اليهودي، وهو مستوطن لا ينفك ينادي بالضم، إن الفلسطينيين سيكونون في بلد يحترم قيم الحرية والديمقراطية، فيما سيكون أولئك

الذين يوافقون على العيش تحت "السيادة" الإسرائيلية، في مستوى أفضل بعدة مرات من مواطني جميع الدول العربية الأخرى في المنطقة، بما في ذلك تحت إدارة السلطة الفلسطينية، لكن إسرائيل ليست ملزمة بالسماح للعرب بالتصويت، لأنها "لن تسمح للفلسطينيين بتحقيق ما لم يستطيعوا تحقيقه من خلال الإرهاب، أي تقويض الطابع اليهودي للدولة".

وتذرع سموتريتش في المؤتمر، بأن الوضع السياسي ليس مثاليًا، حتى يتم طرح خيار مثالي، قائلا إنه لا يرغب بتعريض العنصر اليهودي ووجوده للخطر فقط من أجل إعطاء العرب حق التصويت، مشيرًا أن هناك ثمن بسيط لا بد من دفعه من أجل حماية الطابع اليهودي

[135] 'Sovereignty is not the granting of an immediate right to vote'. Arutz Sheva (Israel National News). 27/3/2018. https://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/243702

لإسرائيل، وهو هذا الخلل "الطفيف في الديمقراطية". مع ذلك، فإنه يستدرك "لكن لمجرد وجود عيب، لا يعني أن الدولة ليست ديمقراطية".

وبالنسبة لموشيه فيجلين، النائب اليميني المتطرف الذي قدم أكثر من مرة مشاريع لقوانين متعلقة بالضم والسيطرة على المسجد الأقصى، والذي لا تقتصر دعوته على ضم الضفة الغربية، ولكنه يدعو إلى ضم قطاع غزة أيضًا، فإن الحل هو إعطاء العرب ثلاثة خيارات بعد الضم، هي الهجرة أو الإقامة الدائمة، وأخيرًا الجنسية للمجموعات التي تثبت ولاءً قياسيًا لإسرائيل[136].

وحسب كتيب نشره حزب زيهوت، الذي يديره فيجلين، تحت عنوان "خطة حزب زيهوت للسلام: دولة واحدة لأمة واحدة"، وتم تداوله في شبكة الإنترنت، فإن الحزب المتطرف يجادل بنفس وجهة نظر فريق إيتنغر، كما يستشهد بدراسات الفريق للقول إنه لا يوجد خطر ديموغرافي عربي بعد الآن. فيما يتضمن الكتيب جزءًا كاملًا تحت عنوان "قضية المواطنة". ويلخص الكتيب طريقة التعامل مع الفلسطينيين المطلوبة، بعد الضم، من خلال وضعهم أمام ثلاثة خيارات.

- الهجرة "الطوعية" بمساعدة إسرائيلية أمريكية من خلال منح سخية، وإغراءات، وتوفير ظروف مناسبة ومشجعة على الهجرة في الدول المستضيفة.

[136] Belman, T., The Ultimate Alternate Israel-Palestine Solution. Israpundit 8/1/2018. https://www.israpundit.org/the-ultimate-alternate-israel-palestine-solution-3/

- منح الإقامة الدائمة، على غرار "البطاقة الخضراء" في الولايات المتحدة، وليس مثل ما هو معمول به حاليًا في القدس الشرقية. على شرط أن هذا الوضع سيُعرض فقط على أولئك العرب الذين يعلنون علانية عن ولائهم لدولة إسرائيل كدولة للأمة اليهودية.
- سيحظى عدد قليل من العرب، الذين يربطون مصيرهم بمصير الأمة اليهودية، مثل الدروز، أن يدخلوا في عملية طويلة الأجل للحصول على الجنسية وفقط وفقا للمصالح الإسرائيلية[137].

4- إسقاط غزة من الحسابات

منذ أن انسحبت إسرائيل من قطاع غزة، وتم إخلاء المستوطنات التي كانت مقامة على غلاف القطاع،لأسباب تتعلق بالمخاطر الديموغرافية، سقطت غزة من غالب التخيل السياسي الإسرائيلي الرسمي عن الجغرافيا، مع ذلك، فإن الضفة الغربية بقيت جزءًا من "الخارطة الإسرائيلية"، ورغم الجدل الواسع الذي أحدثته هذه الخطوة، والشروخ داخل مجتمع المستوطنين تحديدًا، فإن نفس هؤلاء الداعين إلى ضم الضفة الغربية، يستخدمون اليوم خطابًا قائمًا على استثناء غزة من "الجغرافيا الإسرائيلية" المفترضة.

[137] The Zehut Party Peace Plan: One state for one nation. 2018. http://docs.wixstatic.com/ugd/1577ba_3930a1ff83574552a50ba3e069cc8603.pdf

يتبنى معظم القائمين على خطاب التقليل من شأن الزيادة العربية، أو التقليل من حجمها، من أجل تأييد ضم الضفة الغربية، السردية القائلة إن الانسحاب من غزة كان خطأ، وهو على أية حال موقف فريق يورام إيتنغر وبانيت زيمرمان وروبرت سيد وغيرهم داخل المؤسسة اليهودية الأمريكية للأبحاث اليدموغرافية، في مقابل موقف أرنون سوفير و سيرجيو ديلا برغولا، الذين كان الانسحاب من غزة بمثابة نجاح تنظيراتهم في الدخول إلى حيز التطبيق داخل إدارة آرئيل شارون.

ورغم تبنيهم لهذه السردية الرافضة للانسحاب من غزة "بأثر رجعي"، فإن جزءًا منهم يستغل "منجزات الانسحاب من غزة" كما يقول سوفير وفريقه، أي أنهم يستغلون حذف غزة من الخريطة الإسرائيلية من أجل حذف سكانها من حسابات التوازن الديموغرافي.

استخدم الخطاب اليميني حول غزة أطروحتين متناقضتين، للقول إن الانسحاب عن الضفة الغربية ليس الخيار الأفضل كما تدعي أوساط المعارضة.

الأطروحة الأولى هي أن خطوة الانسحاب "الفاشل" من غزة، لم تكن ناجعة أمنيًا نهائيًا، حيث يقول هذا الفريق إن إسرائيل اضطرت لخوض عدد من الحروب مع غزة بعد الانسحاب، ولدفع مئات ملايين الدولارات من أجل أنظمة دفاعية مثل نظام القبة الحديدة، كما أنها لا تزال معرضة للخطر بفعل الصواريخ التي يتم إطلاقها من غزة، وهو ما يعني أن نموذج الانسحاب لم يكن الخطوة الأفضل. ومن خلال هذا الطرح، يجادل المؤيدون للضم، أن الانفصال عن الضفة الغربية لن يكون ناجحًا أيضًا.

الأطروحة الثانية، أن غزة سقطت من الحسابات أصلًا، وبالتالي فإن الفلسطينيين الذين يسكنون فيها ليسوا جزءًا من الحسبة الديموغرافية، التي تحدد الأغلبية والأقلية، ويطالب هؤلاء بحساب سكان الضفة الغربية فقط[138].

لقد جرى نقاش مثلا بين هذين التيارين في الصحافة الإسرائيلية والأميركية، بعد آخر خطاب لوزير الخارجية الأميركي في إدارة باراك أوباما، جون كيري، والذي طالب فيه الإسرائيليين بحدة غير مسبوقة، بأن يلتزموا بحل الدولتين، قبل أن يفوت الأوان، ويصبح الفلسطينيون أغلبية. وقد ساق كيري نفس المخاوف الإسرائيلية الرائجة، وتحدث في خطابه عن أن الأغلبية الفلسطينية في المستقبل القريب، قد تحرم الإسرائيليين من الدولة اليهودية والديمقراطية في نفس الوقت، بالإضافة إلى أن الفلسطينيين أنفسهم لن يقبلوا بدولة يهودية بهذه الشروط الميسرة التي يوفرها حل الدولتين، عندما يصيرون أغلبية[139].

تباينت الردود الإسرائيلية على طرح كيري، الذي اعتبر مفاجئا في وقته، ويمكن الحديث أن منطلق رفض "ابتزاز" الخارجية الأميركية، كما أطلقت عليه الصحافة اليمينية في إسرائيل، جاء في سياقين. الأول بالمجادلة ضد فكرة الخطر السكاني الفلسطيني نفسه، وتصوير فكرة الأغلبية الفلسطينية – التي ستحدد شكل الصراع – أسطورة عفى عليها الزمن. أما السياق

[138] For example: Gregg Roman. The myth of Israel's demographic doomsday. Thehill 11/22/16. http://thehill.com/blogs/pundits-blog/international-affairs/307174-the-myth-of-israels-demographic-doomsday

[139] Read John Kerry's Full Speech on Israeli Settlements and a Two-State Solution. Time. 28/12/2016. http://time.com/4619064/john-kerrys-speech-israel-transcript/

الثاني فكان بالمجادلة في أن الانفصال عن الضفة الغربية ليس ناجعا أمنيا، ولن يوقف إطلاق الصواريخ باتجاه المناطق الإسرائيلية.

وكان الإصرار على نفي التهديد الديموغرافي باعتباره أسطورة، من خلال القول إن غزة منفصلة عن النقاش حول ضم الضفة الغربية أو حل الدولتين ، متقاطعًا مع الاستخدام المتواصل لفرضية الفجوة، والأرقام الفلسطينية "الخاطئة".[140]

استتمر هذا الطرح في كثير من المجادلات، بما في ذلك داخل الكنيست مع طرح الإدارة المدنية للأرقام المتوقعة في حدود فلسطين التاريخية، كما وردت في أكثر من مناظرة ونقاش.

[140] Gregg Roman. Op.Cit

الفصل الرابع: السجال الديموغرافي والأمننة الشاملة

حسب المعايير الأربعة التي تم توضيحها في التوطئة النظرية، فإن إسرائيل، تمثل حالة أمننة عميقة، بشكل مباشر. وعلى عكس ما يذهب إليه، فإن طغيان ورواج التهديد الديموغرافي ليس فقط العامل الوحيد الذي ينطوي على هذه الأمننة، إذ يتبين أن الانقلاب على التهديد الديموغرافي أيضًا، كما سنوضح، ينطوي على نفس هذا النوع من الأمننة.

- أولا: في الشق الأول المرتبط بعلاقة التسييس بالأمن، فإنه قد أصبح واضحًا كما يوضح كل من زريق وبشارة، أن ثمة تقاطعات مباشرة بين ما هو أمني وما هو سياسي في إسرائيل، وهو خطاب غالبًا ما يستدعي ويستشهد بالمظلومية التاريخية لليهود، ويعزو عمليات التطهير العرقي التي وقعت بحقهم في أوروبا، إلى كونهم لم يملكوا دولة كانوا أغلبية فيها[141]. وبالتالي فإن عمليات الأمننة أي تحويل القضايا إلى قضايا أمنية، ترافق بشكل فج مع تحويل الخاص إلى عام. في حالة السجال الديموغرافي، فإن الخطاب التقليدي الذي تضمن القلق من الزيادة السكانية العربية، حول الخاص (الإنجاب، الخصوبة، الحياة الجنسية) إلى مواضيع عامة من ناحية، من حيث تصوير أنها تهم مستقبل الدولة، وتمس بشكل مباشر في الشأن العام[142]، ثم إلى شأن أمني من حيث ربطها بالأمن القومي، ثم إلى شأن سياسي من خلال

[141] تال، ألون (2018). مرجع سابق.

[142] R. A. Kanaaneh. Op.Cit.

ربطها بالإجراءات المقترحة للتعامل مع الفلسطينين، والطرق المتقرحة لإنهاء الصراع (حل الدولتين، الضم، حل الدولة الواحدة، إلخ)[143].

بيد أن الخطاب المضاد الذي نشأ في أوساط اليمين، والرافض للخطاب الديموغرافي، حتى لو كان ينقلب على مقولة التهديد الديموغرافي، فإنه يدخل في قلب السجال حول خطورة أو عدم خطورة الموضوع السياسي للخصوبة، ويواصل ربطها في الشأن العام. يدعي هذا الخطاب كما تبين مثلًا، أن حل الدولتين ليس ضروريًا، لأن الخصوبة العربية لم تعد خطيرة، وأن الضم أصبح ضروريًا لأن هناك ظروفًا تهيئها الزيادة اليهودية المرتفعة. وبالتالي فإن هذا الخطاب لا يقوم على رفض تسييس موضوع الخصوبة، ولكنه يجادل بالقدرة على مواجهته كشأن سياسي. وإجمالًا، فإن نزع التهديد عن صفة، من خلال الافتراض أن هناك عملية سياسية نجحت في التعامل معها، هو جزء أصيل من عملية الأمننة نفسها[144]، خاصة عندما يترتب على "نزع التهديد" خلاصات سياسية وأمنية.

- ثانيا: تكون التهديدات الوجودية داخل عمليات الأمننة العميقة متشابكة بشكل مركب، بمعنى أن هناك تنوع في هذه التهديدات لكنها كلها حسب القائمين على الأمننة، تهديدات تؤول في النهاية إلى تهديد أشمل يمس بطابع الدولة وهويتها

[143] زريق، إيليا. مرجع سابق.

[144] Buzan, B., Weaver, O., & De Wilde, J. (1998). Op.Cit.

ومستقبلها. وهو ما نرى أنه ينطبق على إسرائيل بدرجة عالية أيضًا. حيث إن هناك تنويعات داخل السجال الديموغرافي، داخل الأوساط التي تدافع عن وجود تهديد ديموغرافي، أو الأوساط التي ترفض ذلك. وكما تم التبيان سابقًا، فإن الفريق القائل بوجود تهديد ديموغرافي، يتبنى أنواعًا مختلفة من المخاوف، منها ما هو متصل بالتوجه نحو حل دولة ثنائية القومية وانتهاء وجود إسرائيل كدولة ديمقراطية ويهودية في آن. أو تحول إسرائيل إلى دولة يهودية نتيجة محاولة الخوض في تنافس في الخصوبة مع العرب. فإن الأوساط الرافضة لوجود تهديد ديموغرافي، تتبنى وجود مخاطر استراتيجية أخرى متعلقة بالجغرافيا، وأن تشكيل دولة فلسطينية بحجة الزيادة السكانية العربية يشكل خطرًا على وجود إسرائيل. بالإضافة إلى أن الإقرار بوجود تهديد ديموغرافي، وفق هذا الفريق، سيهدد فكرة إسرائيل الكبرى، وسينمي تطلعات العرب مستقبلًا للسيطرة على الأراضي التي استعمرتها إسرائيل في عام 1948. بالإضافة إلى التهديد من التهديد الديموغرافي نفسه، ومن تبعاته على السياسات الإسرائيلية، من ناحية التقلص ووقف الاستيطان.

- ثالثا: يكون النظام السياسي أو الهوية السياسية، هو نفسه موضوع الشرعية السياسية. وهو ما يبدو جليًا أيضًا في السجال الديموغرافي الإسرائيلي، من ناحية كون الفريقين الرافض لوجود تهديد سكاني عربي والمؤمن بوجوده، هو صراع على وجهة النظر الأقدر ليس فقط على تحقيق الأمن، ولكن على المحافظة على طابع

يهودي وديمقراطي وحديث لإسرائيل، مع اختلافات تعريفات هذه الصفات، والاتفاق على كونها مرتبطة بالامتياز الذي يحظى به المستعمرون اليهود.

- رابعًا: ليست خطوات أو إجراءات الأمننة خطية، كما أنها غير قائمة على ثنائيات واضحة. يتجسد هذا بشكل مباشر في كون التهديدات الديموغرافية غير مرتبطة بشكل مباشر بعوامل ثابتة. على سبيل المثال، وكما يبين أبولوف من خلال مخطط يقيس نسبة صعود التهديد الديموغرافي مع الزمن، من خلال حساب عدد المقالات والتصريحات في كل فترة، فإن هذا التهديد لم يكن مرتبطًا دائمًا بالأرقام، على صعيد النمو السكاني أو الهجرة أو الخصوبة[145].

[145] Abulof, U. (2014). Op.Cit .

الأمننة والصراع بين النخب

إن تبلور خطاب جديد ومعارض في أوساط اليمين الإسرائيلي لمقولة خطر الزيادة السكانية العربية، ليس استثناء، خاصة إذا قورن بالاصطفافات الجديدة داخل المجتمع الإسرائيلي، وتحديدًا فيما يتعلق بسيطرة الأطراف الاستيطانية على المؤسسات التمثيلية في الدولة، متجسدة بالكنيست والحكومة، مقابل تراجع نفوذ النخبة الأشكينازية التقليدية، التي لا تزال تسيطر جزئيًا على المؤسسات التقليدية، مثل الجيش والمؤسسة الأمنية (الموساد والشاباك بشكل خاص)، وهو ما يعطي انطباعًا أوليًا عن كون الصراع حول ضم الضفة الغربية، والصراع حول خطورة الزيادة العربية، صراعًا بين النخبة الاستيطانية ومؤسسات الدولة العميقة. ومن الملاحظ أن النخبة التي تقف على رأس الرافضين لضم الضفة الغربية، والداعين لحل الدولتين بحجة المخاطر الديموغرافية، تمثل القيادة التقليدية للجيش والمؤسسات الأمنية والاستخباراتية، وهو ما تجلى بشكل مباشر في حركة "ضباط من أجل الأمن". حيث ضمت هذه المجموعة المعروفة بالترويج لمقولة "الديستوبيا الديموغرافية" في إسرائيل، عددًا غير قليل من مدراء الموساد والشاباك، وكذلك رئيس سابق لأركان الجيش.

في نفس هذا السياق، فقد تبنى المناصرون للضم، موقفًا واضحًا يرفضون فيه أن يعيش المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية كإسرائيليين من الدرجة الثانية، حسب وصفهم، بمعنى أنهم يتعاملون مع الضم، باعتباره نضال مستوطني الأطراف ضد المركز. إن الضم كما ترى بعض الأصوات اليمينية هو الوسيلة الوحيدة، من أجل حماية المستوطنين من

المحيط العربي العدائي، ومن ألا يتحولوا إلى "الغيتوهات الجديدة" في القرن الواحد والعشرين[146].

يبدو من غير المعهود، أن يتبنى اليسار التهديدات الديموغرافية، التي غالبًا ما تكون رائجة داخل أوساط اليمين والأحزاب الشعبوية في العالم، على الأقل في الفترة الأخيرة مع موجات اللجوء، وهو على أية حال، ما لم يبد مفهومًا بالنسبة للتصورات النظرية الأحادية، التي تتبنى فهمًا جوهريًا للعقيدة الأمنية الإسرائيلية، ينكر التغيرات الدينيماكية في المجتمع الإسرائيلي بشكل حاسم.

ومع أن اليسار التقليدي في إسرائيل، يسعى لتصوير نفسه باعتباره الحارس الأخير للقيم الأخلاقية الصهيونية، التي تبلورت بشكل متناقض داخل مؤسسات الجيش، ومع النخبة الأشكينازية الأولى، فإن موقفه يبدو أقل قلقًا حول مصير السكان الفلسطينيين، حتى من اليمين نفسه. لقد تبنى اليمين الإسرائيلي، متمثلًا بالليكود، واليمين المتطرف متمثلًا بالبيت اليهودي وأحزاب أخرى، خطابًا يقول بضرورة ضم العرب باعتبارهم "عرضًا جانبيًا" لا بد من قبوله، من تحقيق الغاية الأهم، أي ضم كامل الضفة الغربية، بينما تعامل اليسار التقليدي، متمثلًا بحزب العمل والمعسكر الصهيوني لاحقًا، بالإضافة إلى النخبة الأمنية التقليدية، مع

[146] Sharpe, V. Do not let Jewish towns in Judea and Samaria be 21st century ghettos. Jewish website. 23/7/2017.

https://jewishwebsite.com/opinion/do-not-let-jewish-towns-in-judea-and-samaria-be-21st-century-ghettos/17236/

العرب كمجموعات خطيرة يجب الانفصال عنها في أسرع وقت ممكن، لتجنب شرها، حتى لوكانت "خسارة" الضفة الغربية، كلفة لذلك.

وفي حين أن مفهوم الأمننة يرتبط دائمًا بالافتراضات عن مخاطر وجودية تحيط بالدولة والسكان والمجتمع، أو في أقل الأحوال مخاطر من أن تخسر بعض الفئات امتيازاتها، فإنه لا بد من الإشارة، أن هذه النزعة من التهديد لا تقتصر في السجال الديموغرافي في إسرائيل على اليسار التقليدي، حيث يتبنى اليمين واليمين المتطرف، ما تطلق عليه هذه الدراسة، خطاب أمننة بديل.

حسب أوريل أبولفوف، فإن عملية "الأمننة" Securitization، وهي "البناء الاجتماعي للأمن كخطاب – فعل"، تتجسد بشكل عنيف في المجتمعات التي تجتاحها شكوك وجودية عميقة حول بقائها. حيث يقول مستشهدًا بحالة إسرائيل "إن مثل هذه المجتمعات مغمورة في ما أسميه أمننة عميقة، إذ تنشر الخطابات العامة واسعة النطاق التهديدات الوجودية بشكل واضح كأنها محتملة، وممتدة، وتعرض وجود الدولة / الأمة ذاته للخطر. وفي ظل الأمننة العميقة، فأن تأمنن to securitize، هو أن تسيس to politicize، فيما تتشابك القطاعات بشكل مكثف، ويكون موضوع الشرعية السياسية هو نفسه النظام السياسي/ الهوية"[147].

ينطبق تعريف الأمننة وفق أبولفوف، بشكل مباشر على خطاب التهديد الديموغرافي الذي تتبناه أوساط المعارضة في إسرائيل. مع ذلك فإن ثمة شق آخر يتضمنه هذا المفهوم، يبين أن خطاب اليمين ليس خارج إطار هذا النوع من الأمننة الشاملة، حسب لوبفيتشي، وهو أن

[147] Abulof, U. (2014). Op.Cit P 396.

الأمننة قائمة على نوع من الانتقاء الحاسم، الذي يعطي الأولوية لخطر ما ولمواجهته، في حين يتم تبرير تجاهل المشاكل والمخاطر الأخرى[148]. في حالة اليمين الإسرائيلي، فإن إنكار خطر الزيادة العربية، لا يقوم على طمأنة الجمهور الإسرائيلي بأن هذه الزيادة ليست خطيرة بحد ذاتها، ولكن من خلال إظهار "أننا قادرون على قمعها". وهذا يعني أن هناك إقرار كامن في قلب هذا النموذج، بالخطر الوجودي الديموغرافي. وفي نفس الوقت، فإن الزيادة اليهودية، الضرورية من أجل مواجهة خطر "غير موجود"، أهم من كل المخاطر المحتملة الأخرى، على غرار الكثافة السكانية، والتلوث وتحول إسرائيل إلى دولة دينية.

قد يبدو متناقضًا للوهلة الأولى، أن اليسار والنخب الأمنية التقليدية في إسرائيل، التي تدافع عن أن ثمة خطر وشيك يهدد أمن إسرائيل وبقاءها، وتجادل بوجود مشكلة ديموغرافية خطيرة، تقترح في نفس الوقت حلولًا غير ديموغرافية للمشكلة الديموغرافية نفسها. بمعنى أن هذه النخب ترفض سياسات الحكومة، التي تدعم زيادة الخصوبة اليهودية، ورعاية العائلات الكبيرة، إلخ. بينما تقترح أن الحل هو في "الطلاق" من الفلسطينيين لتجنب شرهم، وهو التعبير الذي أصبح رائجًا فعلًا في خطابات قادة اليسار الإسرائيلي. مع ذلك، فإن اليمين الإسرائيلي الذي ينكر وجود مشكلة ديموغرافية، كما تبين في عشرات المقالات المشار إليها سالفًا من صحفه ومدوناته، يسعى جاهدًا إلى التأكيد على ضرورة "الحل الديموغرافي"، من خلال التحريض على الإنجاب أكثر، ودعم ورعاية العائلات الحريدية، إلخ. إنه نوع من التناقض الذي يجعل اليمين يؤمن بوجود حل ديموغرافي من دون الإيمان بوجود مشكلة

[148] Lupovici, A. (2014). The limits of securitization theory: Observational criticism and the curious absence of Israel. *International Studies Review*, *16*(3), 390-410.

ديموغرافية، بينما يجعل اليسار التقليدي يؤمن بوجود مشكلة ديموغرافية ويطالب بحل غير ديموغرافي.

قد يرتبط تفسير هذا التناقض بالصراع بين النخب نفسها، حيث إن هناك شعورًا عامًا عند النخب من الأوساط غير اليمينية مثلًا، وتحديدًا الأوساط الأشكينازية التقليدية، أن إسرائيل تتحول مع الوقت إلى مكان غير صالح للعيش بالنسبة لهم. وسيلاحظ قارئ كل من أرنون سوفير وألون تال وسيرجيو ديلا *فيرغولا* ، وهم من أشهر الخبراء الإسرائيليين المطالبين بوقف دعم الزيادة السكانية، أن هناك سمة مشتركة، تميز خطابهم للعامة، وهو أن "مستقبل أبنائنا في خطر"[149]. وحسب تعبير سوفير، فإن إسرائيل التي تتحول إلى دولة دينية، أصبحت سفينة متجهة نحو صخرة ضخمة وستتحطم عليها قريبًا[150]. ويبدو أن هناك إحساسًا يتبلور داخل الأوساط غير اليمينية، والنخب الأشكينازية التي كانت تسيطر على المؤسسات الأمنية ومعظم مؤسسات الدولة، أن ثمة انقلابًا داخل المجتمع الإسرائيلي على أدوارهم التقليدية، بالإضافة إلى إدراكهم أن تنامي أعداد المتدينين، يصب في مصلحة التيارات اليمينية، عطفًا على إحساسهم بأن الطابع الحديث للدولة نفسه في خطر.

[149] للاطلاع على تكرار هذا التعبير، أنظر: مقدمة كتاب: بيستروف، يفغينيا وسوفير، أرنون (2011). مرجع سابق. بالإضافة إلى:

Forget Iran. Is the Fertility Rate the Real Threat to Israel's Existence? Haaretz. Op.Cit. and: Stop Encouraging Big Families: Israel Is Full, Demography Expert Warns. Haaretz. 22/8/2016. https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-demography-expert-israel-is-groaning-at-the-seams-1.5427701

[150] بيستروف، يفغينيا وسوفير، أرنون. مرجع سابق.

كما أن هذا التفسير قد يرتبط بنوع من الأمننة الشاملة، التي لا تضم فقط النخبة اليسارية المؤمنة بمقولة الخطر الديموغرافي الوجودي، ولكن الأوساط اليمينية، التي ترى أن هناك "حالة طارئة" يجب أن يتم دعم الخصوبة اليهودية فيها. وهو ما يعني أن أي من هذين التيارين لا يتعارضان مع هذا النمط من الأمننة، بيد أن هناك تنافسًا عليه وعلى تمثيله، بالمعنى الذي يروج فيه كل منهما إلى الخطر الذي يتبناه.

على أية حال، فإن نموذج الأمننة عند كلا الفريقين، قائم على نزعة نحو تبرير الانتهاكات، ففي حين أن المعارضة تذهب باتجاه المطالبة بنموذج انفصالي عنصري، يحافظ على امتيازات اليهود، وعلى "نقاء" دولتهم، بحجة الظرف الديموغرافي الاستثنائي، الذي بقي استثنائيًا للمقارقة منذ قيام الدولة، فإن اليمين يرفض لأسباب استثنائية أيضًا متصلة بمخاطر وجودية، قيام دولة فلسطينية، ويبرر الضم، بينما يقدم حجة في السجال الديموغرافي، أمام الخائفين على ديمقراطية الدولة أو على يهوديتها، بأن الضم لا يعني منح الجنسيةالخوف من الخوف

ترتبط الأمننة العميقة، بكونها عملية واسعة النطاق، من حيث انغامسها في المجتمع، وهو ما يجعلها تتعرض لعمليات واسعة من التنافس والصراع. ففي اللحظة التي تتبني فيها شرعية النظام السياسي للدولة على مخاوف وجودية، فإن صراع النخب أو الأحزاب على السلطة، يتحول إلى نوع من الصراع على عملية الأمننة نفسها، من ناحية نوع الخطاب الأمني ونوع التهديد. تتمثل هذه الحالة بشكل مباشر، من خلال إنتاج مخاوف بديلة. ويلاحظ أوبولوف أن حتى الخطابات النقدية، تسعى إلى تعميم نوع من المخاوف الخاصة بها، لمنافسة النمط

الرائج[151]. تتوازى المخاوف من اللاجئين مثلًا، مع نشوء خطاب مضاد، يعتمد على المخاوف من الشعبوية لاكتساب الشرعية، باعتبار أن الخطاب الشعبوي، كما هو رائج في أوساط النخب الليبرالية الغربية، يمثل تهديدًا على الهوية الليبرالية والديمقراطية للمجتمع والدولة.

لقد استخدم ميشيل ويليام تعبير "الخوف من الخوف"[152] لوصف هذا النوع من الأمننة المضادة. في حالة التهديدات الديموغرافية المتخوفة من اللاجئين مثلًا، تكتسب النخب المضادة شرعيتها من إنتاج تهديد عكسي، قائم على كون السلطة تستخدم المخاوف الديموغرافية لتمرير سياسات مناهضة للقانون وللديمقراطية. وقد ظهر هذا النوع من القلق في بعض الأوساط العلمانية الإسرائيلية بشكل محدود، بعد بعض التشريعات الرافضة للزواج المختلط أو لمنع لم شمل العائلات التي لا يحمل أحد أفرادها الجنسية الإسرائيلية.

مع ذلك، فقد فشل نمط التهديد من التهديد هذا، بشكل سريع في إسرائيل لعدة أسباب. يمكن إيجاز أبرزها فيما يلي:

1- إن خطاب التهديد الديموغرافي لا يرتبط كما هو رائج في دول كثيرة، بالأحزاب والنخب اليمينية، ولكن بالنخب العلمانية واليسار الصهيوني. وقد دفع هذا الاصطفاف الذي نشأ بعد عام 2005 حول المسألة الديموغرافية، هذه الأصوات إلى الشعور بأن رفض التهديد الديموغرافي يصب في مصلحة النخب اليمينية.

[151] Abulof, U. (2014). Op.Cit.

[152] Williams, M. C. (2011). Securitization and the liberalism of fear. *Security Dialogue*, *42*(4-5), 453-463.

2- على العكس مما هو رائج أيضًا، فإن المخاوف على الديمقراطية الإسرائيلية، لم تنشأ في أوساط الرافضين للتهديد الديموغرافي، ولكن في أوساط مروجي هذا التهديد أنفسهم. حيث برزت حالة فريدة في إسرائيل، يتم بموجبها استخدام المخاوف من الزيادة العربية، لترويج مخاوف أخرى تتعلق بكون الزيادة العربية، ستجبر إسرائيل إما على التخلي عن يهوديتها، وهذا متفق على رفضه، أو التخلي عن الديمقراطية، من خلال منع العربي من التصويت، والحيلولة دون تأثيرهم على عمليات التمثيل السياسي في إسرائيل.

لكن الخوف من الخوف اليوم يأخذ سياقًا مختلفًا في إسرائيل، ومرتبط بنشوء الخطاب الجديد داخل النخب اليمينية، وهو خطاب كما بين الفصل الثالث من الدراسة، يحاول نفي وجود تهديد سكاني عربي. يعتمد هذا الخطاب على الخوف من الخوف الديموغرافي من ناحية أنه يحول دون تحقيق إسرائيل لأحد أهدافها الأساسية، أي إقامة دولة على "الحدود الكاملة" لإسرائيل الكبرى.

كما أن الخطاب الجديد الذي ظهر بشكل واضح بعد الانسحاب من غزة في عام 2005 داخل بعض أوساط اليمين الإسرائيلي، الرافض لمقولة التهديد الديموغرافي، يقوم على نوع من الأمننة المضادة، أي على تعميم مخاوف لا تتعلق بالسكان ولكن تتعلق بالأرض، مستغلًا الطبيعة المركبة لثنائية الجغرافيا والديموغرافيا. يعتمد هذا الخطاب كما أظهر الفصل الثالث من الدراسة على عدة محاول أساسية:

1- إن عدم إسرائيل، يجعلها على تماس مباشر مع تجمعات فلسطينية وعربية كبيرة، وهو ما يعرض وجودها إلى خطر مستمر، نتيجة الافتراض أن الفلسطينيين لن يقبوا بالوضع الراهن، ولا بأراض على حدود ما قبل حزيران عام 1967.

2- إن عدم ضم الضفة الغربية وقطاع غزة، والسماح بقيام دولة فلسطينية، يشكل تهديدًا وجوديًا على إسرائيل، وسجعل الأراضي الإسرائيلية مهددة عسكريًا. يستهد هذا النموذج بفشل خطوة الانسحاب من غزة، من الناحية الأمنية، من خلال الإشارة إلى الصواريخ التي يتم إطلاقها عن بعد، والتي مثلت واحدة من التهديدات العسكرية الأبرز على الأمن الإسرائيلي في الفترة الأخيرة، وفقًا لمؤيدي هذا الرأي.

3- نشأ نوع من التهديد الديموغرافي البديل، القائم على رفض التهديد الديموغرافي التقليدي. حيث تفترض بعض الأوساط داخل اليمين الإسرائيلي، كما تم التبيان سابقًا، أن الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، والتوجه نحو حل الدولتين بسبب المخاطر الديموغرافية، سيؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، يمكنها أن تستقبل عددًا كبيرًا من اللاجئين الفلسطينيين، الذين سيشكلون قنبلة ديموغرافية على حدود إسرائيل.

في نفس الوقت، فإن خطاب الأمننة البديل لم يقتصر على أوساط اليمين، حيث يتبنى الفريق المؤيد لوجود خطر ديموغرافي، الرأي القائل بأن عدم الإقرار بوجود خطر ديموغرافي، والاستمرار بالتعويل على الزيادة السكانية في أوساط المتدينين الحرديم، سيحيل إسرائيل إلى تهديدات وجودية أكثر أهمية، وفق هذا الفريق.

تتوزع هذه التهديدات على عدة محاور.

- أولًا: إن الاستمرار في إنكار وجود خطر ديمغرافي، ودعم الزيادة الحريدية، سيؤدي وفق هذا الفريق، إلى تحويل إسرائيل إلى دولة دينية، وهو ما سيهدد طبيعة النظام السياسي العلماني والليبرالي، حسب وصفهم، كما أنه يشكل تهديدًا لوجود الشريحة العلمانية في إسرائيل، ويتسبب بهجرتهم خارج البلاد.
- ثانيا: الإصرار على إنكار الخطر الديموغرافي، وعدم الانفصال عن الفلسطينيين ودعم الزيادة الحريدية، يتسبب بإنكار وجود مخاطر بيئة، تتعلق بمستقبل البيئة والكثافة السكانية والمستقبل الغذائي والمائي في إسرائيل، لكونها متجهة، كما يقول القائمون على هذا النوع من الأمننة، إلى أن تكون ضمن الدول الأكثر كثافة في العالم.
- إن عدم الانفصال عن الفلسطينيين، ومواجهة الخطر الديموغرافي بدعم وتعزيز الخصوبة اليهودية، خاصة في أوساط الحرديم، يهدد "الطابع الحديث" لإسرائيل، كدولة صناعية متقدمة، ويجعلها تحوز على أعلى نسبة خصوبة بين الدول "المتقدمة" في العالم. كما أن زيادة نسبة المتدينين، تزيد الاعتماد الجزئي أو الكامل على الدولة من جهات غير فاعلة في سوق العمل، وغير قابلة للاندماج. ويقال هذا الرأي خطاب مضاد من بعض الأوساط اليمينية، يقول إن الزيادة السكانية تعزز من قوة إسرائيل كدولة حديثة ويهودية في نفس الوقت، لأنها تستطيع تسيير اقتصادها بدون الحاجة إلى أيدي عاملة أجنبية، أو إلى استقبال لاجئين.

- ينتشر خطاب آخر، محدود نسبيًا، يفيد بأن الزيادة العالية في أوساط الحرديم وعدم الانفصال عن الفلسطينيين، سيهدد من طبيعة الدولة "المتقدمة"، نتيجة هروب الأدمغة من إسرائيل إلى الخارج.

كما يتبين، فإن مجمل هذه التنويعات في التهديد، بين النخب الأمنية، يشترك بشكل مباشر في اتصاله بطبيعة الدولة نفسها، وطبيعة النظام السياسي (ديمقراطية، يهودية، دينية، حديثة أو متقدمة)، أو بمصير وجود السكان على الأرض (الهجرة العكسية وهجرة النخب العلمانية) أو الوجود البيولجي (التهديد العسكري). وهو ما يعني أن خطابات التهديد العامة، تنتشر في إسرائيل ضمن نوع من الصراع على نمط الأمننة نفسه.

وبالربط مع ما سبق، فإن ما يمكن الاصطلاح عليه يثنائي الأمننة، أي الجغرافيا والديموغرافيا، مرتبط بالاصطفافات الأساسية في بين النخب في السجال الأمني الإسرائيلي.

الخصوبة والشأن العام

يتفق كثير من الطروح النظرية التي تم الاستشهاد بها في التوطئة النظرية، مع نظرية الأمننة، في كون الدراسات الإحصائية، وكذا النقاشات حولها، تقوم في جزء أساسي منها على تحويل القضايا الاجتماعية بشكل عام، وحتى الشخصية، إلى قضايا سياسية. وتقع الخصوبة، وعمليات تسييسها في قلب هذا الخطاب.

وفي حين تتفق هذه الآراء على كون النقاشات الديموغرافية تسعى إلى إقحام السياسي والأمني في الشأن اليومي والخاص، فإن حالة إسرائيل تبدو حالة مباشرة على هذا النمط من التسييس. فقد بدأ اهتمام الدولة بالخصوبة اليهودية من وقت مبكر، في موازاة الاهتمام الخاص بالخصوبة العربية، باعتبار أنها واحدة من العوامل الأكثر حسما في الصراع مع المحيط العربي.

طالما أولت الدولة في إسرائيل لنفسها مهمتين متوازيتين، وهما إدارة الخصوبة بين أوساط اليهود، وكذلك إدارتها بين أوساط الفلسطينيين. وكما تبين كناعة، فقد كانت الخصوبة جزءًا من العوامل التي تحدد الحكم على الفلسطينيين في إسرائيل، من ناحية علاقتهم بالحداثة، والاندماج في المجتمع الإسرائيلي، ومجموعة من القضايا المتباينة الأخرى[153]. وبالتالي وعبر مسار طويل ومعقد، تم تحويل الخصوبة عند النساء الفلسطينيات كموضوع للنقاش العام في إسرائيل. ونشأت اصطفافات واسعة داخل النخب الإسرائيلية، نتيجة الموقف من هذه الخصوبة. وفي حين كانت المرأة اليهودية تحظى بامتيازات على قبيل الرعاية والدعم

[153] Kananeh, R. Op.Cit.

المالي، مقابل إنجاب أطفال أكثر، وهو ما تجسد في عدة قوانين لاحقة. فإن خصوبة المرأة الفلسطينية كانت موضوعًا يعبر عن مدى اندماجها في "المجتمع الإسرائيلي الحديث والمتقدم".

لقد خضع جسد المرأة الفلسطينية، إلى عملية حادة وعميقة من التمثيل السياسي، وتحول إلى موضوع للمناظرة السياسية حول الأمن القومي ومستقبل الدولة. وقد تقاطعت مركبات كثيرة في هذه العملية. وإجمالًا، فإن السجالات الأمنية الإسرائيلية، والمناظرات بين الفريق المناصر لفكرة التهديد الديموغرافي والرافض له، لم تؤثر على هذا التمثيل، ففي حين أن التيار الرافض للضم، تعامل مع "جسد المرأة الفلسطينية" كخطر لا بد من الانفصال عنه، فإن الفريق المناصر للضم والرافض لمقولة خطر الزيادة العربية، تعامل معه باعتباره خطرًا يمكن ضبطه، أو خطر تم ضبطه بالفعل.

قائمة المراجع العربية

الكتب والدراسات

- اندرسون، بندكت. ترجمة ثائر ذيب (2009). الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها. دمشق: قدمس للنشروالتوزيع.

- بشارة، عزمي (2018). "الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- ------ (2005). من يهودية الدولة حتى شارون. القاهرة: دار الشروق.

- بورديو، بيار (1988). ترجمة أنور مغيث. أسباب عملية، إعادة النظر في الفلسفة. بيروت: دار الأزمنة الحديثة.

- بورديو، بيار(2016). ترجمة نصير مروة . عن الدولة.. دروس في الكوليج دو فرانس. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- بيستروف، يفغينيا وسوفير، أرنون (2011) إسرائيل ديمغرافياً 2010-2030: في الطريق نحو دولة دينية،المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية مدار: رام الله.

- سفيرلسكي، مارسيليو. ترجمة سمير عزت نصار (2016)، ما بعد إسرائيل، ميلان: دار المتوسط.

- زريق، إيليا. (2006). الخطاب الإسرائيلي حول التوازن السكاني، مجلة أبحاث فلسطينية الصادرة عن مؤسسة مدى الكرمل، العدد 1. ص7-30.

- لوستيك، إيان (2018). الارتباط المصيري بين إسرائيل والمعضلة الديموغرافية. مجلة قضايا إسرائيلية. عدد 71. ص 9-18.

- سوفير، أرنون (2001) اسرائيل ديمغرافيا 2000-2020 (مخاطر واحتملات). المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية مدار: رام الله.

- تال، ألون (2018). التحول من الخلاف الديموغرافي إلى الاستدامة. مجلة قضايا إسرائيلية. العدد 71. ص 44- 56.

المواقع الإلكترونية

- الحكومة تحظر تعدد الزوجات بالمجتمع العربي. موقع عرب 48. 29\1\2107

http://cutt.us/G2hMJ

- ميساء شقير.دراسات الاستعمار الاستيطاني في فلسطين: ما بين المعرفي والسياسي والاستعماري. موقع باب الواد. شوهد بتاريخ1-7-2018.

http://www.babelwad.com/ar/settler-colonialism-in-palestine-part-1

المراجع باللغات الأجنبية

الكتاب والدراسات

- Abulof, U. (2014). Deep Securitization and Israel's "Demographic Demon". International Political Sociology, 8(4), 396-415.

- ------- (2015). The mortality and morality of nations. London: Cambridge University Press.

- Albert, M., & Buzan, B. (2011). Securitization, sectors and functional differentiation. Security dialogue, 42(4-5), 413-425.

- Anderson, M, and Fienberg, Stephen E. (1999).Who Counts? The Politics of Census Taking in Contemporary America.New York: Russell Sage.

- Appadurai, A. (1993). "Number in the Colonial Imagination," in Carol A. Breckenridge and Peter van der Veer (eds.), Orientalism and the Postcolonial Predicament, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, pp 314–339.

- Bright, J. (2012). Securitisation, terror, and control: towards a theory of the breaking point. Review of International Studies, 38(4), 861-879.

- Buonfino, A. (2004). "Between unity and plurality: the politicization and securitization of the discourse of immigration in Europe". New Political Science, 26(1), 23-49.

- Buzan, B., Weaver, O., & De Wilde, J. (1998). Security: a new framework for analysis. Colorado: Lynne Rienner Publishers.

- Donald Rowland (2003). Demographic Methods and Concepts. New York: Oxford University Press.

- Eyal, G. (1996). The discursive origins of Israeli separatism: The case of the Arab village. Theory and Society, 25(3), 389-429.

- Firro, K. (1999). The Druzes in the Jewish State:A Brief History. Leiden: Brill Academic Publishers.

- Foucault, M. (2004). The Birth of Biopolitics: Lectures at the Collège de France 1978-1979. Edited by Arnold I. Davidson, New York: Palgrave Macmillan.

- ------ (1988). Technologies of the Self. Amherst: University of Massachusetts Press. Pp. 145 – 154.

- ------ (2007). security, territory and population. Lecture at college de france, 1977. Edited by Arnold I. Davidson,New York: Palgrave Macmillan.

- Gellner, E. (1983). Nations and Nationalism, Ithaca: Cornell University Press.Pp 30-37.

- Ghanim, H. (2016). Between Two "One-State" Solutions: The Dialectics of Liberation and Defeat in the Palestinian National Enterprise. Constellations, 23(3), 340-350.

- Hacking, Ian (1986) Making Up People. In: Heller, T. & Sosna, M. & and Wellbery, D.(eds). Reconstructing Individualism: Autonomy, Individuality, and the Self in Western Thought, Stanford: Stanford University Press.

- Heclo, H. (1974). Modern Social Politics in Britain and Sweden, New Haven and London: Yale University Press.

- Hirschman, C. (1987). "The Meaning and Measurement of Ethnicity in Malaysia: An Analysis of Census Classification",The Journal of Asian Studies46: 555–582.

- Huysmans, J. (2000). "The European Union and the securitization of migration". Journal of Common Market Studies, 38(5), 751-777.

- Jabotinsky, Z (1972). Jabotinsky's World (Hebrew). Tel Aviv: Dfusim.

- Kanaaneh, R. (2002). Birthing the nation: Strategies of Palestinian women in Israel. University of California Press.

- Kertzer, D. and Arel, D. (2002). Censuses, identity formation, and the struggle for political power.In "David I. Kertzer and Dominique Arel (Eds). Census and Identity: The politics of race, ethnicity, and language in national censuses". Cambridge: Cambridge University Press.pp 1-42.

- Kuhnle, S. (1996). International modeling, states, and statistics: Scandinavian social security solutions in the 1890s. In: "Skocpol, T. Rueschemeyer, D (1996) States, Social Knowledge, and the Origins of Modern Social Policies". New York and Princeton, NJ: Russell Sage Foundation and Princeton University Press.

- Lupovici, A. (2014). The limits of securitization theory: Observational criticism and the curious absence of Israel. *International Studies Review*, *16*(3), 390-410.

- Lustick, I. S. (2013). What Counts is the Counting: Statistical Manipulation as a Solution to Israel's "Demographic Problem ."The Middle East Journal, 67(2), 185–205.

- Masalha, N. (2000). Imperial Israel and the Palestinians: the politics of expansion. London: Pluto Press.

- Netanyahu, B. (1993). A Place Among the Nations. London: Bantam Press.

- Orenstein, D. E. (2004). Population growth and environmental impact: Ideology and academic discourse in Israel. *Population and Environment*, *26*(1), 41-60.

- Sayegh, F. (1967). Zionist colonialism in Palestine. Cairo: Permanent Secretariat of the Afro-Asian Peoples' Solidarity Organization.

- Schueftan, D. (1999), "Disengagement: Israel and the Palestinian Entity". Tel-Aviv: Zmora Bitan. (Hebrew).

- Scott, J. (1998). Seeing Like a State, New Haven: Yale University Press.

- Steinfeld, R. (2011). War of the wombs: the history and politics of fertility policies in Israel,1948- 2010 (Doctoral dissertation, Oxford University).

- Tal, A. (2016). The land is full: Addressing overpopulation in Israel. Yale University Press.

- Theodore, T (1986). The Rise of Statistical Thinking, 1820-1900, Princeton: Princeton University Press.

- Urla, J. (1993). “Cultural Politics in an Age of Statistics: Numbers, Nations, and the Making of Basque Identity”, American Ethnologist 20: 818–843.

- Vaughn, J. (2009). The unlikely securitizer: Humanitarian organizations and the securitization of indistinctiveness. Security Dialogue, 40(3), 263-285.

- Veracini L. (2010) The Imagined Geographies of Settler Colonialism. In: Mar T.B., Edmonds P. (eds) Making Settler Colonial Space, London: Palgrave Macmillan. pp129-154.

- Veracini L. (2016) Facing the Settler Colonial Present. In: Maddison, S., Clark, T. and de Costa, R. (eds) The Limits of Settler Colonial Reconciliation. Singapore: Springer. Pp 35-48.

- Veracini, L. (2015) Introduction: The Settler Colonial Present. In: The Settler Colonial Present. London: Palgrave Macmillan.

- Vuori, J. (2008) Illocutionary Logic and Strands of Securitization: Applying the Theory of Securitization to the Study of Non-Democratic Political Orders. European Journal of International Relations 14 (1):65-99.

- Waever, O, Buzan, B. Kelstrup, M. and Lemaitre, P. (1993) "Identity, Migration, and the New Security Agenda in Europe". New York: St. Martin's Press.

- Waever, O. (1995) Securitization and Desecuritization. In "On Security", edited by Ronnie D. Lipschutz. New York: Columbia University Press. pp. 46-86.

- Williams, M. C. (2011). Securitization and the liberalism of fear. *Security Dialogue*, *42*(4-5), 453-463.

- Wolfe, Patric (2006). Settler colonialism and the elimination of the native.Journal of Genocide Research, 8(4), December, 387–409.P 387.

- Yuval-Davis, N. (1989). National reproduction and 'the demographic race' in Israel. In "Yuval-Davis, N., & Anthias, F. (Eds.) Woman-nation-state". London: Palgrave Macmillan. pp. 92-109.

- Zanotti, J. (2010). Israel and the Palestinians: Prospects for a two-state solution. DIANE Publishing.

- Zimmerman, B., Seid, R., & Wise, M. L. (2006).The Million Person Gap: The Arab Population in the West Bank and Gaza. The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Mideast Security

and Policy Studies No. 65. Bar-Ilan University.

- Zureik, E. (2003). Demography and transfer: Israel's road to nowhere. Third World Quarterly, 24(4), 619-630.

الصحف والمواقع الإلكترونية

- 106 Retired Israeli Generals, Spy Chiefs Urge Netanyahu to Push for Peace. Haaretz. 3/11/2014. (https://www.haaretz.com/ex-spies-urge-bibi-to-pursue-peace-1.5323633).

- Ahituv, N. Forget Iran. Is the Fertility Rate the Real Threat to Israel's Existence? Haaretz. 16/4/2017. (https://www.haaretz.com/israel-news/forget-iran-is-the-fertility-rate-the-real-threat-to-israel-s-existence-1.5461149).

- Avnery, U., Shalom,G. Israel, the Jewish Demographic State. Counterpunch.11/10/2002. (https://www.counterpunch.org/2002/10/11/israel-the-jewish-demographic-state/)

- Barjosef, A.,Comments on a one-state plan for peace – The Israeli solution. Time of Israel. 24/1/2017. (https://blogs.timesofisrael.com/comments-on-a-one-state-plan-for-peace-the-israeli-solution/).

- Being Driven Out by Demography. Haaretz. 11/12/2003. (https://www.haaretz.com/1.4784562).

- Belman, T., The Ultimate Alternate Israel-Palestine Solution. Israpundit 8/1/2018. (https://www.israpundit.org/the-ultimate-alternate-israel-palestine-solution-3/).

- Craig Horowitz. Separate Peace.. New York Magazine. 2/2/2004. (http://nymag.com/nymetro/news/features/n_9786/).

- Demographic threat? Not according to statistics. Ynetnews.12/7/2011. (https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4158271,00.html).

- Ettinger, Y. Demography becoming an asset. Ynetnews. 12/6/2007. (https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3479497,00.html).

- Ettinger, Y. The Jewish-Arab demographic about-face.Israpundit. 10/11/2017. (https://www.israpundit.org/the-jewish-arab-demographic-about-face/).

- Expert confirms Jews and Arabs nearing population parity. Time of Israel. 27/3/2018. (https://www.timesofisrael.com/expert-confirms-jews-and-arabs-nearing-population-parity/).

- experts clash over Palestinian demographic statistics. The Jerusalem post. 1\1\2015. (Http://www.jpost.com/middle-east/experts-clash-over-palestinian-demographic-statistics-386443).

- Figures Presented by Army Show More Arabs Than Jews Live in Israel, West Bank and Gaza. Haaretz. 26/3/2018. (https://www.haaretz.com/israel-news/army-presents-figures-showing-arab-majority-in-israel-territories-1.5940676).

- Galili, L. A Jewish Demographic State. Haaretz. 27/6/2002. (https://www.haaretz.com/1.5182148).

- Glick, C. Column one: time to end demographic fear-mongering. Jerusalem post. 29/3/2018. (https://www.jpost.com/opinion/column-one-time-to-end-demographic-fear-mongering-547482).

- Haivry, O. Israel's Demographic Miracle. Mosaic magazine. 7/5/2018. (https://mosaicmagazine.com/essay/2018/05/israels-demographic-miracle/).

- Higher than expected idf count of palestinians reignites demographic dispute. Jerusalem post. 26/3/2018. (https://www.jpost.com/arab-israeli-conflict/reported-spike-in-palestinian-population-sparks-debate-reveals-ignorance-547121).

- Israeli 'left' hero Barak celebrates Trump's racist warning about 'Mohammed' becoming Prime Minister. Mondoweiss. 20/8/2018. (https://mondoweiss.net/2018/08/celebrates-mohammed-becoming/).

- Israeli expert backs stats pointing to Arab-Jewish parity. Ynetnews. 27/3/2018. (https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5202187,00.html).

- Jewish population report in West Bank raises critical questions regarding two-state paradigm. Jewish website. 31/5/2018. (https://jewishwebsite.com/opinion/jewish-population-report-in-west-bank-raises-critical-questions-regarding-two-state-paradigm/29841).

- Jews, Arabs Nearing Population Parity in Holy Land-Israeli Officials. Reuters. 26/3/2018. (https://www.reuters.com/article/us-israel-palestinians-population/jews-arabs-nearing-population-parity-in-holy-land-israeli-officials-idUSKBN1H222T).

- kazover, I., Matar, N. Why is the Coordinator of Government Activities in Judea and Samaria publishing the Palestinian CBO's distorted and tendentious data, which adds more than a million and a quarter people to Palestinian demographics? Ribonut. 29/3/2018.

(http://new.ribonut.co.il/BlogPostID.aspx?BlogPostId=188&search=Demography&lang=2).

- Matthew M., Hausman, J.D. Annexation Wins Hands Down over a Two-State Solution. Israel national news 4/7/2012. (https://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/11863#.US5NL6I3tqx).

- Poll: Jewish Majority More Important Than West Bank Sovereignty. Haretz 6 October. (http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.550838).

- Read John Kerry's Full Speech on Israeli Settlements and a Two-State Solution. Time. 28/12/2016. (http://time.com/4619064/john-kerrys-speech-israel-transcript/).

- Report: 4.7M Palestinians live in W. Bank, Gaza. Ynetnews. 28/3/2018. (https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5205565,00.html).

- Right-wing annexation drive fueled by false demographics, experts say. The time of Israel. 5/1/2015. (https://www.timesofisrael.com/right-wing-annexation-drive-fueled-by-false-demographics-experts-say/).

- Roman, G. The myth of Israel's demographic doomsday. Thehill 11/22/16. (http://thehill.com/blogs/pundits-blog/international-affairs/307174-the-myth-of-israels-demographic-doomsday).

- Save Israeli apartheid, says New York Times ad. Electronic intifada. 23/9/2016. (https://electronicintifada.net/comment/47616#comment-47616).

- Sharpe, V. Do not let Jewish towns in Judea and Samaria be 21st century ghettos. Jewish website. 23/7/2017. (https://jewishwebsite.com/opinion/do-not-let-jewish-towns-in-judea-and-samaria-be-21st-century-ghettos/17236/).

- sherman, M. into the fray: my saddest column ever - selling surrender as strategy. Jerusalem post. 5/3/2015. (https://www.jpost.com/opinion/into-the-fray-my-saddest-column-ever-selling-surrender-as-strategy-393105).

- SHERMAN, M., My New Year appeal to Caroline Glick: Rethink the 'Israeli solution. Jewish News Syndicate (JNS). 7/9/2018. (https://www.jns.org/opinion/my-new-year-appeal-to-caroline-glick-rethink-the-israeli-solution/).

- Sohat, Orit. A Democratic, Not Demographic, Threat.Haaretz. 23/7/2004. (https://www.haaretz.com/1.4765216).

- 'Sovereignty is not the granting of an immediate right to vote' . Arutz Sheva (Israel National News). 27/3/2018. (https://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/243702) .

- Sovereignty is not the granting of an immediate right to vote. Arutz Sheva (Israel National News). 27/3/2018. (https://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/243702) .

- Tal, A. Israel's Looming Demographic Crisis. The New York times. 25/7/2016. (https://www.nytimes.com/2016/07/23/opinion/israels-looming-demographic-crisis.html).

- Tal, A., Racing toward disaster: Israel's unsustainable population bomb. Jerusalem post. 23/9/2017. (https://www.jpost.com/Jerusalem-Report/Racing-toward-disaster-Israels-unsustainable-population-bomb-504249).

- The Enemy Within. An interview with Moshe Ya'alon. Haaretz. 29/8/2002. (https://www.haaretz.com/1.5000032).

- The Zehut Party Peace Plan: One state for one nation. 2018. (http://docs.wixstatic.com/ugd/1577ba_3930a1ff83574552a50ba3e069cc8603.pdf).

- Time to decide: A Jewish Israel or an Arab Israel? Ynet. 25/1/2017. (https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4912102,00.html).

- "We will soon be the majority": Who is behind the campaign that is causing a storm? Walla. 15/1/2017. (Hebrew) (https://news.walla.co.il/item/3031638).

- With 'peace' in doubt, Israelis search for alternatives to two-state solution. Jewish website. 3/7/2018. (https://jewishwebsite.com/featured/with-peace-in-doubt-israelis-search-for-alternatives-to-two-state-solution/31079/).

- Zimmerman, B., Seid, R. "Arab Population in the West Bank and Gaza: The Million and Half Person Gap," at the American Enterprise Institute.10/1/2005.

- Zimmerman, B., Seid, R., Wise. M. The Million-and-a-half Person Gap.Haaretz. 9/9/2005. (https://www.haaretz.com/1.4940728).